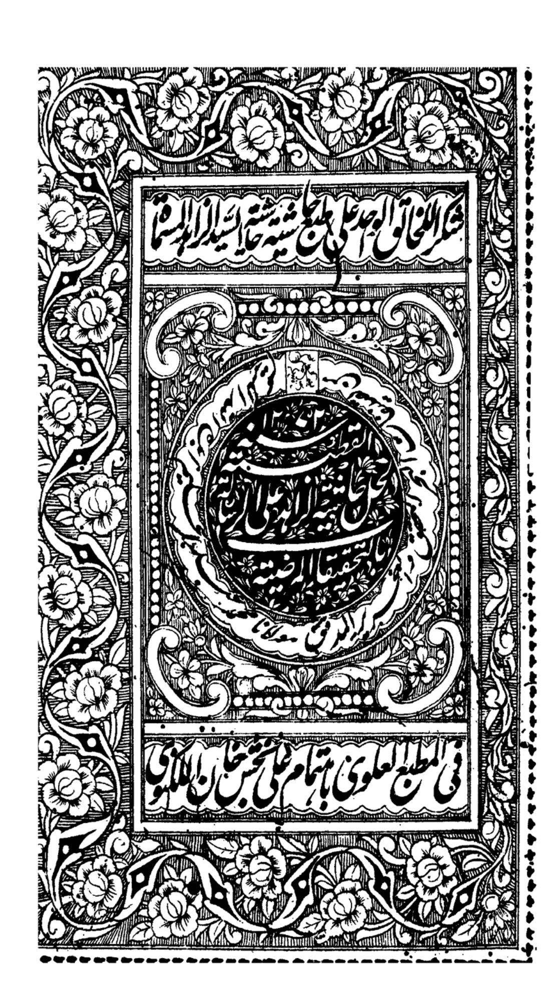
التحقيقات الرضية لحل الحاشية الزاهدية

على الرسالة القطبية للشيخ محمد عبد الحليم


شكر الله الخالق الواحد على طبع حاشية حاشية السيد الزاهد المسماة
حاشية الزاهد على الرسالة
بالتحقيقات المرضية
في المطبع العلوي باهتمام علي بخش خان اللكهنوي



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن بيده ازالة الموجودات وفي قدرته اعادة المعدومات والصلوة على من هو اول الاشكال وعلى من تبعه سيما الاصحاب والآل

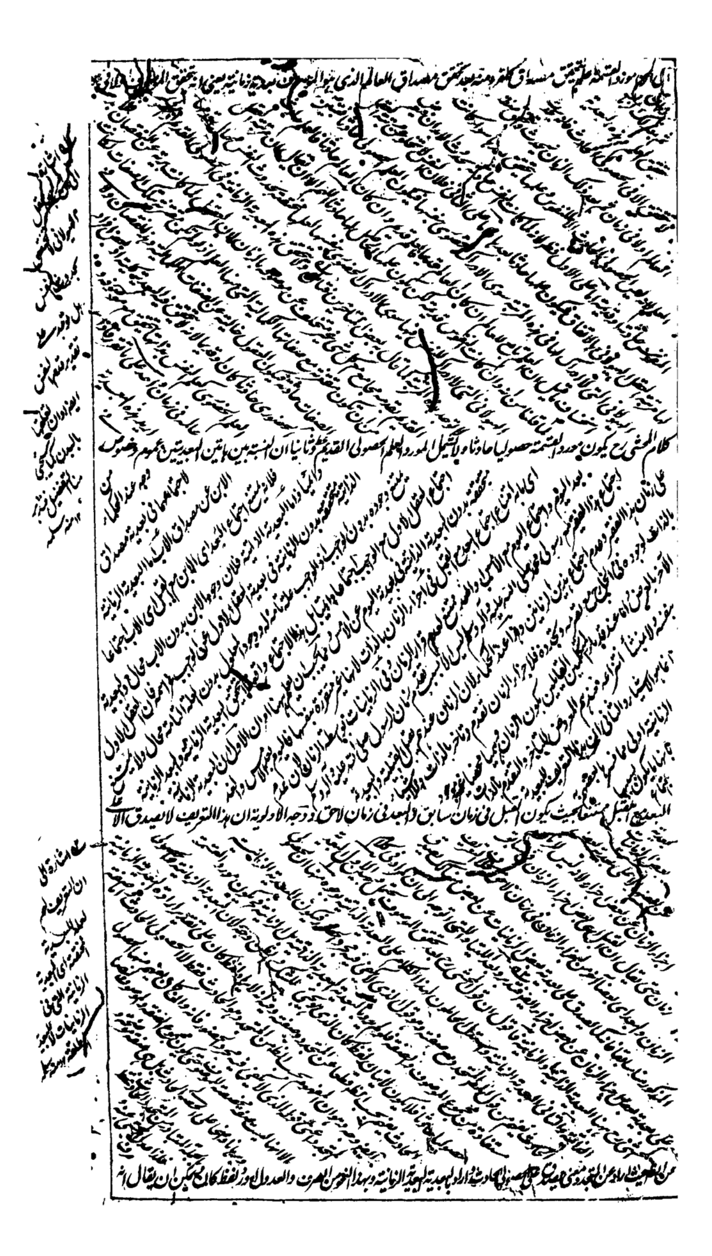
اما بعد فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه ...

[illegible]

بمعنى الحاضر عند الذات المدركة لان ذات العالم في مرتبة ذاته حاضرة عندها على ما سياتي فلا يتحقق ههنا من مصداق العلم العالم بجلية

[illegible]

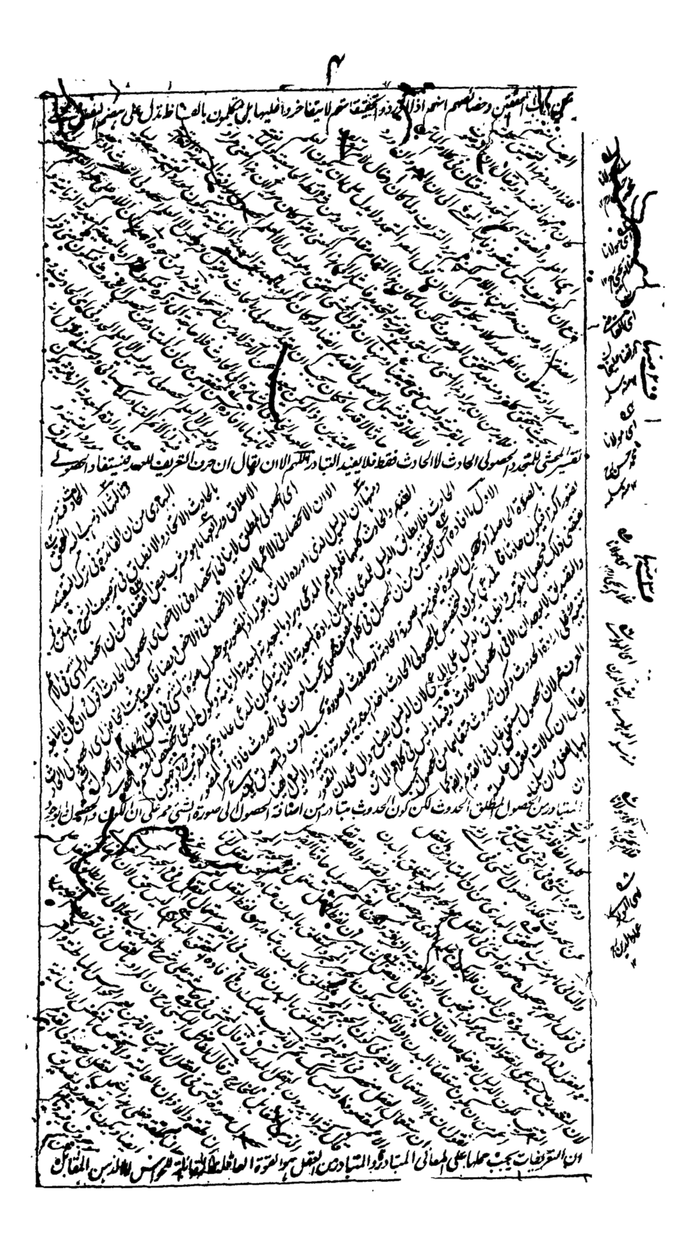
وثانيهما البعدية الثانية وهي التي بها يكون اجتماع البعد مع القبل اجتماعا ما دائيا ممتنعا فاذا قد عرفت هذه البعدية ههنا مع الحاصل الى



كلام المحشي رح يكون موجودا لقسمة حصوليا حادثا ولا يشتمل الموجود والعلم الحصولي القديم وثانيا ان النسبة بين ما بين البعديتين عموم وخصوص

السبق مع التقدم منها بحيث يكون المتقدم في زمان سابق والبعد في زمان لاحق وجه الاولوية ان هذا التعريف لا يصدق الا على

من التعريف البعدية الزمانية وبهذا التوجيه العرف والعدول لفظ كان يمكن ان يقال

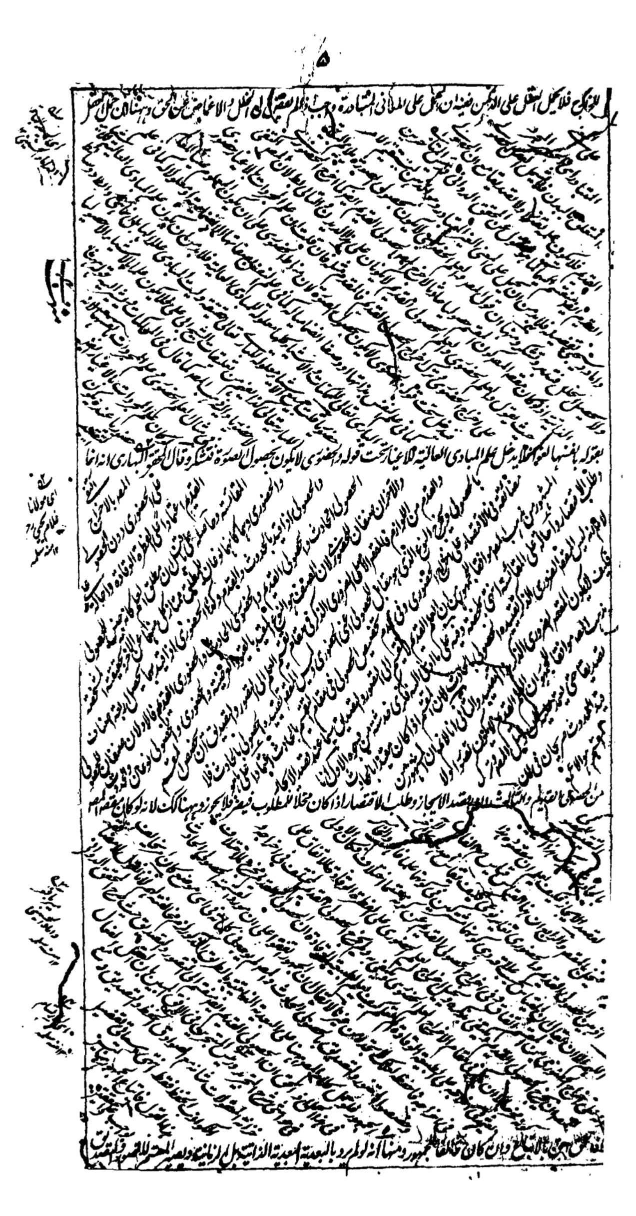


من كتاب المحققين وخصائصهم انهم اذا اتوا ذوو التحقيق لا يتفاخرون عليها بل يتكلمون بالفاظ تدل على بعض انفسهم

تفسير المحشي للتجدد بحصول الحادث لا الحادث فقط فلا يفيد التبادر الكلم الا ان يقال ان حرف التعريف للعهد فيستفاد الحصول

متبادر من الحصول المطلق الحدوث لكن كون الحدوث متبادرا من اضافة الحصول الى صورة الشيء مم على ان الكون والحصول الوجود

ان التعريفات يجب حملها على المعاني المتبادرة والمتبادر من العقل هو القوة العاقلة المقابلة للحواس الا الذهن المقابل



المنصب لى [illegible] فيلزم ان لايكون الحصول والمبادى العالية منقسمة للمعدومات ومصادقة للفقنا يا مع انها مدبرات ومختر فات

اى المتجدد ومطلقا لشمولها الحصولى القديم ايضا فلايكون الصفة مساوية للموصوف مع انه قد تقرر ان صفات المعارف مساوية لها

والاعم يكون كثير الافراد فيكون اعرف فيصلح موصفا للموصوف الخاص ظاهر الفساد اذ كون الافراد كثيرة لايوجب الا الاشتراك عدم الا ستيار

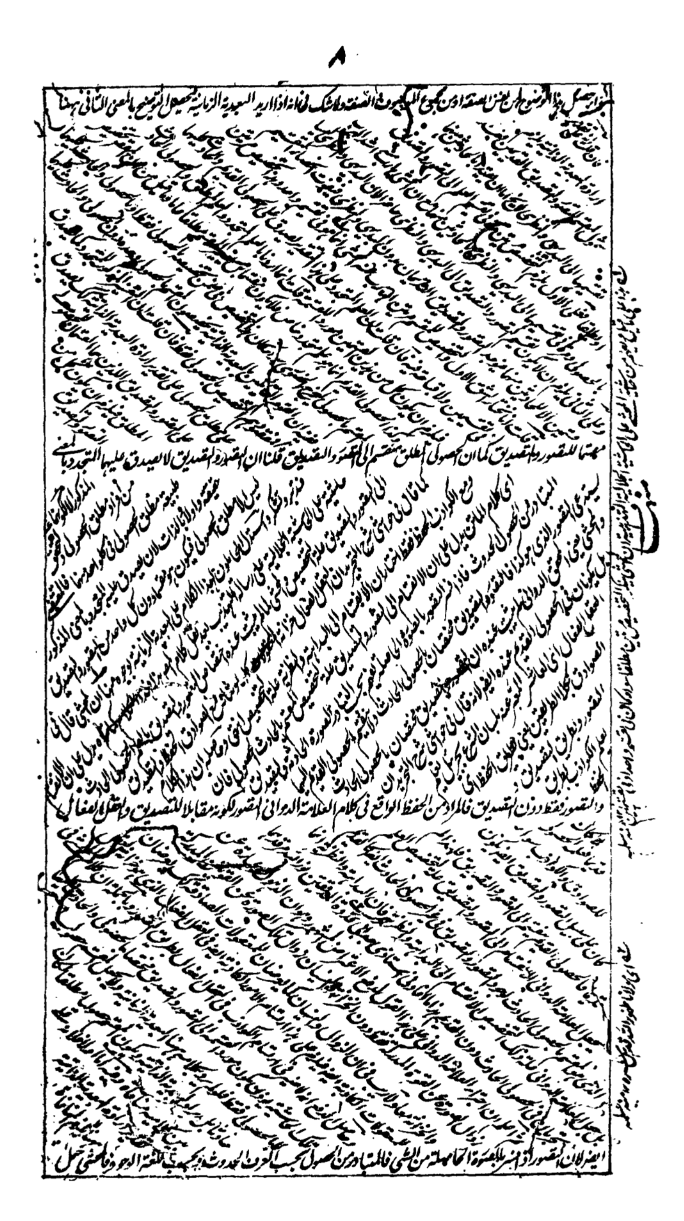
الذى لا يكفى فيه مجرد الحضور مختصا بالعلم الجزئيات المتغيرة مع المادة التى يمكن الحضور عند الحس فيخرج العلم المتعلق بالكليات والجزئيات

المذكورة عن هذا القول فلا يكون المقسم حصوليا حادثا بل يكون المقسم اخص منه اى مما ذكرنا منه فلا يفرق بين الصفة التى الذى لا يكون

الى الجزئيات والكليات دون العالم بحكم فتدبر وفيها ان البعدية الذاتية تلائم ما فى حاشية الحاشية من انه لا يجوز تفسير العلم المتجدد

المفترس فى الشجاع مطلقا اعم من ان يكون رجلا او حيوانا مفترسا فالمعنى الحقيقى فرد من المعنى المستعمل فيه وههنا ليس كذلك اذ ليس

لا نم ان التوضيح هو رفع الاشتراك لم لا يجوز ان يكون المراد بالتوضيح ان يحصل من الصفة وضوح زائد على ما كان للموصوف



الجزء الحاصل بهذا الوضع من بعض الصفة او من مجموع الكيفيات الصفة ولا شك فى انه اذا اريد السعدية الزمانية فحصول التوضيح بالمعنى الثانى ههنا

مهمتا للتصور والتصديق كما ان الحصولى المطلق منقسم الى التصور والتصديق قلنا ان التصور والتصديق لا يصدق عليهما التجدد بالمعنى

والتصور فقط دون التصديق فالمراد من الحفظ الواقع فى كلام العلامة الدوانى التصور لكونه مقابلا للتصديق والعقل الفعال

ايضا لان التصور اذا فسر بالصورة الحاصلة من الشى فالمتبادر من الحصول بحسب العرف الحدوث وبحسب اللغة الوجود فالمحشى حمل

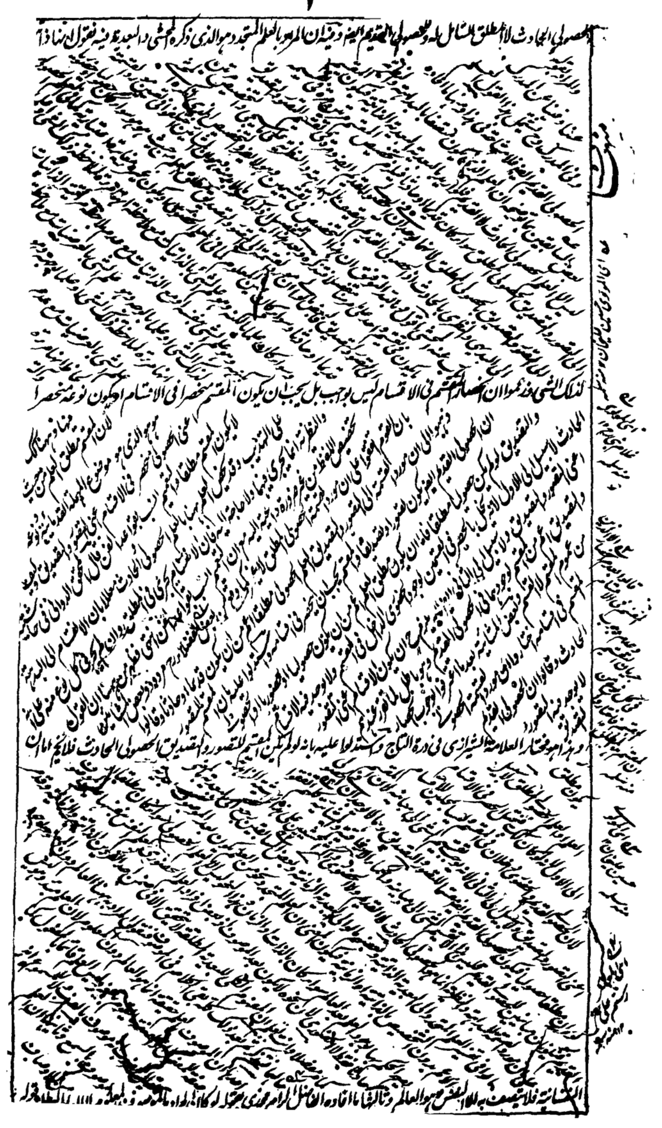


الكلام المعهد في حاشيته على الحاشية الجلالية على المعنى الاول يعني انه اراد بالحصول الحدوث ... تخصيص المقسم بالحصول ... الانقسام

والمحشي فسر كلامه حسب ما هو المرضي عنده ومن ادعى عدم رضا المصنف على التقسيم فعليه البيان من صريح كلامه قال جدي كمال الملة والدين

البعدية الزمانية فلا بطل وهذه البعدية في جميع افراد الحصول العدمها اى الحصول القديم فيخرج الحصول القديم عن المقسم ولا بد من اخراجه عن المقسم

اما العلم المتجدد بالاشياء الغائبة عنا فلا بد ان يكون بحصول صورها فينا يدل دلالة صريحة على ان المراد بالعلم المتجدد ليس الا العلم

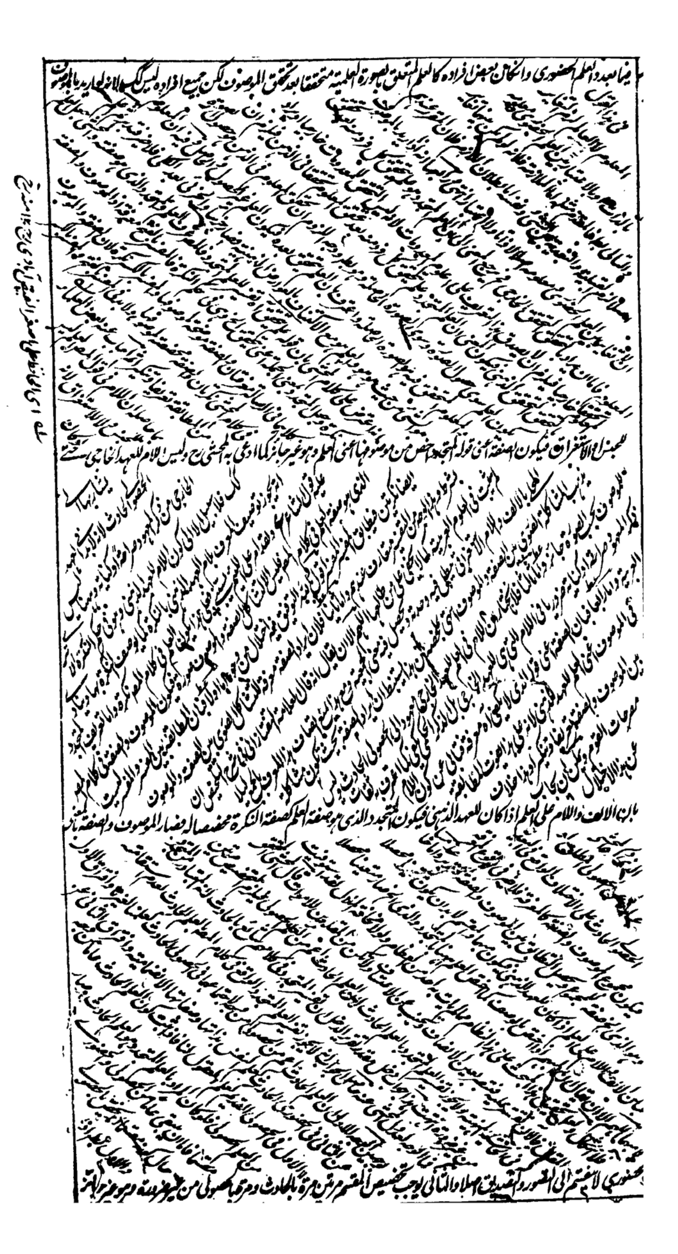


الحصولي الحادث لا المطلق الشامل له وللحصولي القديم ايضا وفيه ان المراد بالعلم المتجدد هو الذي ذكره المحشي دام العدية فيه نقول انا اذا

لذلك الشي وهذا هو ان انحصار المقسم في الاقسام ليس بواجب بل يجب ان يكون المقسم منحصرا في الاقسام او يكون نوعه منحصرا

وهذا هو مختار العلامة الشيرازي في درة التاج واستدلوا عليه بانه لو لم يكن المقسم للتصور والتصديق الحصولي الحادث فلا نم ان

الكسانية فلا يتصف به الا النفس وهو العالم وثالثها ما افاده الفاضل الرام مرزى حبيب الله لو كان المراد بالمقسم ... بالعلم ... قال

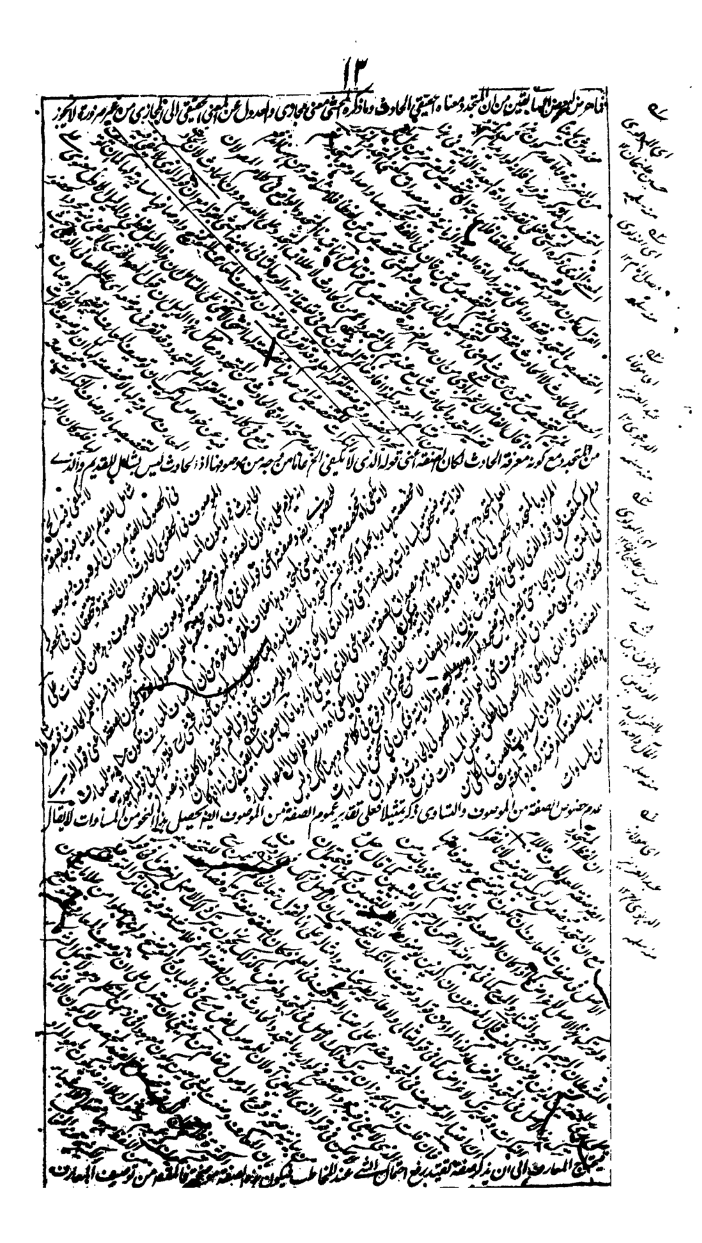


فيما بعد والعلم الحضوري وان كان بعض افراده كالعلم المتعلق بالصورة العلمية متحققا بعد تحقق الموصوف لكن جميع افراده ليس كذلك لانه [illegible]

للجنس او الاستغراق فيكون الصفة اعني قوله المتجدد اخص من موصوفها اعني العلم وهو غير جائز كما ادعى به المحشي رح وليس اللام للعهد الخارجي حتى

بان الالف واللام على العلم اذا كان للعهد الذهني فيكون المتجدد الذي هو صفة العلم كالصفة النكرة مخصصا له فصار الموصوف والصفة [illegible]

حضوري لا ينقسم الى التصور والتصديق اصلا والثاني يوجب تخصيص المقسم من غير مرة بالحادث ومرة بالحصولي من غير ضرورة وهو غير جائز



فناهر من البعض السابقين من ان المتجدد معناه الحقيقي الحادث وما ذكره المحشي معنى مجازي والعدول عن المعنى الحقيقي الى المجازي من غير ضرورة لا يجوز

من المتجدد مع كونه معرفة الحادث لكان الصفة اعني قوله الذي لا يكفي الخ عاما من وجه من موصوفها اذ الحادث ليس بشامل للقديم والذي

تقدم خصوص الصفة من الموصوف والتساوي ذكر تمثيلا فعلى تقدير عموم الصفة من الموصوف الخ تحصيل بيان النحو من المساوات لا ايقال

فيحتاج المعارف الى ان يذكر الصفة لتقييد دفع احتمال الشيء عند المخاطب فيكون هذه الصفة [illegible] من توصيف المعارف

انما هو ايضاح لها وانكشاف لمفهوماتها فاوصاف المعارف في الحقيقة لا تكون الا اوصافا موضحة لا مخصصة للمعارف فالمراد من الموضح ان حصل

موضوع لان يستعمل في صورة الخصوص اي لغرض التخصيص فقط وان كان مفهومه مساويا او اعم قد يفرض الخاص مساويا والمساوي خاصا او عاما

مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطاري على

مطلقا حتى يحصل التساوي بمعنى الصدق الكلي من جانب الصفة كما حصل بالتقابل هو الاعم منه من وجه لاجتماعهما في الفرس الابيض

وافتراق الحيوان عن الابيض في الفرس الاسود وافتراق الابيض عن الحيوان في الثوب الابيض وقد يكون بينهما عموم وخصوص مطلقا كما في نحو

نحو الى التوضيح بالصفة العامة ايضا على معنى كون صفات المعارف للتوضيح يجوز ان يكون ان مجموع الصفة والموصوف موجب التوضيح

بعين الموصوف فيبطل قولكم ان بعض افراده نفس ذات الموصوف ويصدق ح على الحضوري انه يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف قلت قدم

لان العالم محل في علم الصفة العلمية لا يتحقق بدون الصورة العلمية فيكون علم الصورة العلمية المتحد منها بعد العالم قطعا فيصدق على العلم

علم التصورة العلمية انه تحقق بعد تحقق الموصوف اى العالم وقال بعض الاعلام رح ان المراد بالموضوع يحتمل ان يكون ههنا المعلوم وهو الصورة العلمية

[illegible]

الوجه الاول

ان اراد الفرد النوعي يعني الفرد لو تحسب ان يكون لكل واحد من قسمي الحصولي اعني التصور والتصديق افراد نوعية واللازم باطل لانا نعلم ضرورة

[illegible]

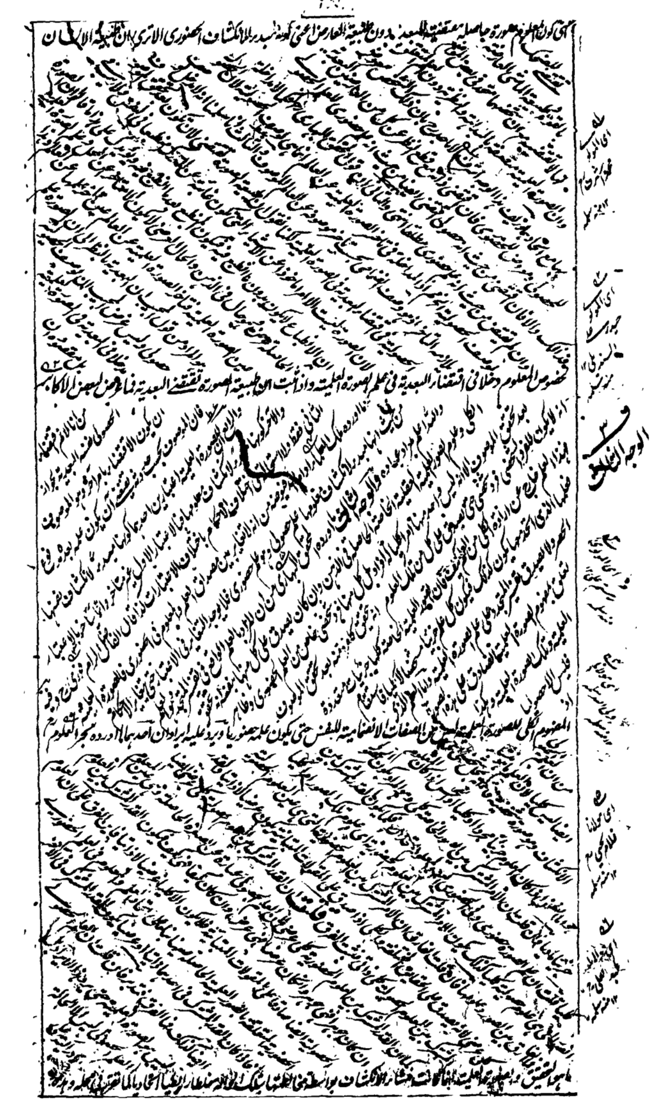
لمطلق الصورة العلمية وعلمها ليس بحصولي فتدبر والسابع ما اورده الفاضل الكنكهي رح بقوله فيه ان اراد بلفظ الفرد كلي مطلقا

[illegible]

الوجه الثاني

[illegible]

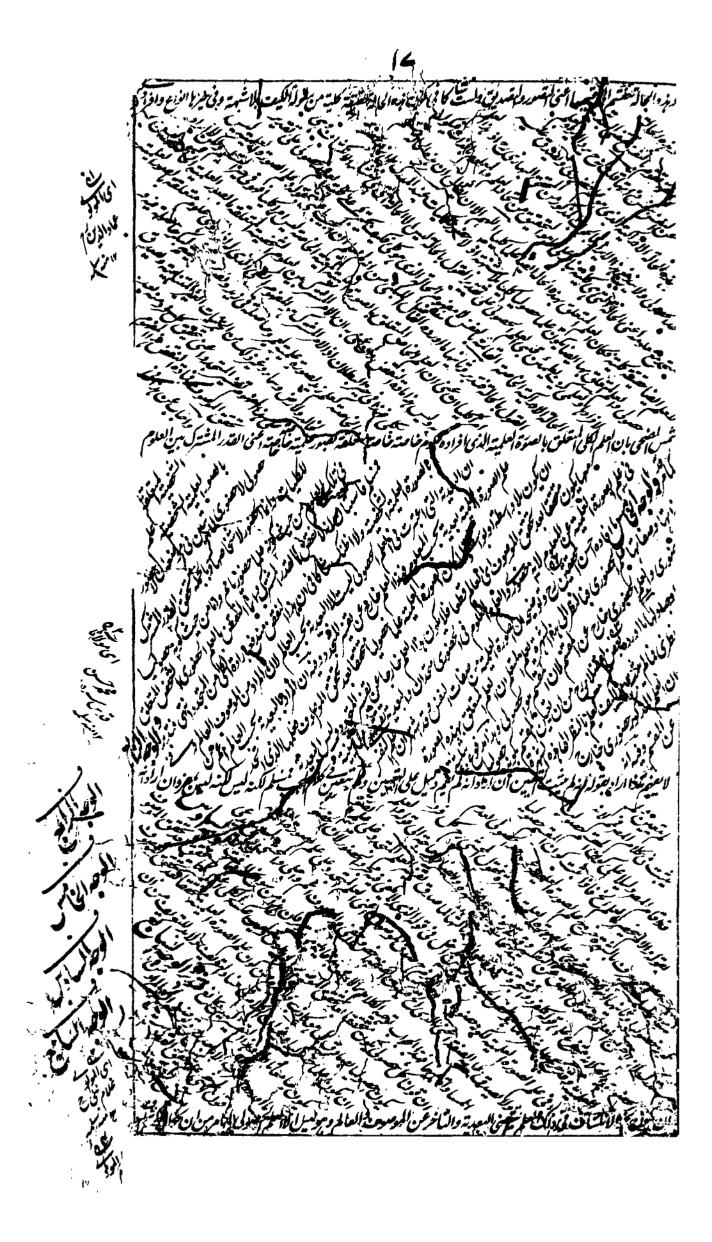
اى [illegible] ان التحقيق ان المعلوم حتى العلم الحصولي هو منحصر في الكلي العلم الاشياء الكلية العارضة للعقل ويجوز ان يكون طبيعة المعروض

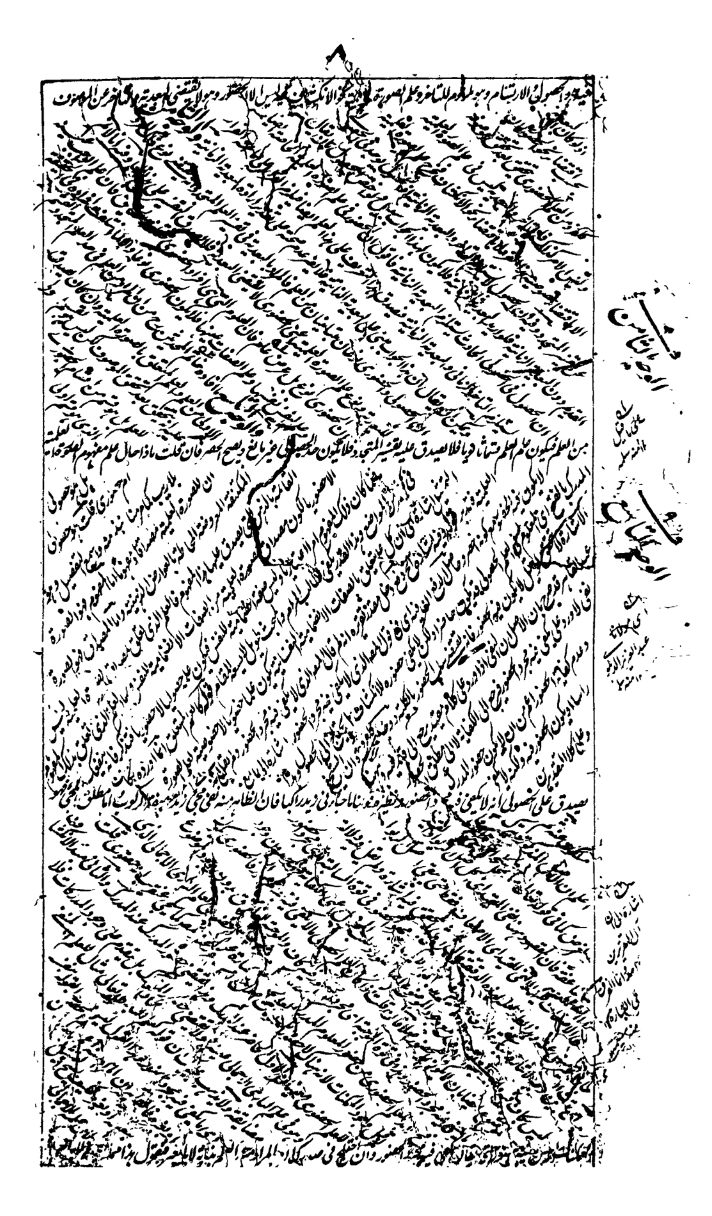


أي كون المعلوم صورة حاصلة مقتضية للبعدية بدون ملاحظة العارض أعني كونه مبدءاً للانكشاف الحضوري الأثري بأن طبيعة الا... ان

خصوص المعلوم دخلا في اقتضاء البعدية في علم الصورة العلمية وإذا ثبت أن طبيعة الصورة تقتضي البعدية فما عرض لبعض الأكابر

المفهوم الكلي للصورة العلمية ليس من الصفات الانضمامية للنفس حتى يكون علمه حضوريا ويرد عليه إيراد أن أحدهما أورده بحر العلوم

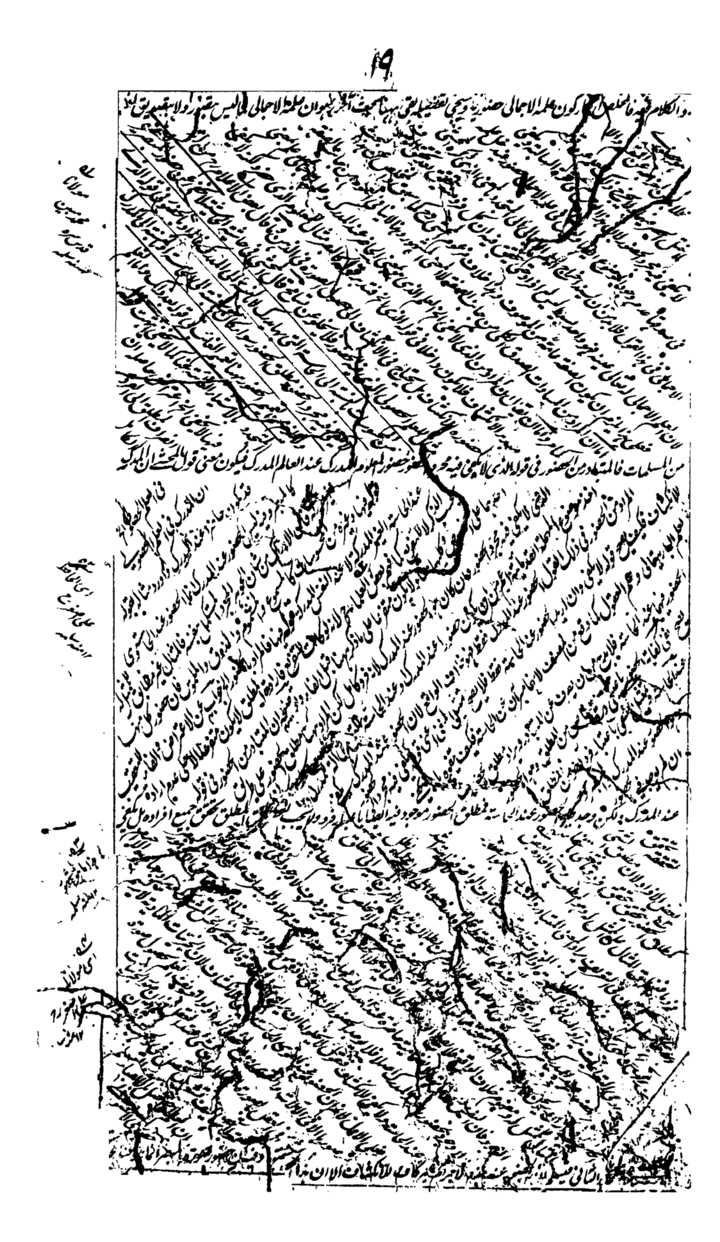




[illegible] الحصول او الارتسام وهو ملزوم للتاخر وعلم الصورة [illegible] ليس الا [illegible] يقتضي البعدية [illegible] عن الموصوف

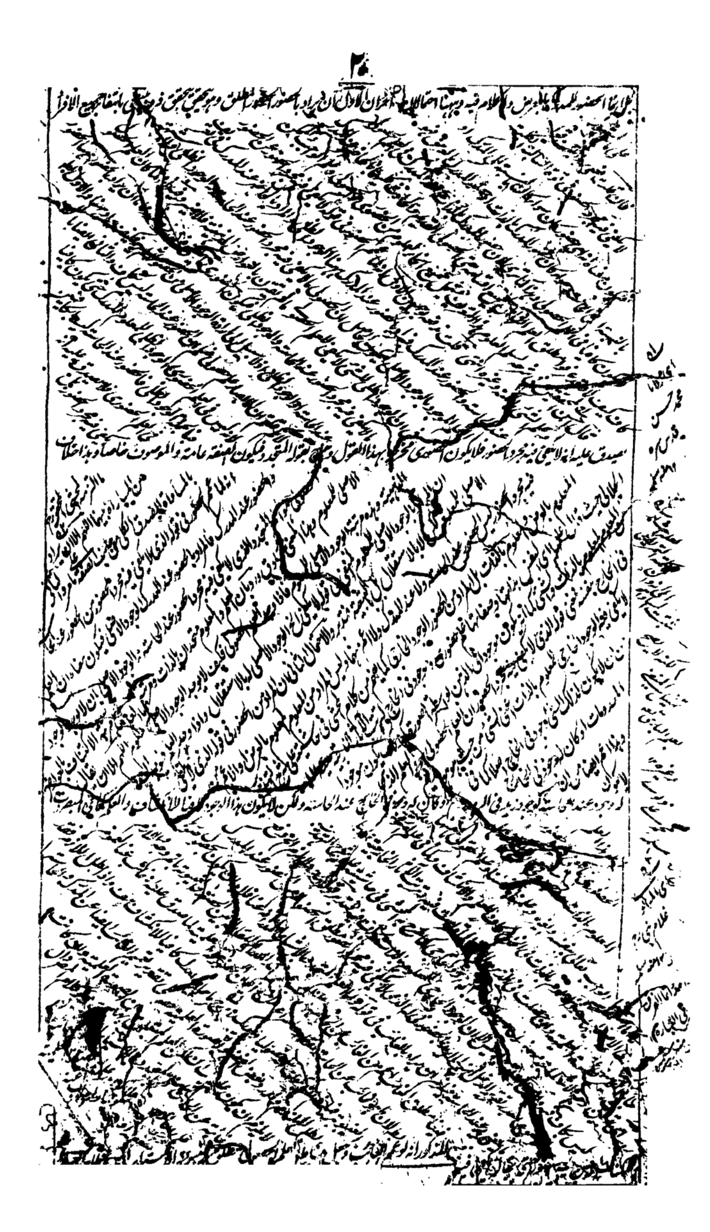
من العلم فيكون عالم العلم فتماشا [illegible] فلا يصدق عليه تفسير المتبادر فلا يكون حد الحصولي غير مانع ويصح الحصر فان قلت ماذا حاصل علم مفهوم الصورة [illegible]

يصدق على الحصولي انه لا يكفي [illegible] ذي الصورة [illegible] نظيره [illegible] زيد راكبا فان الظاهر منه نفي مجيء زيد [illegible] الركوب اما مطلق المجيء فهو



و الكلام فيه فالمفصل [illegible] كون علمه الاجمالي حضوريا ويسمى التفصيلي يتحقق بهما بحيث الآخر بعنوان علمه الاجمالي [illegible]

من المسلمات فالمتبادر من الحضور في قوله الذي لا يكفي فيه مجرد حضور المعلوم المدرك عند العالم المدرك فيكون معنى قول المحشي ان المدرك



بالعلم الحصولي ... عن الحاسة الا عن المدرك الخارج بقوله المصور انما العلم المتجدد الى آخره علما حصوليا ... كما ترى ... وحاصل الدفع

[illegible]

عن الحاسة فينبغي ان يكون علمها حصوليا مع انه ليس كذلك قلنا ... قول المصور الاشياء الغائبة عن الحاسة الصالحة للحضور عند الحا

[illegible]

هذه الصورة الحاصلة ... فهذه الصورة الاخرى ايضا غائبة عن الحاسة وحاضرة عند المدرك ... الى علمها الا بحصول صورة اخرى

[illegible]

... بان صور المبصرات حاضرة فلكونها ... [illegible]

اي القوة الباصرة ... ليست ... المقدمة ... الادراك من شان الجوهر المجرد وفي الحضوري لا بد من حضور المدرك عند المدرك ... الانكشاف

[illegible]

الا الصورة المثالية الغير المادية وهذه الصورة المحسوسة المبصرة مادية فلا نسلم الاتحاد والعينية بين الصورتين فبطل حديث حصول الاشياء بانفسها

[illegible]

حصولي ولا يخفى عليك ان حصر الحضوري عند المدرك في علاقة العينية والوصفية والظرفية ليس على ما ينبغي لجواز ان يكون الحضور عند المدرك

[illegible]

الا ... الى ... ان حصول العرض الذي هو الصورة حتى يرد الايراد ... الصورة ...

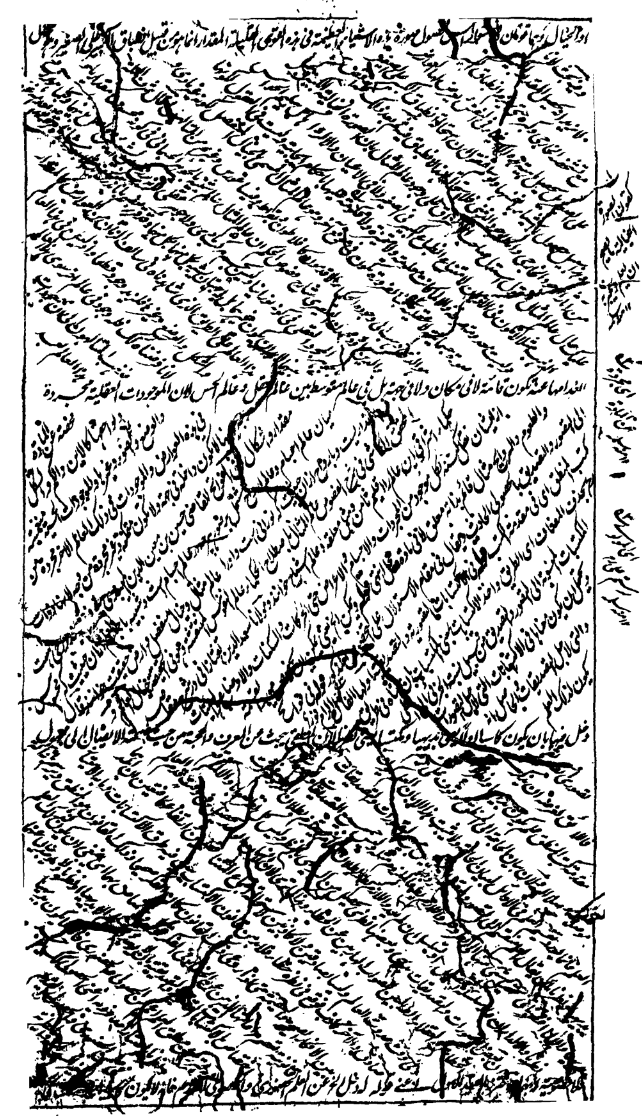


بحسب الاستعداد فيضان الصورة المناسبة بتلك من قبل واهب الصور على المتلقي وفيضان الصورة على المتلقي بحسب الاستعداد ثم الفيضان بعد تمام

مذهبهم مرانفاً ولا يرد عليه هذه الايرادات ويمكن ان يزاح الايراد الثالث بان اللازم ان تعدد التشخص لشخص واحد مطلقا باطل انما يبطل اذا

تلك الخطوط ما يكون المبصر به بخروج الجماعة ان الخارج من العين ليس الا خط واحد مستقيم ولما ينتهي ذلك الخط الى المبصر يتحرك على سطح المبصر في جهتي

[illegible] من الكواكب العلوية والسماء [illegible] والكبار فوجب على المذهب الاول ان يحصل [illegible] في [illegible]

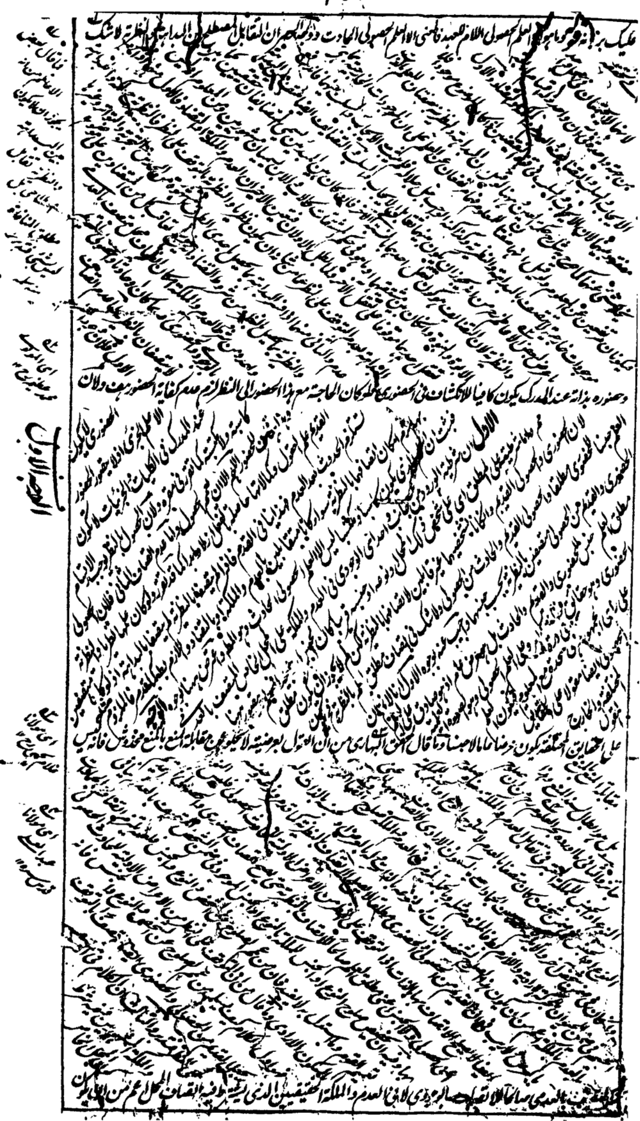


او الخيال ... حصول صورة ... الاشياء العظيمة في هذه القوى الجسمانية المقدار انما هو من قبيل انطباق الكبير على الصغير ...

... تكون قائمة لا في مكان ولا في جهة بل في عالم متوسط بين عالم العقل وعالم الحس لان الموجودات العقلية مجردة

ودخل فيها بان يكون كاسبا ... مكتسبا ... من حيث ... الى المجهول

... قوله لدفع الخطأ عن ...

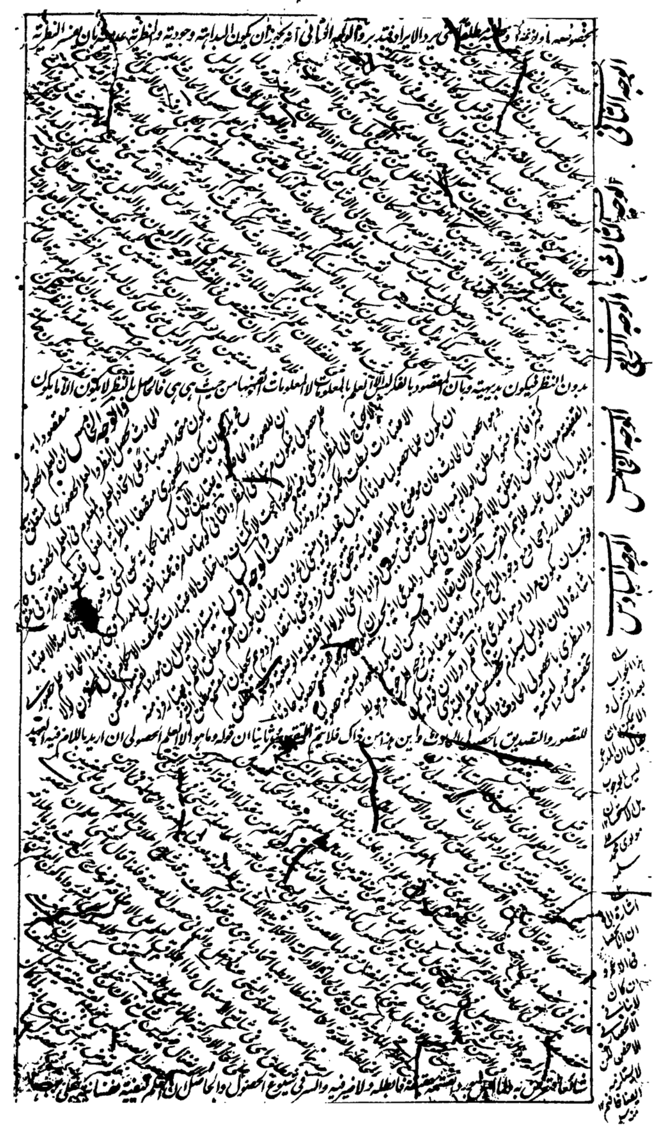


عليك برأنه وهو ما هو العلم الحصولي اللازم للعبد فالمعنى الا العلم الحصولي الحادث دون الحضوري ان التقابل المصطلح بين البداهة والنظرية لا شك

وحضوره بذاته عند المدرك يكون كافيا للانكشاف في الحضوري فلو كان الحاجة مع هذا الحضور الى النظر لزم عدم كفاية الحضور هف ولان

على الحقايق المختلفة يكون عرضا عاما لا جنسا وما قال المحقق البهاري من ان القول بعرضيته لا يخلو عن مقابلة المنع بالمنع مخدوش فانه ليس

[illegible] بالتسمية مما لا اتفاق اصطلاحية في ذي لا بين العدم والملكة الحقيقيين الذين يعتبر فيه اتصاف المحل الاعم من ان يكون



بخصوصه او لوازمه او بمطلقه فلا يرد الايراد فتدبر والوجه الثاني انه يجوز ان يكون البداهة وجودية والنظرية عدمية بان يفسر النظرية

الوجه الثاني

الوجه الثالث

الوجه الرابع

بدون النظر فيكون بديهية وبان المقصود بالفكر ليس الا العلم بالمعلومات لا المعلومات انفسها من حيث هي هي فالحاصل بالنظر لا يكون الا ما يكون

الوجه الخامس

الوجه السادس

للتصور والتصديق بالحصول الحادث واين هذا من ذاك فلا يتم التقريب وثانيا ان قوله وما هو الا العلم الحصولي ان اريد باللام فيه العهد

شاكلها فتعرض به فلما ... فابطله ولا ضير فيه والسر في شيوع الحصول والحاصل ان العلم كيفية نفسانية على ...

المدرك وهذه الكيفية تتحقق بعد حصول الصورة في الذهن فالمتقدمون خلوا اصل الصورة عين العلم وتبعوا العلم هو حصول الصورة بمعنا المنا حة

[illegible]

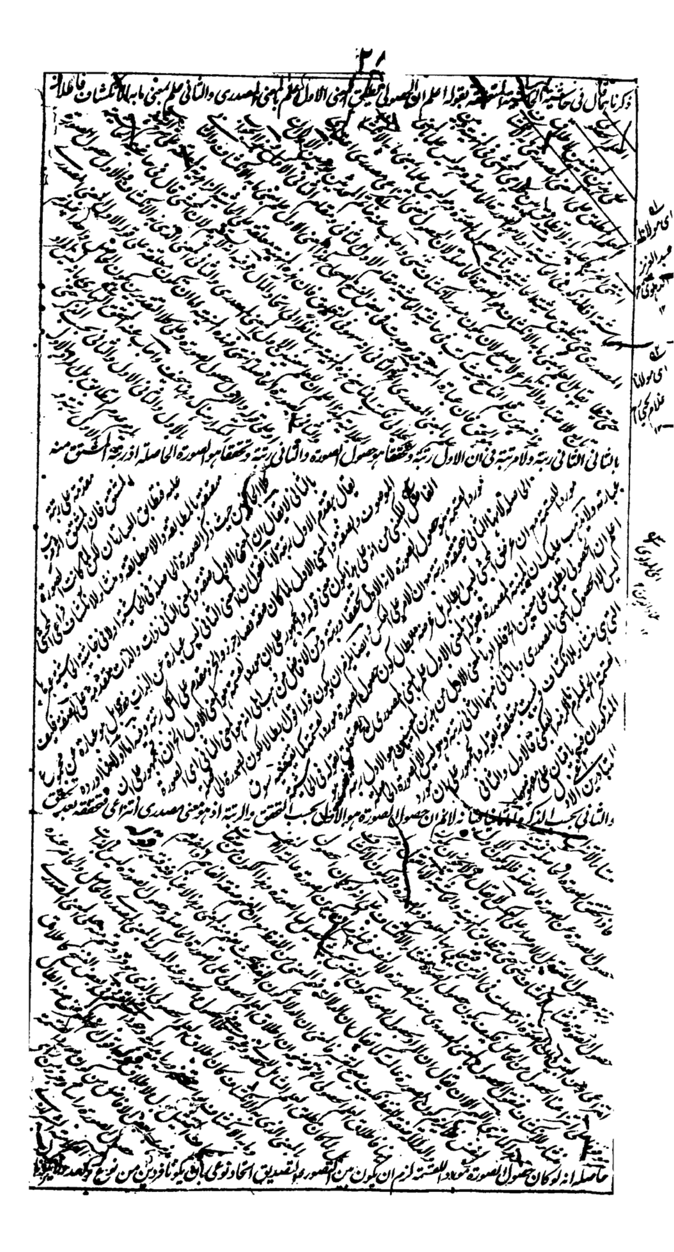
كما هو المفهوم من المقدمة الاولى فيلزم ح بطلان المقدمة الثالثة اذ المفهوم منها ان الصور الحاصلة في القوى بنفسها ليست مبدء للانكشاف

[illegible]

الاشتراك اللفظي وهو اتحاد اللفظ وتكثر المعنى فالقسمان اعني التصور والتصديق اللذين هما قسمان للصورة الحاصلة

[illegible]

المفهوم من الاول هو الاقدم فلان الغرض المقصود من تحصيل العلوم هو حصولها ح يكون التصور والتصديق بالمعنى الاول من المعنيين الذين



ذكرنا ما قال في حاشية [illegible] بقوله اعلم ان الحصول يطلق بالمعنى الاول علم بالمعنى المصدري والثاني علم بمعنى ما به الانكشاف فاعلم ان

[illegible]

بالثاني الثاني رتبة ولا مرتبة في ان الاول رتبة وتحققا هو حصول الصورة والثاني رتبة وتحققا هو الصورة الحاصلة اذ رتبة المشتق منه

[illegible]

والثاني بحسب الذكر [illegible] اذ حصول الصورة هو الاصل بحسب التحقق والرتبة اذ هو معنى مصدري انتزاعي فتحققه بعد تحقق

[illegible]

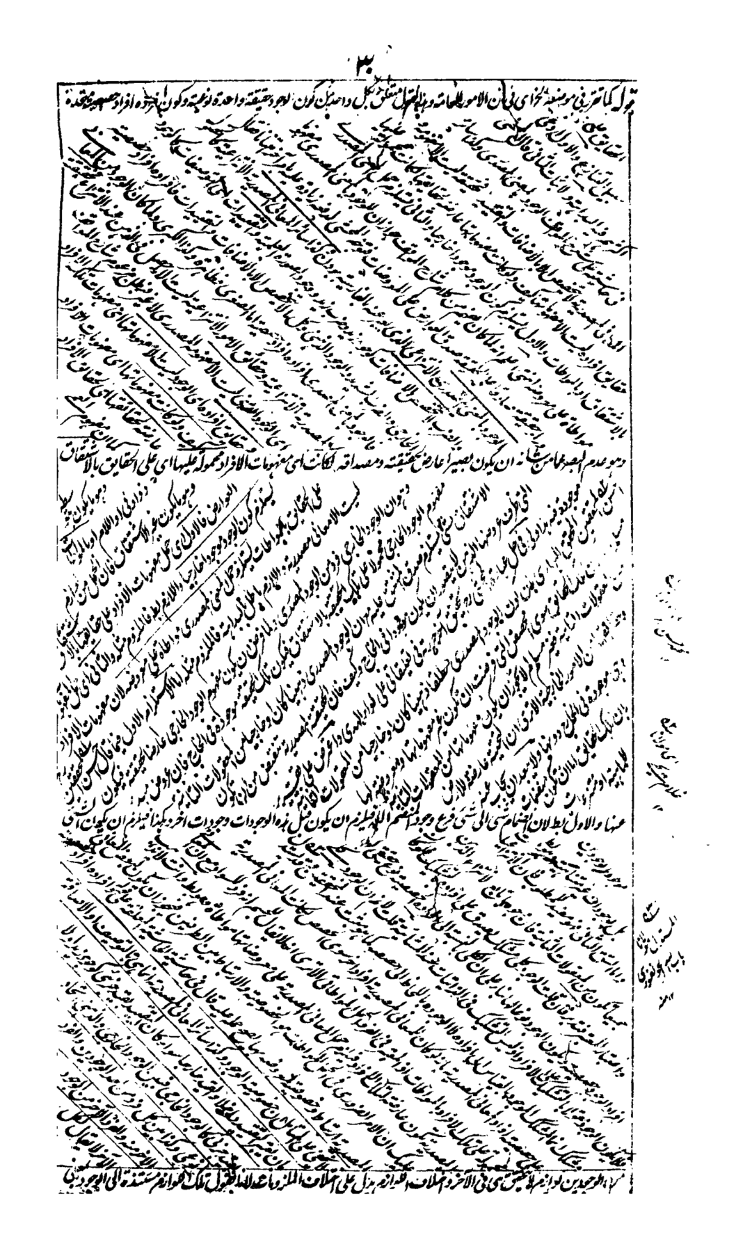
حاصله انه لو كان حصول الصورة متحدا بالعلم لزم ان يكون بين التصور والتصديق اتحاد نوعي بان يكونا فردين من نوع [illegible]

نوعين متباينين ثم يعلم اولا ان هذا القول من المحشي مبني على الجواب والا فيجوز ان يراد بحصول الصورة الذي هو مصدر مبني للفاعل المصدر المبني للمجهول

كما ان اتحاد الملزومات يدل على اتحاد اللوازم فصار التصور والتصديق مختلفين نوعا فان قلت لم لا يجوز ان يكون التصور والتصديق

وبالجملة فالانقسام ليس بخلاف التحقيق وخلاف التحقيق غير لازم فيجوز ان يقسم الصورة الحاصلة وحصول الصورة كلاهما الى التصور والتصديق

عنده حقيقة واحدة نوعية وليس بنوع اخر بناء على ان هذا لا يكون داخلا تحت جنس هو بسيط عندهم فثبت العموم من وجه بين النوع الحقيقي و

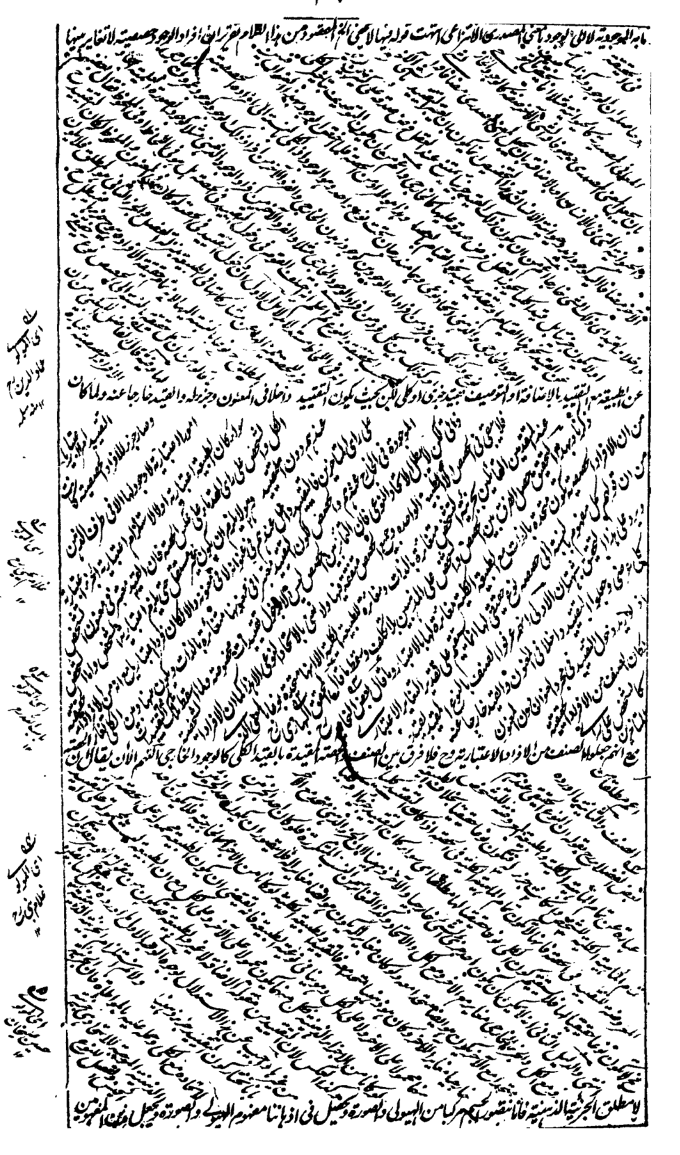


قوله كما تقرر في موضعه اخر اي في ان الامور العامة وهذا القول متعلق بكل واحد من كون الوجود حقيقة واحدة نوعية وكون افراده افراد حصصية متعددة

وهو عدم البعد تمام من شانه ان يكون بصيرا عارض لحقيقته ومصداقه لكانت اي مفهومات الافراد محمولة عليها اي على الحقايق بالاشتقاق

عنها والاول باطل لان انضمام شئ الى شئ فرع وجوده المنضم اليه فيلزم ان يكون قبل هذه الوجودات وجودات اخر وهكذا فيلزم ان يكون الى

مع الوجودين لوازم لا تحقق شئ في الاخر وخلاف الملزوم ما عدا الملك فقول تلك اللوازم مستندة الى الوجود بنا

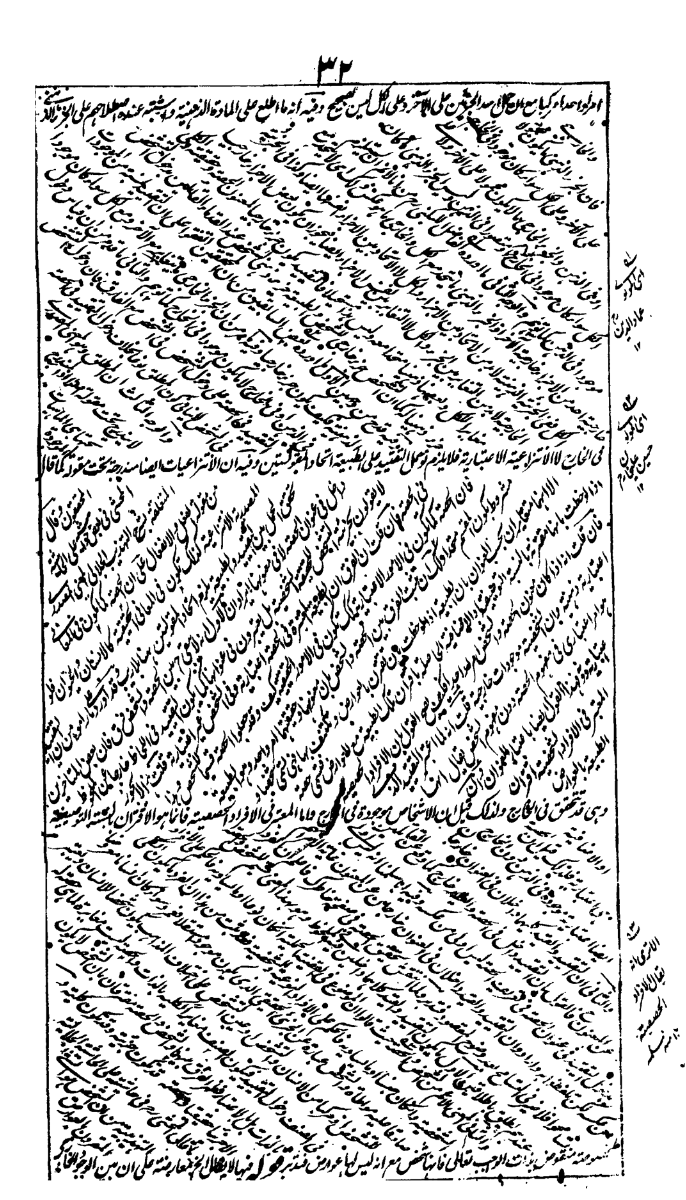


ما به الموجودية لا الثاني الوجود بمعنى المصدر مع الانتزاعي انتهت قوله فيها لا بمعنى الخ المقصود من هذا الكلام تقرير ان افراد الوجود حصصية لا تغاير بينها

عن الطبيعة مع التقييد بالاضافة او التوصيف تقييد جزئي او كلي لكن بحيث يكون التقييد داخلا في المعنون وجزءا له والقيد خارجا عنه ولما كان

مع انهم جعلوا الصنف من الافراد الاعتبارية فلا فرق بين الصنف والحصة المقيدة بالقيد الكلي كالوجود الخارجي انتهى الآن يقال ان

لا مطلق الجزئيات الذهنية فانا نتصور الجسم مركبا من الهيولى والصورة ونحصل في اذهاننا مفهوم الهيولى والصورة ونحصل منهما المفهوم من



امر لو احد او كبا مع ان حال اى صدا لحيثين على الآخر وعلى الكل ليس بصحيح وفيه انه ما اطلع على المادة الذهنية وما اشتبه عنده اصطلاحهم على الجزء الذ

فى الخارج لا الانتزاعية الاعتبارية فلا يلزم تو حمل التقييد على الطبيعة اتحاد المقولتين وفيه ان الانتزاعيات ايضا مندرجة تحت مقولة كما قال

وهى قد تتحقق فى الخارج ولذلك قيل ان الاشخاص موجودة فى الخارج واما المعتبر فى الافراد الحصصية فانما هو الاقتران بالهيئة التوصيفية

بنفسه منقوض بذات الواجب تعالى فانها شخص مع انه ليس لها عوارض فتدبر قوله فيها لا يقال الخ معارضة على ان بين الوجود الخارجى

والذهني متحدان نوعيا بان لكل من الوجودين اعني الخارجي والذهني لوازم لا تتحقق هي في الآخر كما انه لزم للماهية بحسب الوجود الخارجي الحرارة فالامر في

[illegible]

الوجود المطلق وتلك اللوازم المختلفة مستندة الى تلك العوارض يعني ان لزومها مشروط بعروض تلك العوارض كما في اختلاف لوازم الاشخاص

[illegible]

الذهني لكان الشيء الواحد موجودا بوجودين في ظرف واحد وهو الذهن وهو باطل وبالجملة فيلزم الاتحاد بين الوجودين ولا يلزم الاختلاف

[illegible]

هذا الجواب لم يتعرض به قوله قدس سره وفيه ما فيه بحث فيه لم يعني ان كون اللوازم لوازم لنفس الماهية في الوجود لم لا يجوز ان يكون

تلك اللوازم لوازم الصنف وهو الطبيعة المقيدة بقيد العرضي كالانسان الرومي والانسان الحبشي فيكون الوجود الذهني والوجود الخارجي من اصناف الوجود

[illegible]

فلا ضير واورد عليه المحقق البهاري بانه لو كان اختلاف اللوازم موجبا لاختلاف الملزومات ولو بالاعتبار فيصح استناد اللوازم المختلفة

[illegible]

نقل هذا الكلام لبيان وجه عدول المصنف الى تخصيص المورد بان يتحد مع ما خصصه البعض به وهو الحادث ولعله اراد بالبعض صاحب بديع الميزان

[illegible]

تخصيصه بالحادث فيلزم التخصيص مرتين في شيء واحد وهو العلم قلت لا مضايقة في هذا الاقتضاء فان هذا التخصيص مرتين باعتبارين المتعلق

... انه يحتمل ان يكون مراده ذلك الا ان بعض العلم الحادث علم يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف كما اورد تم بالتجدد وهذا المعنى

[illegible]

من المقرر في مقره ان العلم والمعلوم في العلم الحضوري متحدان ذاتا واعتبارا من غير تغاير اصلا فلو كان علم الباري تعالى مطلقا بنفسه وبغيره

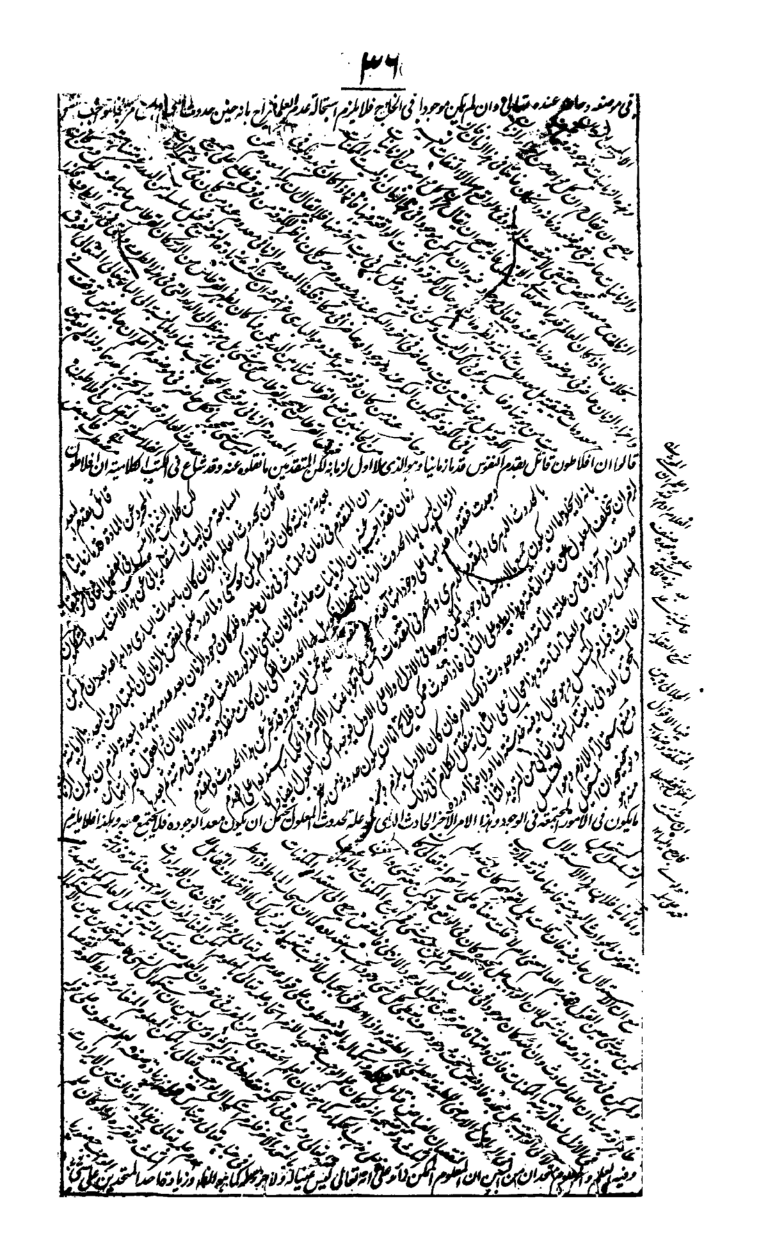
[illegible]

قوله فيها وغيرها واردة على تقدير قدمه الخ توضيحه ان بعض الحكماء قائلون بقدم العالم وازليته وعدم انتهائه في جانب الماضي مع لا يلزم استحالة

[illegible]

يستلزم الجهل فتدبر وان اختلج في صدرك انه كما يقال حين قدم العالم يقال حين حدوثه فان كل واحد من اجزاء الزمان كان نهايات وجود

منه
اي مولانا
عبد العلي رح
١٢



في موضعه وما علم عنده تعالى وان لم يكن موجودا في الخارج فلا يلزم استحالة عدم العلم فراح بانه حين حدوثها

قالوا ان افلاطون قائل بقدم النفوس قدما زمانيا وهو الذي هو اول الزمانية لكن المتقدمين ما نقلوه عنه وقد شاع في الكتب الكلامية ان افلاطون

مايكون في الامور المجتمعة في الوجود وهذا الامر الآخر الحادث الذي هو علة لحدوث المعلول يحتمل ان يكون معدا لوجوده فلا يجتمع معه وبهذا اظهر انه يلزم

وفيه ان العلم والمعلوم متحدان من حيث ان المعلوم الممكن ذاتي صنع الله تعالى ليس ميناته ولا جزء لكما هو الله وزيادة احد المتحدين على الآخر

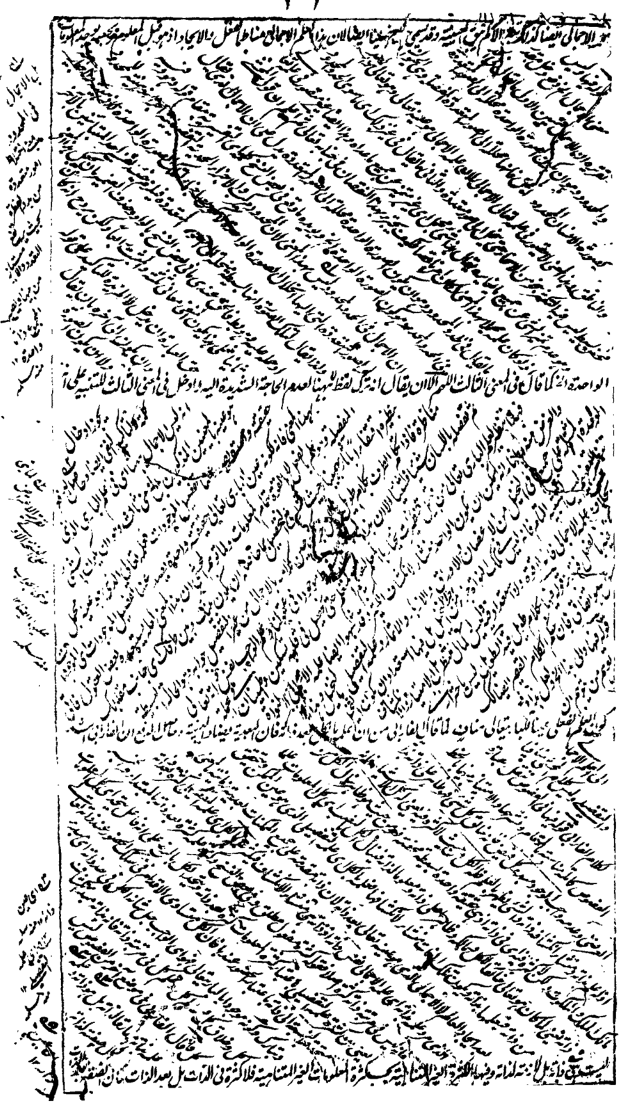
بسبب زيادة [illegible] ايضا فيلزم ان يكون صفة العلم زائدة على ذاته جل وعلى ومغايرة له ولا يكون عينا له مع انه قد تقرر في مدارك الحكماء

وهذا خلاف ما رآه المحشي المحقق رح من ان علمه تعالى عين ذاته فانه مبدء الانكشاف **قوله** والثاني مبدأ الانكشاف حضوريا كان الانكشاف او حصوليا

وغيره كنفسه وصفاتها في العلم الحضوري فهو الحاضر عند الذات المدرك وهي النفس وكذا العكس الكلي فان ما لم يحضر الشي عند المدرك كيف

بالصورة الذهنية والمعلوم هو الشي [illegible] ولما كان يرد على هذا التوجيه ان العلم والمعلوم في العلم الحضوري والعلم الحصولي كليهما متحدان [illegible]





هو الاجمالي ايضا كذا [illegible] الاكثر بحسب الحيثية وقد يسمى [illegible] ايضا الا ان هذا العلم الاجمالي مناط الفعل والايجاد اذ هو قبل العلم [illegible]

الواحدة [illegible] كما قال في المعنى الثالث اللهم الا ان يقال انه ترك لفظ [illegible] ههنا لعدم الحاجة الشديدة اليه وادخل في المعنى الثالث للتنبيه على انه

كونه العلم الفعلي [illegible] تعالى منافيه لما قال الفارابي من ان [illegible] فان المعية [illegible]

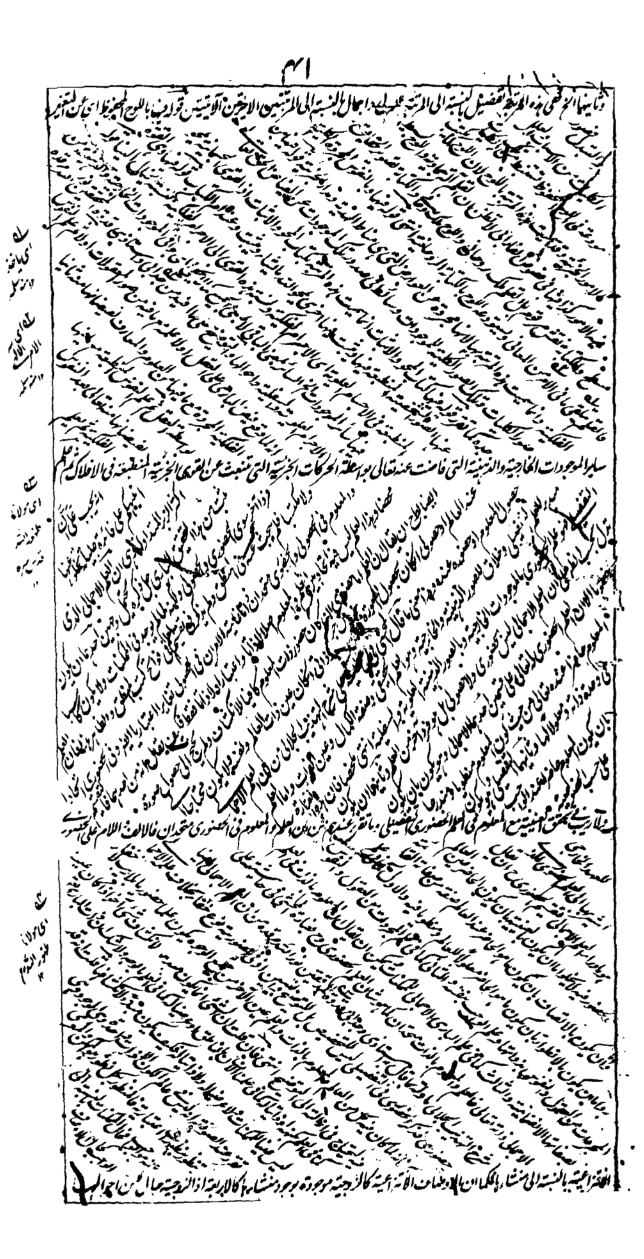
ليست في ذاته بل لازمة لذاته وفيه ان الكثرة [illegible] بحسب كثرة المعلومات الغير المتناهية فلا كثرة في الذات بل بعد الذات [illegible]

لا بزمان انتهى قوله منها فلا يرد في هذا المقام الخ تفريع على كون كلام الفارابي اشارة الى العلم الاجمالي والتفصيلي ...

بالممكنات عند الفارابي حصوليا قلت يرد على الفارابي القائل بكون علمه تعالى بها حصوليا انه يلزم التكثر في ذاته تعالى وحدوث علمه تعالى

وبالنفوس المجردة عند الحكماء فاللوح حاضر عنده تعالى مع ما فيه من صور الكليات وتاليها كتاب المحو والاثبات وهو القوة الجسمانية التي

حسن ... قوله منها بالعقول اى بالعقول المجردة عند الحكماء المشائية ... الاشراقية ومنها بالعقول الفلكية ...



وثانيهما الخ فهي هذه المرتبة تفصيل بالنسبة الى المرتبة ... اجمال بالنسبة الى المرتبتين الاخيرتين الآتيتين قوله فيه باللوح المحفوظ اي عن التغير

سائر الموجودات الخارجية والذهنية التي فاضت عنه تعالى بواسطة الحركات الجزئية التي تنبعث عن القوى الجزئية المنطبعة في الافلاك ثم علم

فلا ريب في تحقق المعية مع المعلوم في العلم الحضوري التفصيلي وما تقرر عندهم من ان العلم والمعلوم في الحضوري متحدان فالالف واللام على الحضوري

الانتزاعية بالنسبة الى منشأها كما ان ما ... من الانتزاعية كالزوجية موجودة بوجود منشأها كالاربعة اذ الزوجية حال من احوال ...

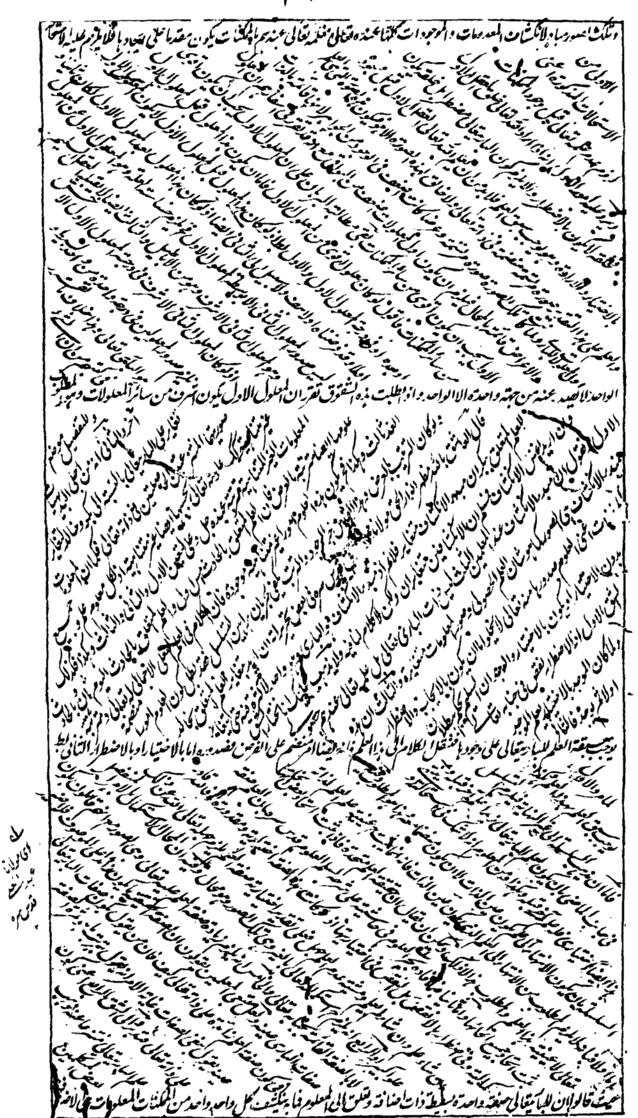


واعتبار من حيث اعتبار انتهاء وبهذا الوجود صارت الزوجية يترتب عليها الآثار فكذا الممكنات موجودة بوجود الباري ويترتب عليها الآثار بهذا الوجود

كيف يتعلق العلم بها فانه لابد لصدق الموجبة من وجود الموضوع فكيف يصدق على المعدوم ليحت انه معلوم اللهم الا ان يثبت ان للمعدومات

مشرب الفرقة القليلة انه تعالى لا يعلم نفسه فقط وما ال الشرذمة القليلة المنتهى الى لا يعلم غيره والبعض قالوا انه تعالى لا يعلم الامور الغير المتناهية

ما الفرقة والى تفنن الاضنام ذهب ارسطو وابو نصر وابو علي حيث قالوا ان علمه تعالى بسلسلة الممكنات علم حصولي بارتسام صورها في ذاته تعالى وعلى



وتنكشف صورها الانكشافات المعدومات والموجودات كلها عنده تعالى فعلمه تعالى عنده بها بالممكنات يكون مقدما على ايجاده لها فلا يلزم عليه الاستحالة

الواحد لا يصدر عنه من جهة واحدة الا الواحد واذا طلبت هذه الشقوق تقرر ان المعلول الاول يكون اشرف من سائر المعلولات وهو المطلوب

يوجب سبقة العلم للباري تعالى على وجودها فنقل الكلام الى هذا العلم فانه ايضا امر منضم على الفرض مقصد به اما بالاختيار او بالاضطرار الثاني باطل

حيث قالوا ان للباري تعالى صفة واحدة بسيطة ذات اضافة وتعلق الى المعلوم فبه ينكشف كل واحد واحد من الممكنات المعلومات على الاجمال

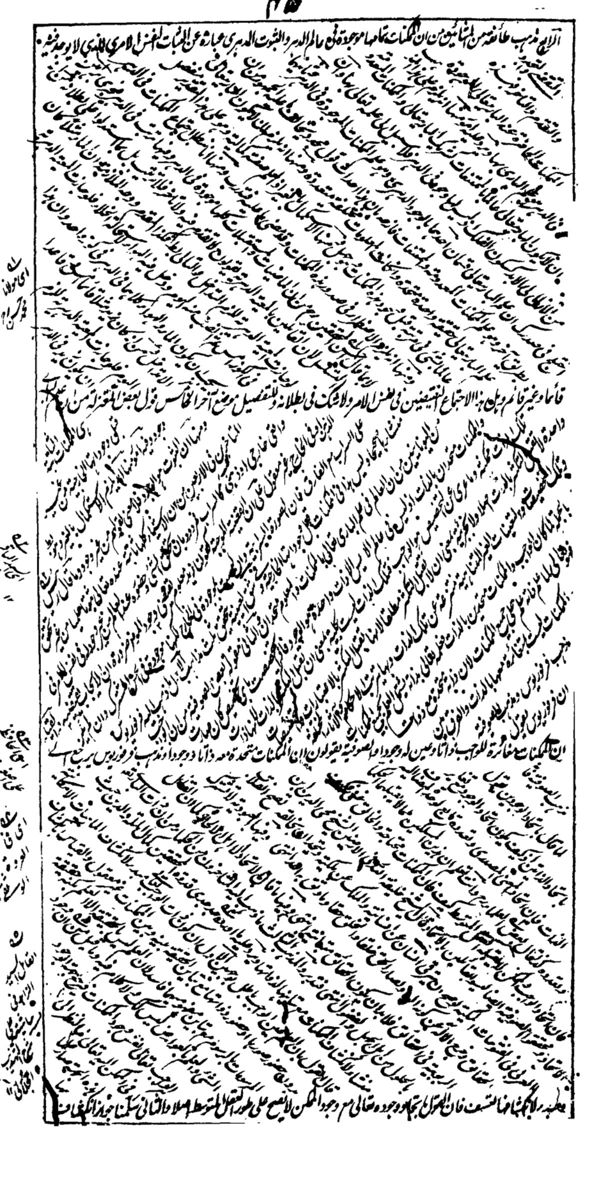
انحا متصفة له وهو مبنى انتزاعى [illegible] وعليه اما اولا فبان المعنى الانتزاعى لابد له من منشاء الانتزاع والا لم يكن انتزاعيا بل يصير اختراعيا فالعلم الذى

وهو محال وثانيا مسا فبانه يلزم على مذهبهم ان يتعلق الاضافة بالمعدومات فانه تعالى عالم بها ايضا ويمكن ان يجاب عنه بان المعدوم الخارجى

واما ثالثا فلان بعض الاشياء جواهر وبعضها اعراض والاعراض قيامها ووجودها فى محالها فكيف تقوم هذه باتها اللهم الا ان يقال ان المراد

ت والمسميات [illegible] قائمة به ويرد عليه ما مر من الاستكمال بالغير والانفعال فى صدوره بالاشراق [illegible] غيرهما وقد عرفت ما على الاول فلا نعيده

الرابع مذهب طائفة من المشائين من ان الممكنات بتمامها موجودة في عالم الدهر والثبوت الدهري عبارة عن الثبات لنفس الامري الذي لا وجود فيه



قائما وغير قائم ويلزم هذا الاجتماع النقيضين في نفس الامر ولا شك في بطلانه وللتفصيل موضع آخر الخامس قول بعض المعتزلة من

ان الممكنات مغايرة للواجب ذاتا وعين له وجودا والصوفية يقولون ان الممكنات متحدة معه ذاتا ووجودا ومذهب فرفوريوس يرجع الى

وطلبه فالممكنات فالمستعف فان المعتزلة تجاوزوا وجوده تعالى مع وجود الممكن لا يصح على طور العقل المتوسط اصلا والثاني سلمنا تجوز انكشاف

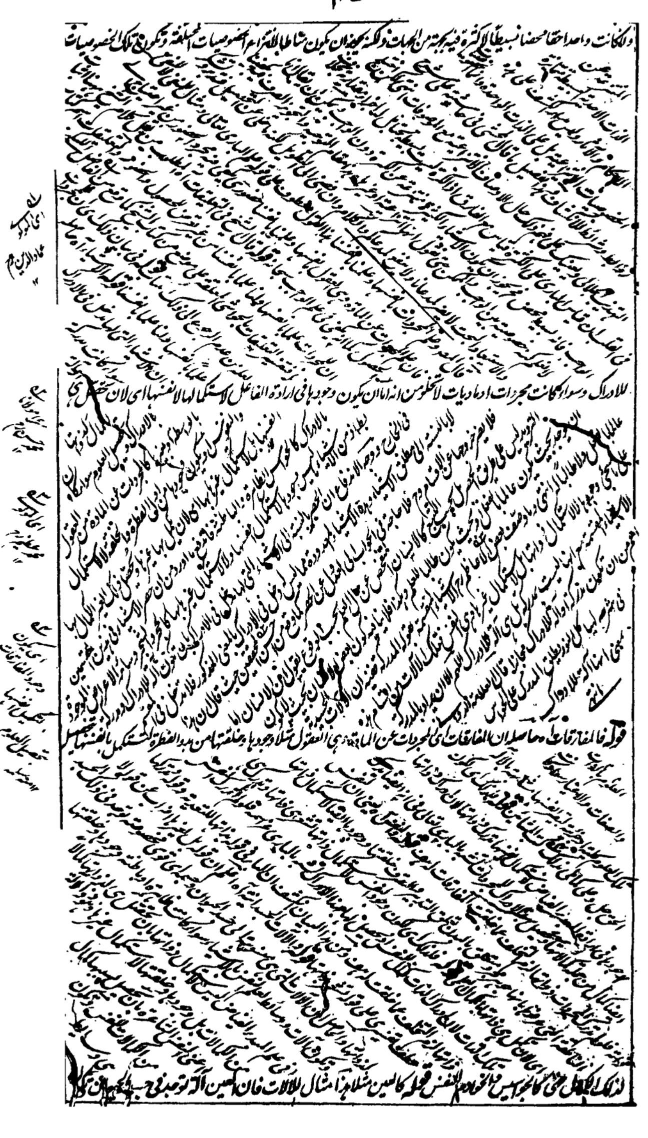


واحد المتباينين بحضور الآخر لكن الممكنات سلسلة لا الى نهاية من المجردات والماديات والاعراض والجواهر المتباينة بحضور حقيقة وحدة

امتياز بعض الممكنات عن بعضها بسبب الارتباطات غير متناهية اذا امتياز تلك الارتباطات بعضها عن بعض عند الباري تعالى وامتياز الارتباطات

لو كان امتياز الممكنات موقوفا على امتياز الارتباطات وامتياز الارتباطات موقوفا على امتياز الممكنات يلزم الدور صراحة لعدم الاختلاف فافهم

منتزعة عن ذات واحدة بسيطة كالكرة فانها تكون منشأ لانتزاع الدوائر الصغار والكبار والقطبين والمحور فكذلك ذات الباري تعالى



والا كانت واحدا حقا محضا بسيطا لا كثرة فيه بجهة من الجهات ولكنه يجوز ان يكون مناطا لانتزاع الخصوصيات المختلفة وتكون تلك الخصوصيات

للادراك وسوا كانت مجردات او ماديات لا تخلو من انه اما ان يكون وجودها في ارادة الفاعل لا استكمالها الا نفسها اي لان تحصل هي

قوله فالمفارقات وحاصله ان المفارقات اي المجردات عن المادة وهي العقول مثلا وجودها وخلقتها من بدو الفطرة الاستكمال بانفسها

لذلك الكمال حتى كالجوهر سيما الخوادم للنفس قوله كالعين مثلا هذا امثال للالات فان العين آلة تومئ في جسم الحيوان يكون

وبواسطتها لان تحصيل النفس لكمال ومواد ادراك النفس بالمبصرات انما قال مثلا ليشمل الحواس الظاهرة والباطنة الاخرى كلها قوله وهي القوة الباصرة

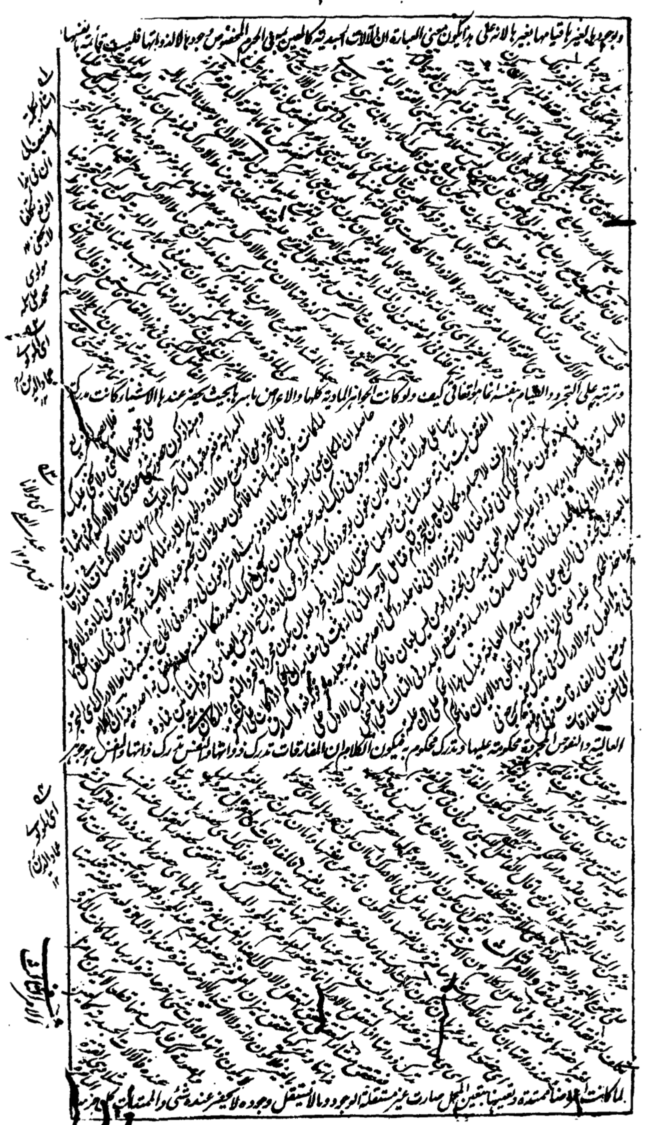
الامر الاول

ثم اعلم انه يجب ههنا ان يعلم امور الامر الاول انه يفهم من تحرير اكثر المحققين في هذا المقام انه فهم رجوع ضمير هي في قوله وهي القوة الباصرة

الامر الثاني

غيرها ويحتمل ان يكون المراد بوجودها لها عدم قيامها بالموضوع وبوجودها لغيرها القيام به فالحاصل ان الاشياء التي لها مدخل في الادراك اما

لا يريد قال بعض الاعاظم رح فاعلم ان ضمير هي في قوله وهي القوة الباصرة راجع الى الغير من انه لا يجوز ان يراد بوجودها لها قيامها بانفسها

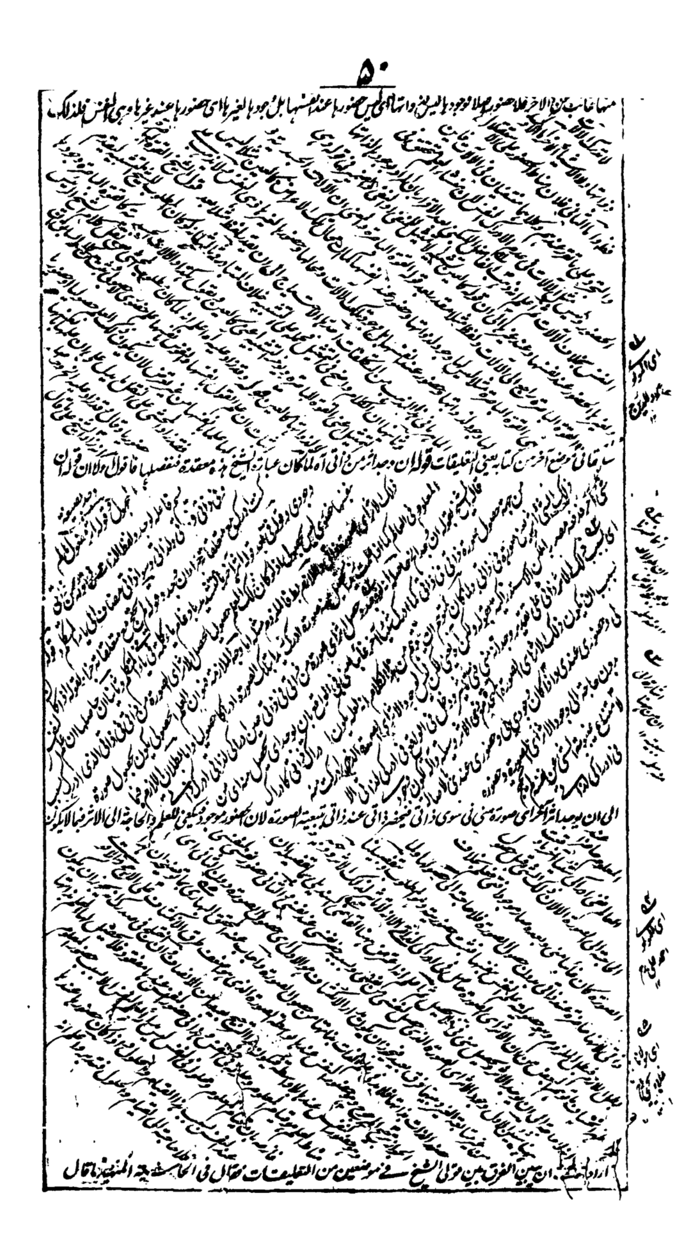


وبوجودها لغيرها وقيامها بغيرها لانه على هذا يكون معنى العبارة ان الآلات الجسدية كالعين مثلا في الجرم المخصوص وجودها لا لذواتها فليست قائمة بانفسها

وترتبه على التجرد والقيام بنفسه كما هو ظاهر فافهم كيف ولو كانت الجواهر المادية كلها والاعراض بابرها بحيث يحضر عندها الاشياء كانت مدركة

العالية والنفوس المجردة محكومة عليها وتدرك محكوم به فيكون الكلام ان المفارقات تدرك ذواتها والنفس تدرك ذاتها والنفس جوهر

لما كانت اوضاعها ممتدة وتعينها بتعين المحل صارت غير مستقلة الوجود وبالاستقلال وجوده لا يحضر عنده شئ والممتدات كلها جزئية

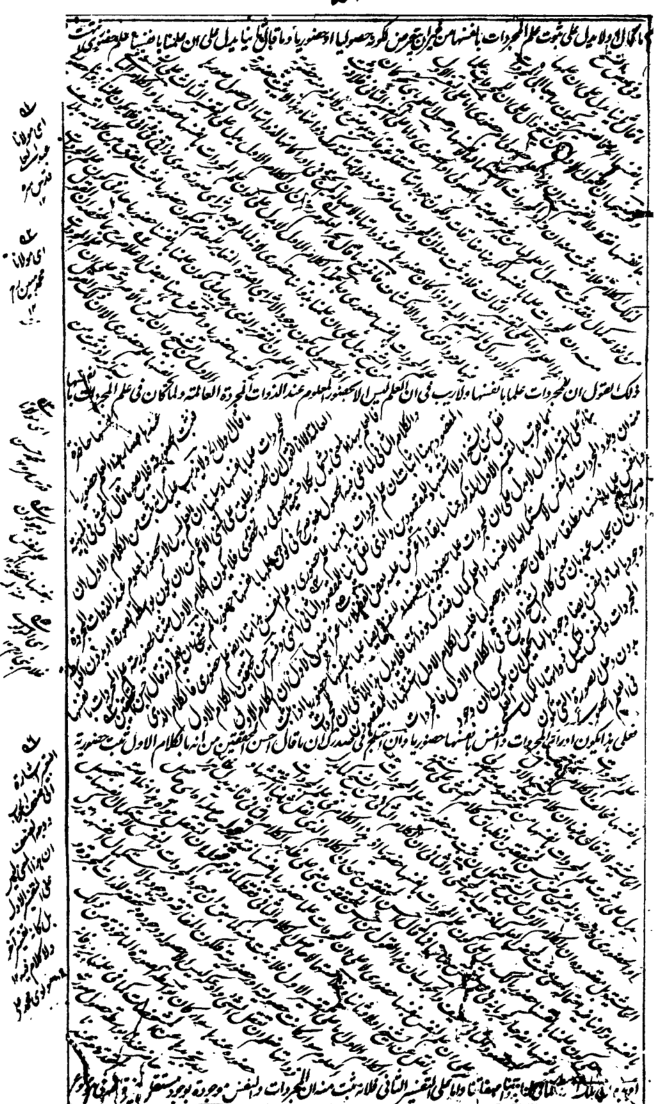


منها غائب عن ذاته الآخر فلا حضور حصولا لوجودها لنفس ذاتها اي ليس حضورها عند نفسها بل وجودها لغيرها اي حضورها عند غيرها وهي النفس فلذلك

سائر قانی موضع آخر من کتابه یعنی التعلیقات قوله ان وجد اثر من ذاتی آه لما کان عبارة الشیخ هذه معقدة فنفصلها فاقول قوله ان قوله ان

الی ان یوجد اثر آخر ای صورة منی فی سوی ذاتی فیحضر ذاتی عند ذاتی تبعیة الصورة لان الحضور موجود فیکفی للعلم والحاجة الی الاثر فیما لا یکون

اراد المص ان یبین الفرق بین قولی الشیخ فی موضعین من التعلیقات فقال فی الحاشیة المنهیة ما قال



ما تحكم الخ ولا يدل على ثبوت علم المجردات بانفسها من غير ان يتعرض لكونه حصوليا او حضوريا وما قال ثانيا يدل على ان علمنا بانفسنا علم حضوري ثبت

ذلك لقول ان للمجردات علما بانفسها ولا ريب في ان العلم ليس الا الحضور للمعلوم عند الذوات المجردة العالمة ولما كان في علم المجردات بانفسها

فعلى هذا يكون ادراك المجردات والنفس بانفسها حضوريا وان اختلج في صدرك ان ما قال احسن المحققين من انه بالكلام الاول ثبت حضورية

او ... فلا ... ثانيا ... وانا على التفسير الثاني فلانه ثبت منه ان المجردات والنفس موجودة بوجود مستقل ... في ...

ومجردة عن المادة ولذا تدرك في ذاتها فعلم ان الادراك هو حصول الشيء عند الذات المجردة سواء كان بالواسطة او بدونها واما على التفسير الثالث

وغيرهم والخيال يجردها تجريدا زائدا على تجريد البصر لا بالكلية والقوة العاقلة تجردها تجريدا تاما بحيث لا يبقى اللبس اصلا وهذه المراتب في جانب المعلوم

بذواتها ايضا وح ثبت لها مطلق ادراكها لانفسها فهذا اشارة الى حاصل الكلام الاول انتهى بحاصله مستبعد فالضعف ثم والى الفاضل الكلبي

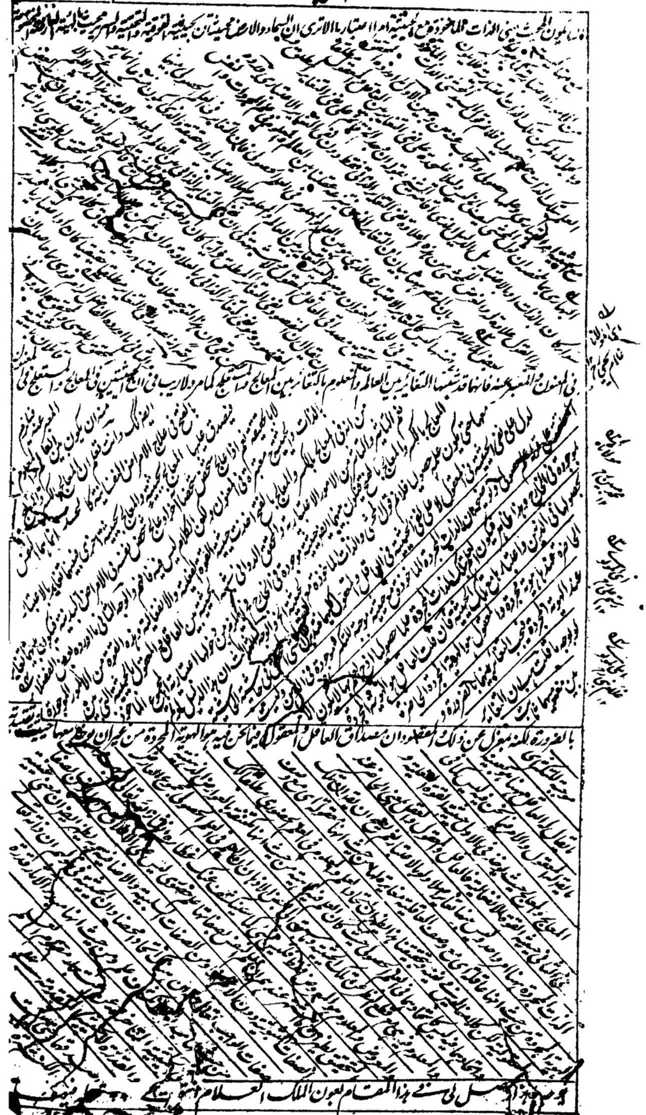
هو ما من حضور المجردات لها وحضورها عندها كما ان علم المجردات بالاشياء الغائبة عنها بعين حصول صورها لها بالاشياء فيها الحاضرة عندها

و اما تعقل المجردات بالمعنى الحاضر عند المدرك الذي هو المعنى الاصطلاحي فليس هو الا عين ذات المجردات المجردة حقيقة بالذات و بالاعتبار

فهنا لا يتصور الا بان يكون العاقل هو الامر المجرد مع الحيثية المأخوذة معه اي المجموع و المعقول هو الامر المجرد مع الحيثية المأخوذة معه بعين المجموع بان

الصادق ذلك على الامر او تكون معينة لذلك المفهوم و على الثاني فلا يخلو اما ان يكون ذلك المفهوم الزائد معتبرا بحيث يكون الحكم الذي يترتب

بالعلم المجردات و [illegible] بانه المجرد النفس بذاتيهما حاضران عندهما فاتحد العاقل و المعقول فيتميز العقل بتلك الحيثية [illegible] مصداق العاقل



فيما يكون المبحوث عنه هي الذات المأخوذة مع حيثية ما او اعتبار ما الا ترى ان السماء والارض حيثيتان بحيثية الفوقية والتحتية كما مر من حيثية [illegible]

في المعنون والمعبر عنه فانهما قد يشبها التغاير بين العالم والمعلوم بالتغاير بين المعالج والمستعلج كما مر ولا ريب في ان الحيثيتين في المعالج والمستعلج في

بالضرورة لكنه بمعزل عن ذلك المقصود ان مصداق العاقل والمعقول فيما نحن فيه هو الهوية المجردة من غير ان يوخذ معها حيثية

[illegible] فلنحصل الى ما في هذا المقام لعون الملك العلام

قوله وبهذا توضيحه اي توضيحه ان العلم المتعلق بالذات الماخوذة مع الحيثية بان يكون الحيثية جزء وحصل للمجموع علم حصولي قوله فيها المجردة

[illegible]

مجردة اخرى والمعقول هو الهوية المجردة التي حضرت هي عند الهوية المجردة الاخرى فيجب التغاير بين العاقل والمعقول بالضرورة ولا وجه

[illegible]

المقام بحيث يكشف عنه المرام ان النفس فاعلة اي موجدة للافعال ومنفعلة اي قابلة للانفعال فلها قوتان احدهما القوة الفعلية اي

[illegible]

... بما ... ترتب ... الصحة انما هو البدن والمتخصص للمرض والمجوز له وايضا انما هو البدن للنفس متغاير ان يكون ... البدن ... ما

ويكون النفس مجردة فبينهما تغاير حقيقي ذاتي لا اعتباري فكيف يصح ح ان يقال ان بين مصداقي المعالج بالكسر والمعالج بالفتح تغايرا باعتبار حيثية

بما هي عاقلة وبالاخرى معقولة والثاني ما حققه بعض المشاهير بما محصله ان النفس من حيث هي ذات مجردة وهي بهذه الحيثية عاقلة

اذ لا بد للنتيجة من القياس وليس ههنا صراحة وانما صار كالنتيجة لان النتيجة كما تكون مطلوبة من المقدمتين كذلك هذا القول مطلوب مما سبق قوله فهيأ

بمعنى الحاضر عند المدرك بعين المعقول في العلم الحضوري مطلقا الزم ان يكون العقل بمعنى الحاضر عند المدرك مجردا والمعقول ذا صورة

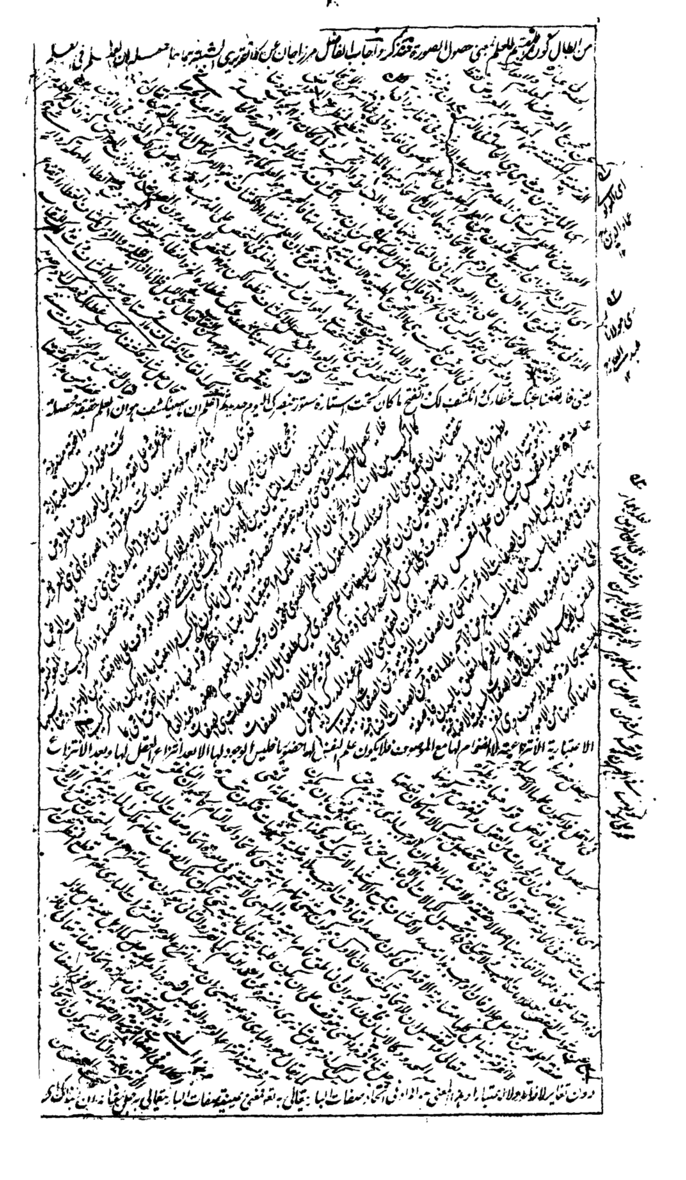


فيكون العلم بحصول الصورة العلوم عند المدرك لا بالحضور فلا يكون حضوريا بعد فتامل ثم اعلم ان العلم والمعلوم في جميع افراد العلم الحضوري سوى

بنفسها وصفاتها الانضمامية علم حضوري على ما هو المشهور والعلم الحصولي من صفات النفس الانضمامية فيكون علم العلم الحصولي حضوريا ايضا بين

بمعنى الصورة الحاصلة فكما ان في التصور حصول الصورة كذلك في التصديق ومعنى التصديق ايضا تحصيل كما في التصور فالتخصيص من باب العلم

ان المقسم للتصور والتصديق هو علم بمعنى حصول الصورة والعلم الذي هو عين المعلوم هو العلم بمعنى الصورة الحاصلة وفيه ما قد عرفت سابقا

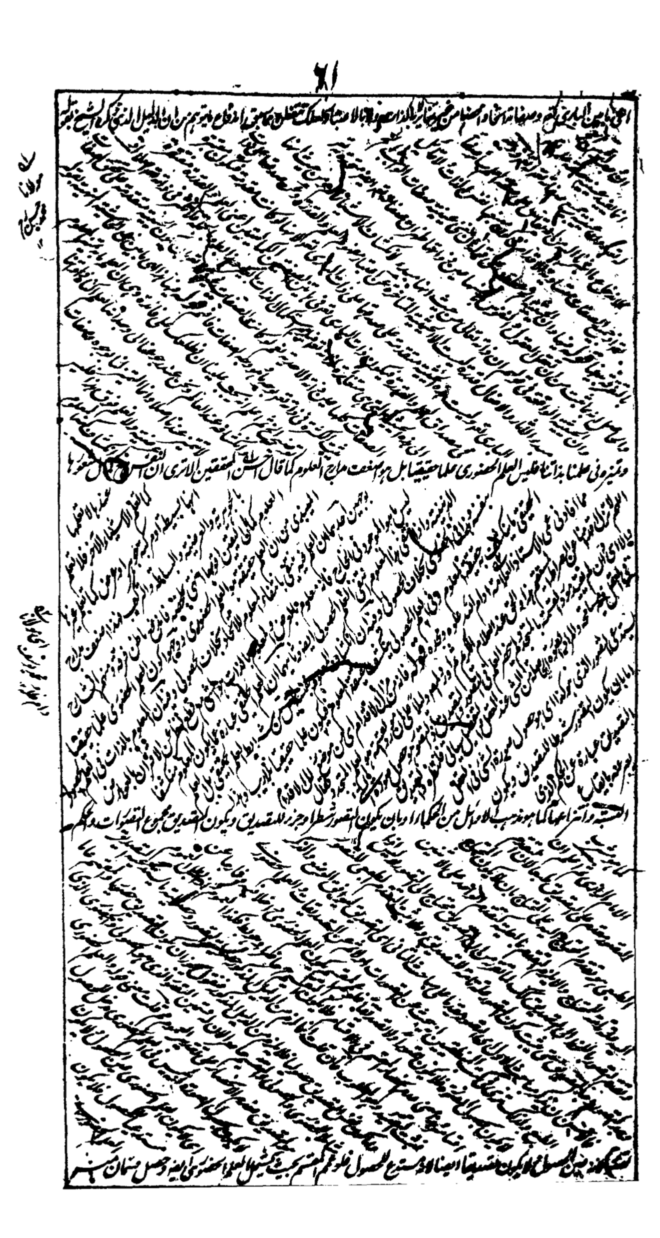


من الطال كون المنقسم للعلم بمعنى حصول الصورة عند كرو اجاب الفاضل مرزا جان عن كون التقرير اشتبه بما حصله ان العلم في

يعني فارتفعنا عنك غطاءك اي انكشف لك انفتح ما كان تحت استارة ستور فبصرك اليوم حديد اعلم ان ما ينكشف هو ان العلم حقيقة محصلة

الاعتبارية الانتزاعية لا انضمام لها مع الموصوف فلا يكون علم النفس بها حضوريا بخليط الوجود لها الا بعد انتزاع العقل لها وبعد الانتزاع

دون تغاير للافراد بلا اعتبار ... في اتحاد صفات الباري تعالى به تعالى معنى عينية صفات الباري تعالى به ...



الحق بابين المبادي [illegible] وصفاته اشياء واعتبارها من حيث مغايرتها للذات [illegible] بالاعتبار [illegible] ان المبدا الذي [illegible] الشيخ

وتميزه في علمنا بذاتنا فليس العلم الحضوري علما حقيقيا بل هو اضعف مراتب العلوم كما قال الشيخ المحققين الا ترى ان النفس مع كمال ظهورها

النسبة وانتزاعها كما هو مذهب الاوائل من الحكماء او بان يكون التصور شطرا او جزء للتصديق ويكون التصديق مجموع التصورات والحكم

[illegible] بين المسائل لا يكون تصديقا ايضا [illegible] بحيث [illegible] العلم الحضوري [illegible] وحصل [illegible]

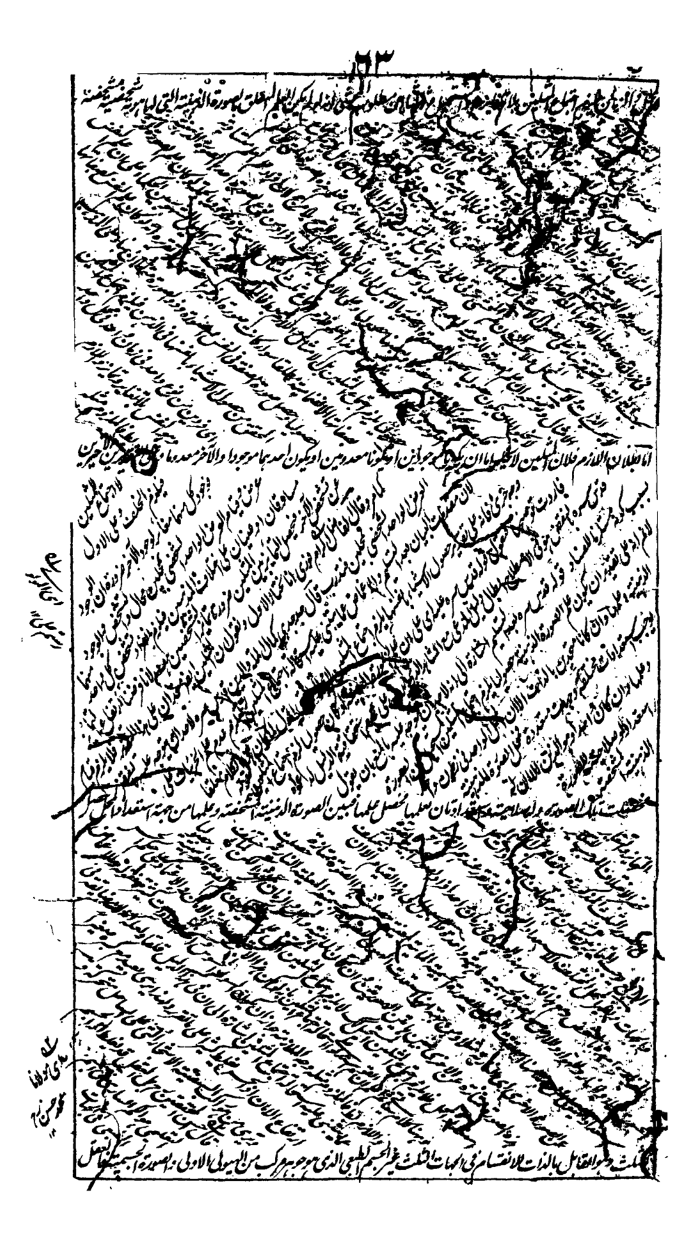


التصور والتصديق المستدعي كثرة والعلم الحضوري ليس هذا ولا ذاك فيلزم عدم الانحصار في التقسيم فتدبر وقد يقال ان علم الواجب تعالى

شرح ... فان قلت انه لما كان للواجب والعقول والنفوس علم حضوري وهو اقوى مرتبة من التصديق فلو لم يكونوا مصدقين

وتحقيقها من الصور الذهنية اي الحاصلة في الذهن لا من الاعيان الخارجية والعلم المتعلق بالصور الذهنية الشخصية علم حضوري لما تقرر في محله

في الذهن كما بين السواد القائم في الثوب امس والسواد القائم بذلك الثوب الآن بعد زوال الاول فاذا اتحد الشيئان في المعنى ...

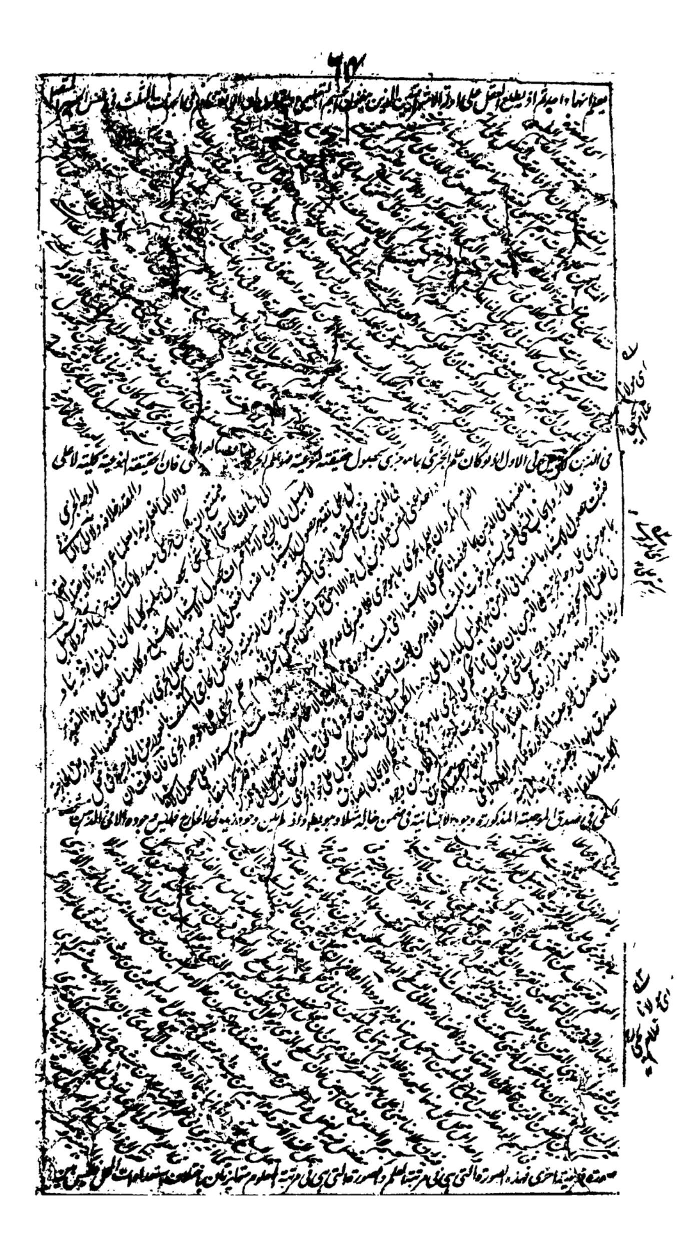


... بالعلم المتعلق بالصورة الذهنية التي لها هوية شخصية مشخصة

اما بطلان اللازم فلان المثلين لا يجتمعا اما ان يكونا موجودين او يكونا معدومين او يكون احدهما موجودا والآخر معدوما ...

فحصلت تلك الصورة ... بان علمها تحصل علمها من الصورة الذهنية المشخصة وعلمها من جهة استعدادها ...

مثلث وهو القابل بالذات للانقسام في الجهات الثلث غير الجسم الطبيعي الذي هو جوهر مركب من الهيولى الاولى والصورة الجسمية ...

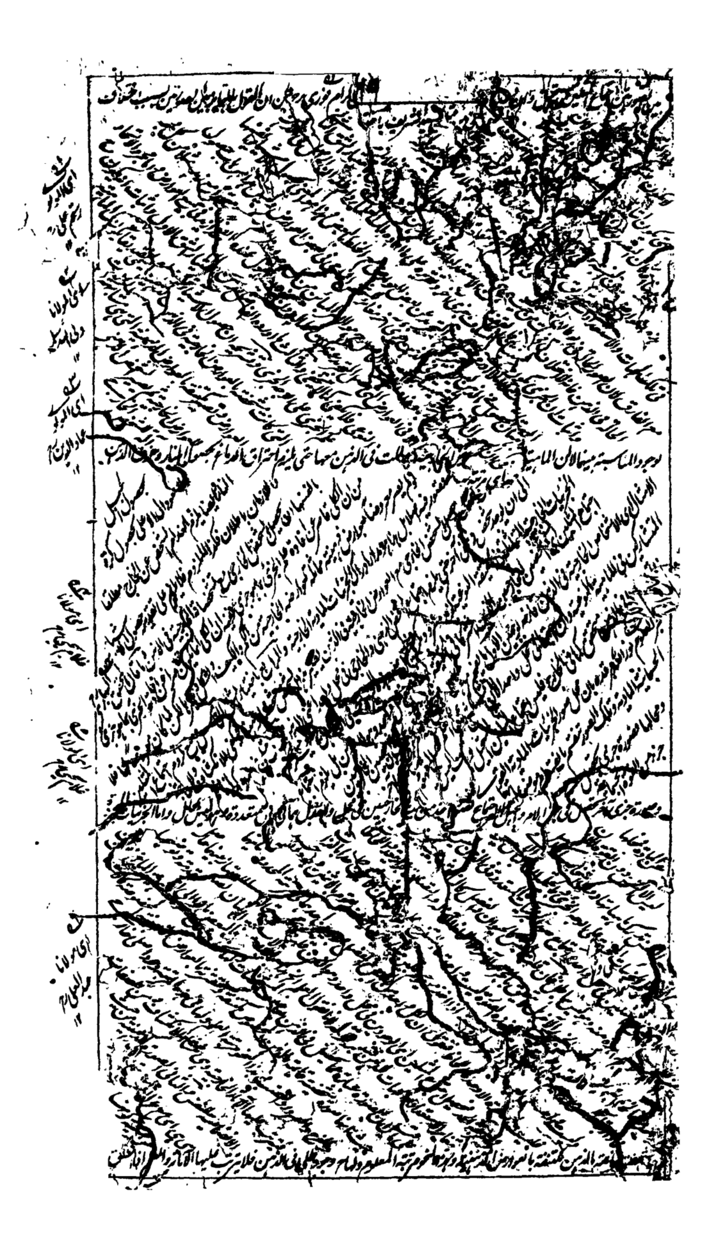


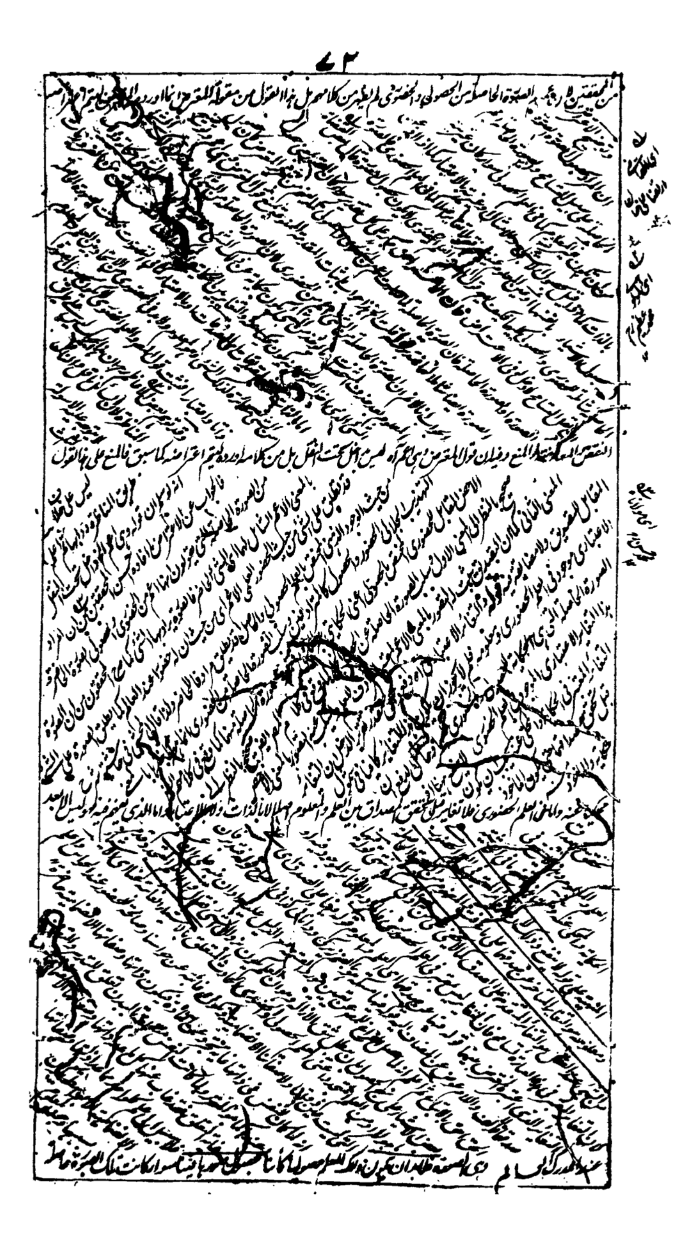
يعلم انها ... او يطلع العقل على ماذكر الاشتراك بين الذين يغفل بحكم ... في النفس

في الذهن كما ... على الاول انه لو كان علم الجزئي بما هو جزئي بحصول حقيقته النوعية فهو علم الكلي ... فان الحقيقة النوعية كلية لا علمي

لكن في مصدق الموجبة المذكورة وجود الانسانية في ضمن خالد مثلا وهو بعينه ... وجودها في الخارج ... مع وجوده الا في الذهن

صورة جزئية اخرى فهذه الصورة والتي هي في مرتبة العلم والصورة التي هي في مرتبة المعلوم متغايرتان ... الحصول ...



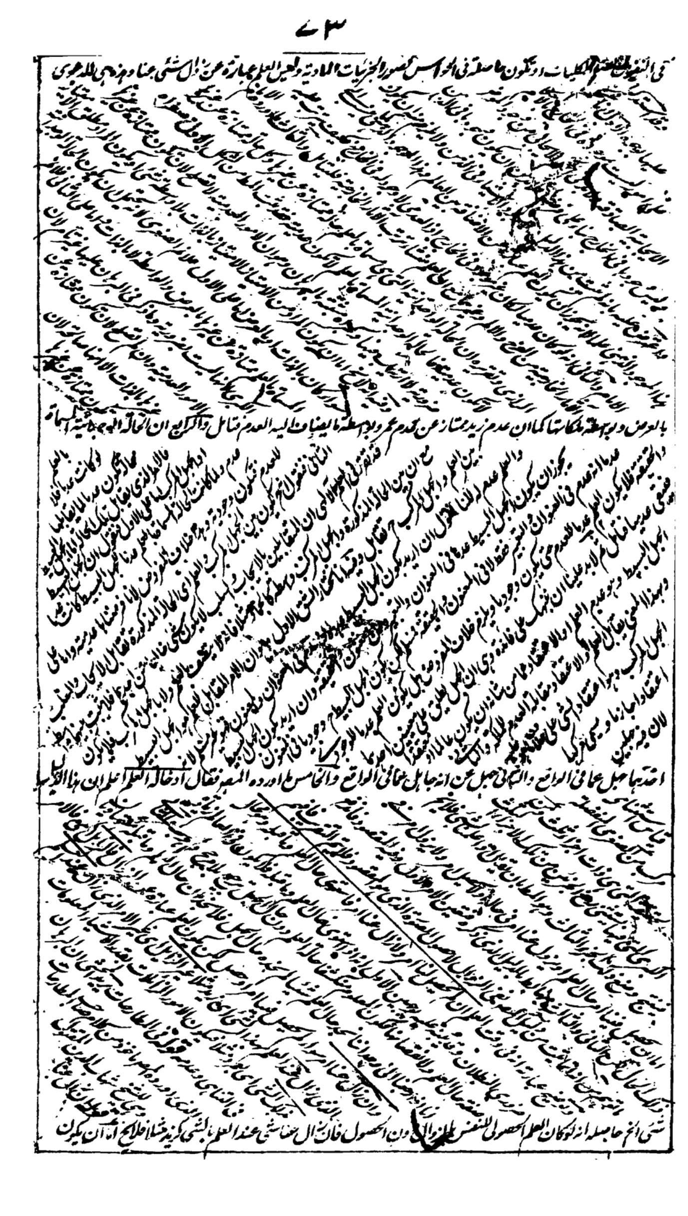


من المحققين [illegible] الصورة الحاصلة من الحصولي والحضوري لم يظهر من كلامهم بل هذا القول من مقولة المعترض هنا وردوا [illegible]

النقض [illegible] المنع وقيل ان قول المعترض وهي العلم آه ليس من اهل البحث المنقول بل من كلامه اورده ليتم اعتراضه كما سبق فالمنع على هذا القول

[illegible] والماهي العلم الحضوري فلا تغاير فلا يتحقق الصدق بين العلم والمعلوم فيهما الا بالذات والا بالاعتبار اما الذي يفهم فيه لو ليس الا بعد

عند المدرك الى [illegible] فيكون الصحة فلا بد ان يكون هذا الكلام صحيحا كما [illegible] العبرة [illegible]

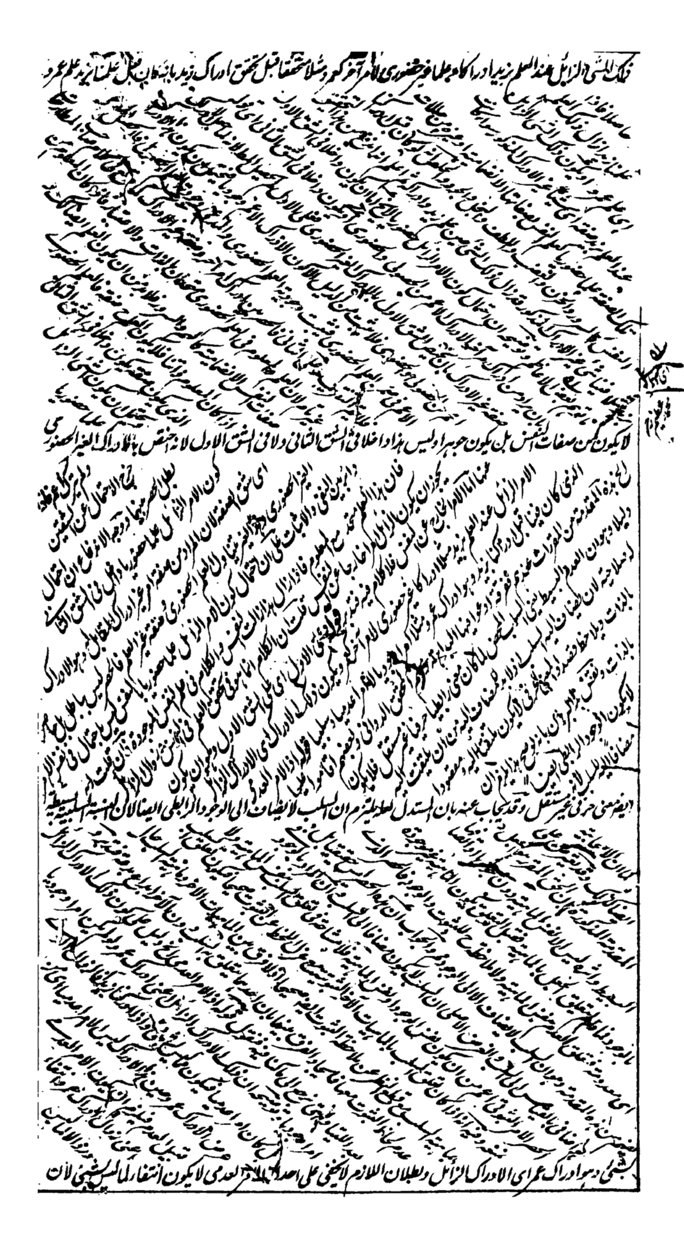


فی النفس بل المعلم الکلیات او تکون حاصلة فی الحواس کصور الجزئیات المادیة و لعین العلم عبارة عن زوال الشئ عنا وهو هی بالدعوی

بالعرض و بواسطة ملکاتها کما ان عدم زید ممتاز عن عدم عمرو بواسطة ما یضاف الیه العدم فتامل و الرابع ان الحالة الوجدانیة المسماة

احدیها جهل عمائی الواقع و الثانی جهل عن انه جاهل عمائی الواقع و الخامس ما اورده المبصر فقال اذا خالة العلم اعلم ان هذا الدلیل

شئ الخ حاصله انه لو کان العلم الحصولی للنفس بلا زوال دون الحصول فان زوال شئ عنا عند العلم بالشئ کزید مثلا فلا یخ اما ان یکون

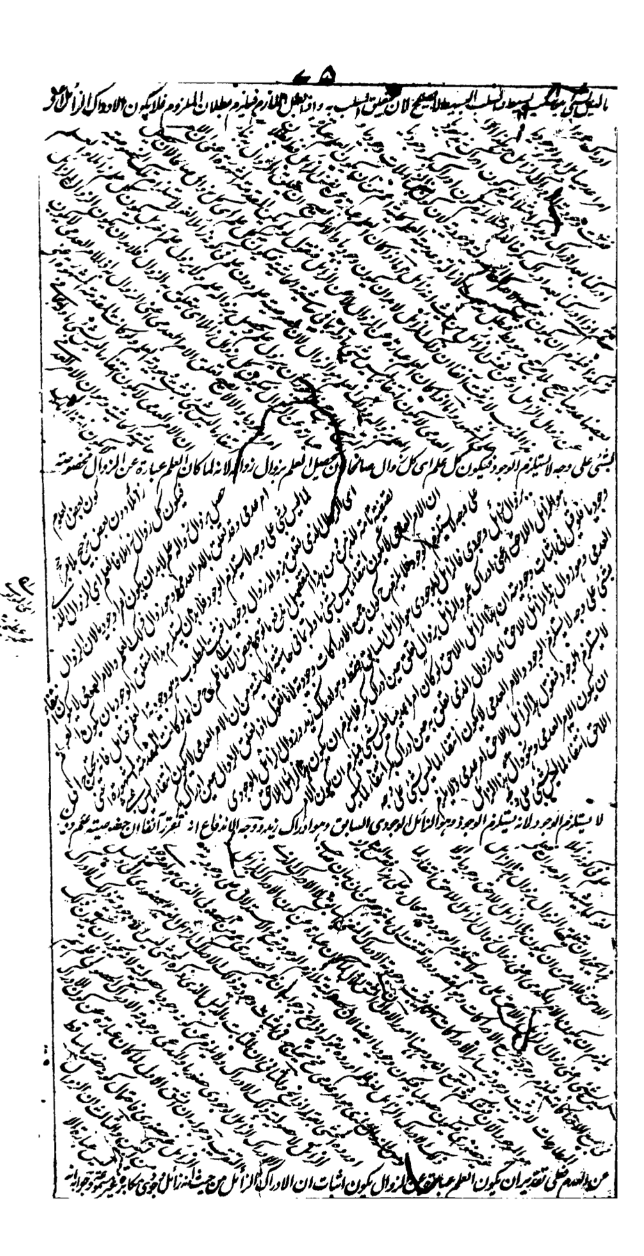


ذلك الشيء الزائل عند العلم بزيد ادراكاً مطابقاً حضورياً لامر آخر كعمرو مثلاً اشتقاقاً قبل تحقق ادراك زيد بانه كان قبل علمنا بزيد علم عمرو

لا يكون كمن صفات النفس بل يكون جوهراً وليس هذا اخلالاً في الشق الثاني ولا في الشق الاول لانه اختص بالادراك الغير الحضوري

في معنى حرفي غير مستقل وقد يجاب عنه بان المستدل لعله يلتزم ان السلب لا يضاف الى الوجود الرابطي ايضاً لان النسبة السلبية

الشيء وهو ادراك عمرو اي الادراك الزائل وبطلان اللازم لا يخفى على احد لان الامر العدمي لا يكون انتفاء المسلوب شيئاً لان

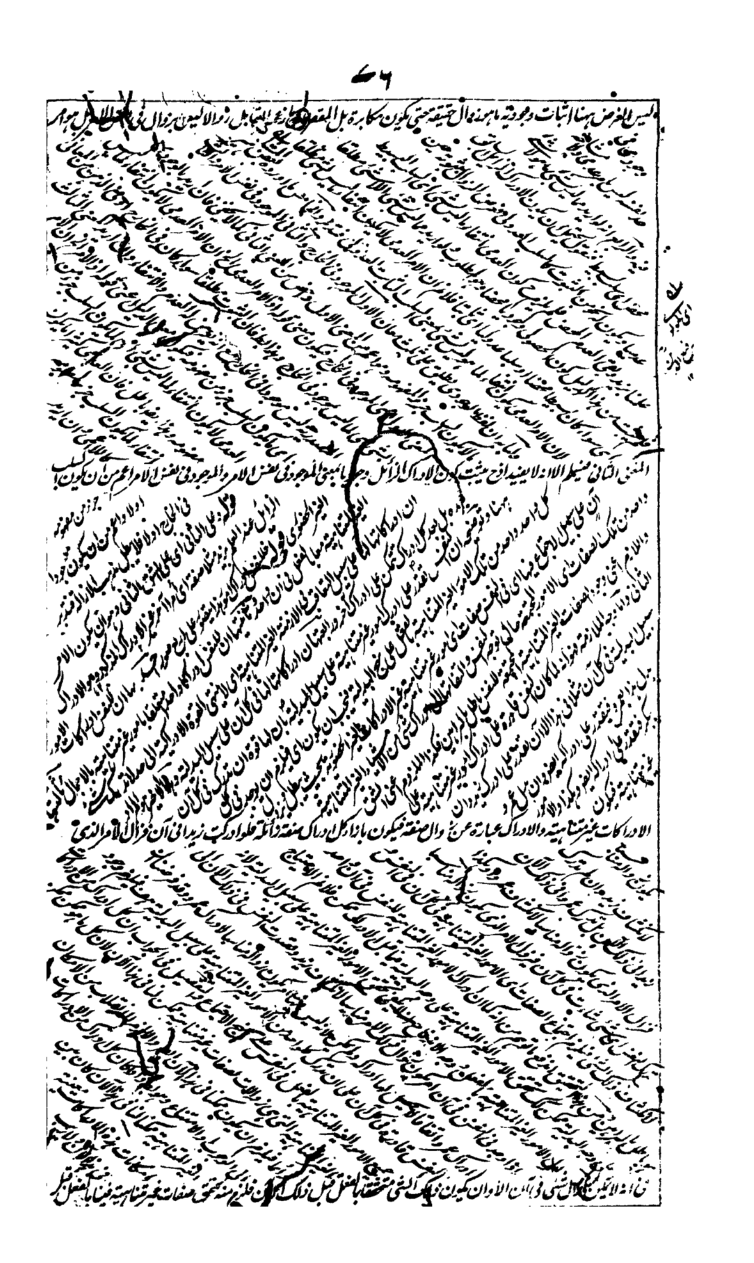


ما ليس بشيء بناء على ان السلب البسيط لا يستدعي تحقق المسلوب به وانما يبطل اللازم فيلزم بطلان الملزوم فلا يكون الادراك الزائل الخ

المنشيء على وجه لا يستلزم الوجود فيكون كل علم اي كل زوال مما نحن فيه حصول العلم بزوال زواله لانه لما كان العلم عبارة عن الزوال المخصوص

لا يستلزم الوجود لانه يستلزم الوجود وهو الزائل الوجودي السابق وهو ادراك زيد ووجه الاندفاع انه تقرر آنفا ان حيثية عدم

من هذا العدم على تقدير ان يكون العلم عبارة عن الزوال يكون اثبات ان الادراك الزائل من حيث انه زائل وجودي مكابرة غير مسموعة وجوابه

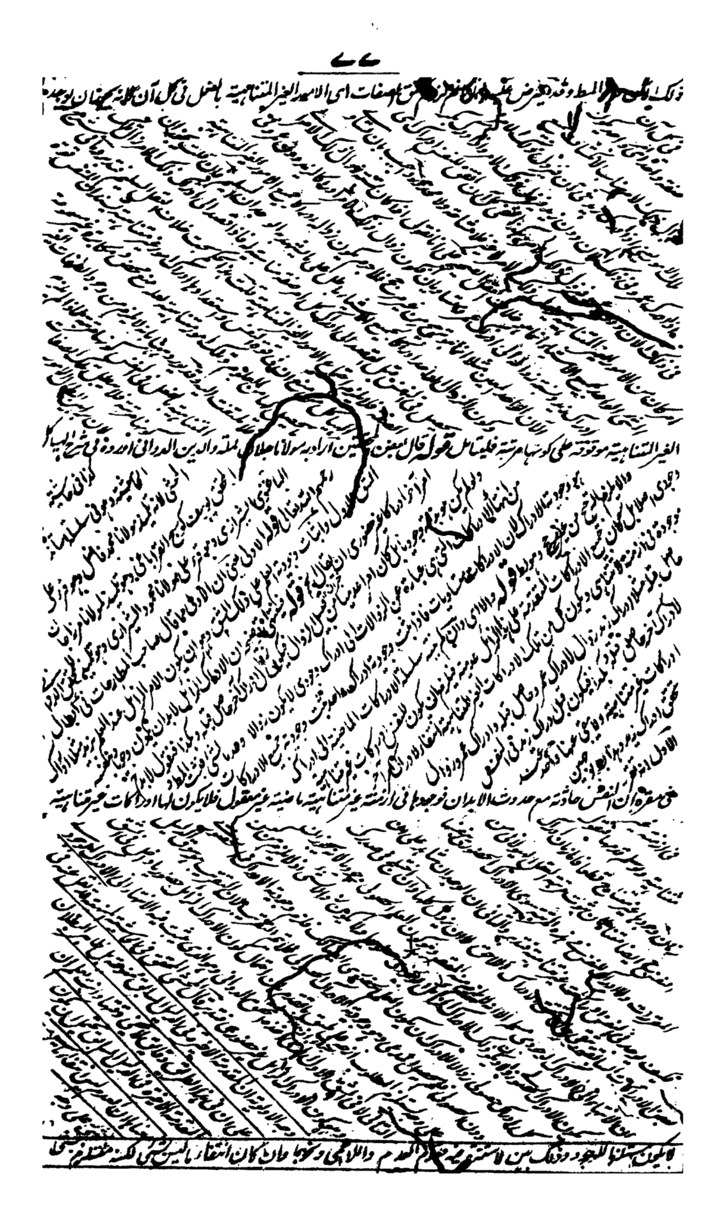


ليس الغرض هنا اثبات وجودية ما هو من الحقيقة حتى يكون مكابرة بل المقصود [illegible] زوال اليقين بزوال [illegible]

المعنى الثاني فيسلم الا انه لا يفيد اذ حيث يكون لادراك الزائل وجه [illegible] الموجود في نفس الامر والموجود في نفس الامر اعم من ان يكون [illegible]

الادراكات غير متناهية والادراك عبارة عن [illegible] والصفة [illegible] فيكون بازاء كل ادراك صفة ذاتية فلو ادرك زيد الى آن زوال الامر الذي [illegible]

[illegible] انه لا يكون [illegible] الشيء في آن الاوان يكون ذلك الشيء متصفا بالفعل قبل ذلك الآن فلزم منه تحقق صفات غير متناهية فيها بالفعل قبل

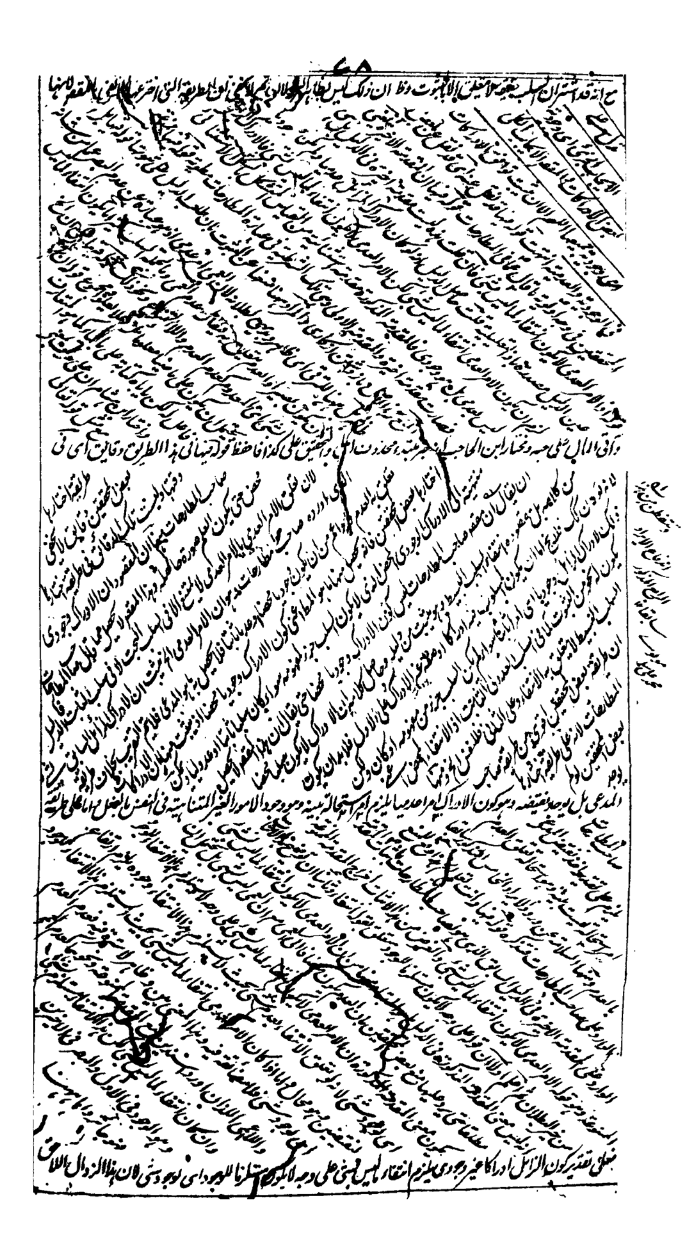


وذلك باطل ... وقد عرض ... الصفات اى الامور الغير المتناهية بالفعل فى كل آن لانه يمكن ان يوجد

الغير المتناهية موقوفة على كونها مرتبة فليتأمل قوله قال بعض المحققين اراد به مولانا جلال الملة والدين الدوانى اورده فى شرح الهياكل

ومعقول ان النفس حادثة مع حدوث الابدان فوجب ان يكون لها فى ازمنة غير متناهية ماضية غير معقول فلا يكون لها ادراكات غير متناهية

لا يكون مستندا للوجود وذلك بين لاستحالة ... العدم والا لجى ... كان افتقار ما ليس بشىء لكنه ...

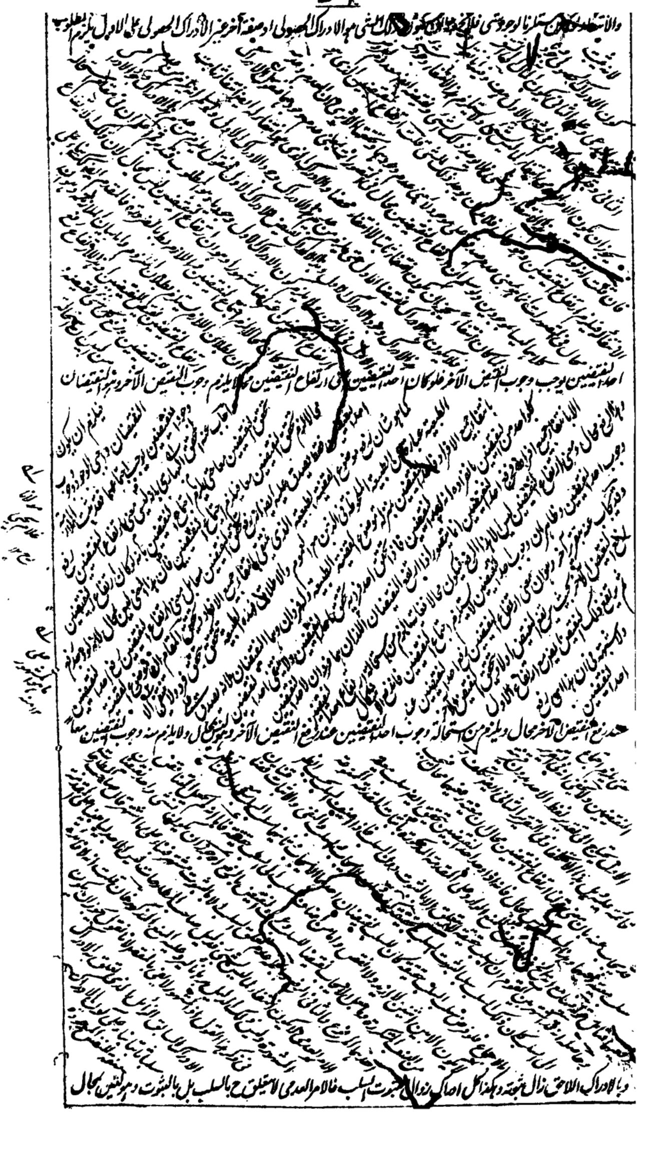


مع انه قد اشتهر ان السلب البسيط يقتضي الا ... الثبوت ... ان ذلك ليس بظاهر ...

واتى الامام الرازي على عجبه ومختار ابن الحاجب ... والتحقيق على كذا فاحفظ قوله فيما ذهب الطريق وقد ايح اي في

المدعى بل لوجه نقيضه وهو كون الادراك امرا عدميا يلزم امر استحالته بينة وهو وجود الامور الغير المتناهية في النفس بالفعل وهو باطل بطريقه

فعلى تقدير كون الزائل ادراكا غير وجودي يلزم انتفاء ما ليس بشيء على وجه لا يكون مستلزما للوجود اي لوجود شيء لان هذا الزوال بالا...

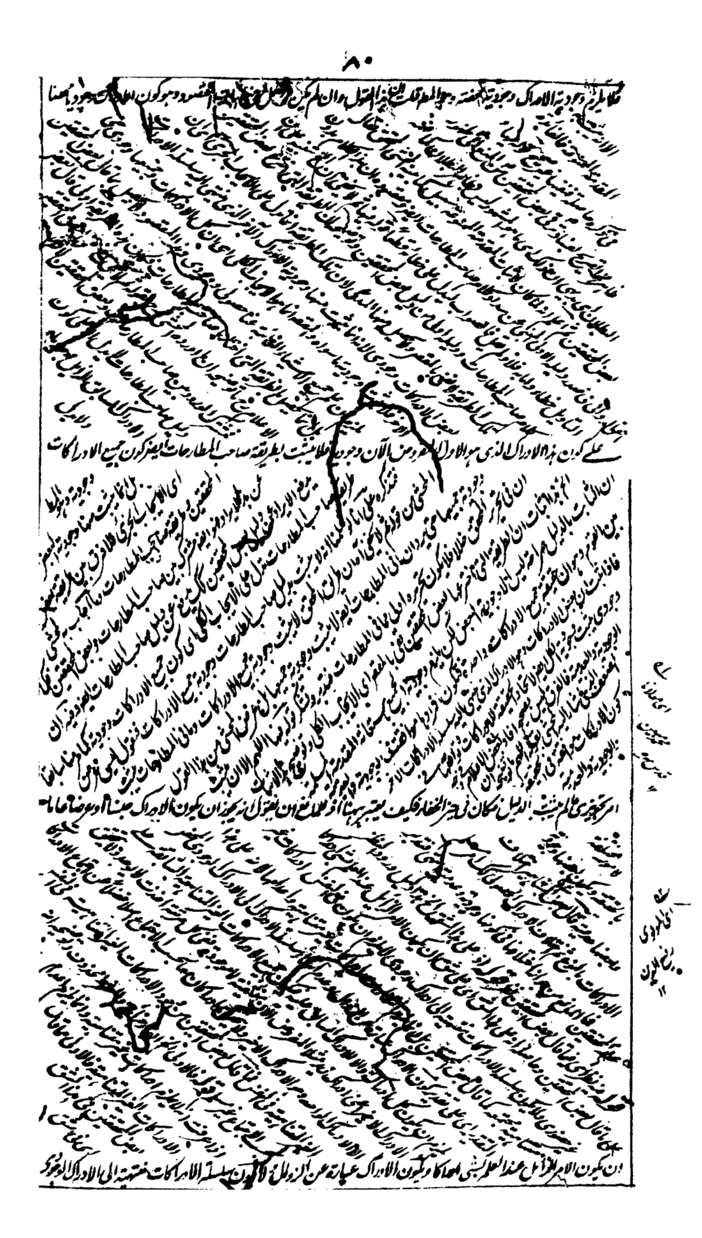


والاستحضار ... مستقلا بالوجود حتى يلزم تخصيصه ... بكون ذلك الشيء هو الادراك الحصولي او صفة اخرى غير الادراك الحصولي على الاول يلزم المطلوب

احد النقيضين يوجب وجوب النقيض الآخر فلو كان احد النقيضين ... ارتفاع النقيضين محالا يلزم وجوب النقيض الآخر وهو النقيضان

عند رفع النقيض الآخر محال ويلزم من استحالته وجوب احد النقيضين عند رفع النقيض الآخر وهو ليس بمحال ولا يلزم منه وجوب النقيضين معاً

وبالادراك اللاحق زال ... وهكذا الكل اصالة نزوال الثبوت السلب فالامر العدمي لا يتعلق ح بالسلب بل بالثبوت وهو نقيض المحال

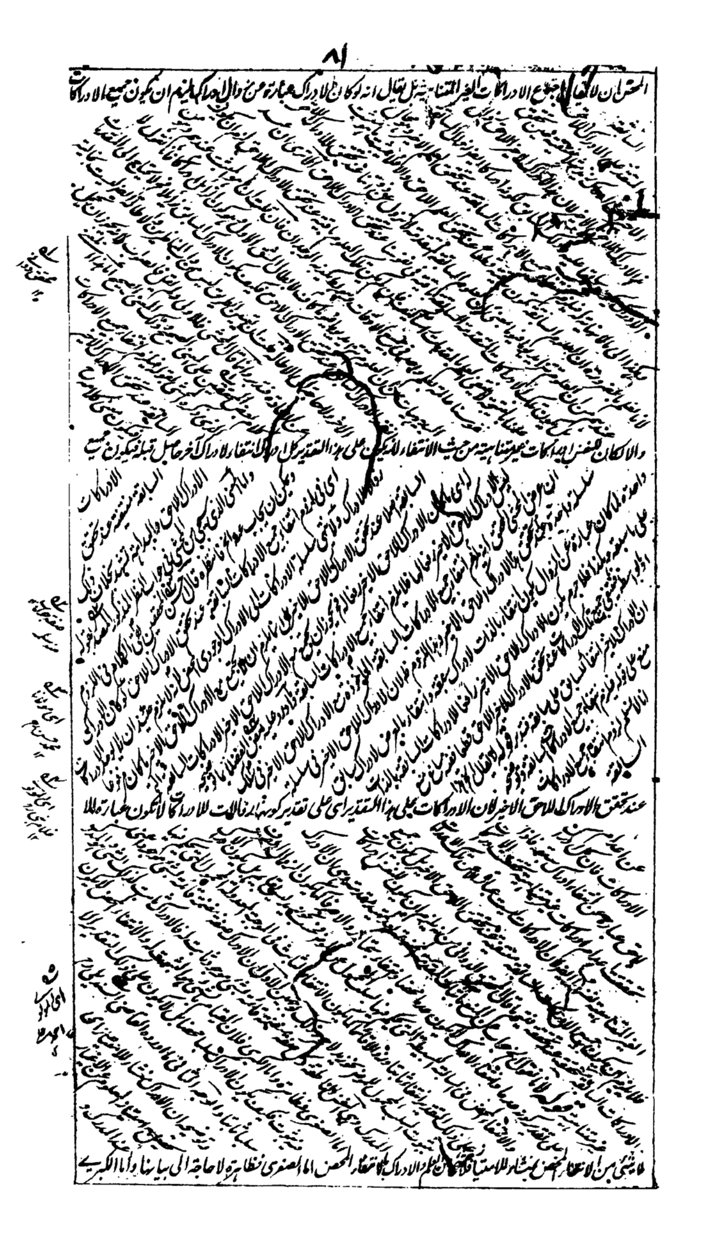


فلا يلزم وجودية الادراك وجودية الحضرة وهو المعلوم قلت الشارح لهذا القول وان لم يكن [illegible] المقصود وهو كون الادراكات وجودية منها

ضمنا كون هذا الادراك الذي هو الادراك المعدوم الآن وجوديا فلا يثبت بطريقة صاحب المطارحات ايضا كون جميع الادراكات

امر تجويزي فالم يثبت بالدليل امكان في حيز الخفاء فكيف يعتبر بهما او نقول انه لا منع من ان نقول انه يجوز ان يكون الادراك جنسا او عرضا عاما

وان يكون الامر الزائل عند العلم المسمى ادراكا ويكون الادراك عبارة عن الزوال لا كون سلسلة الادراكات منتهية الى الادراك الوجودي

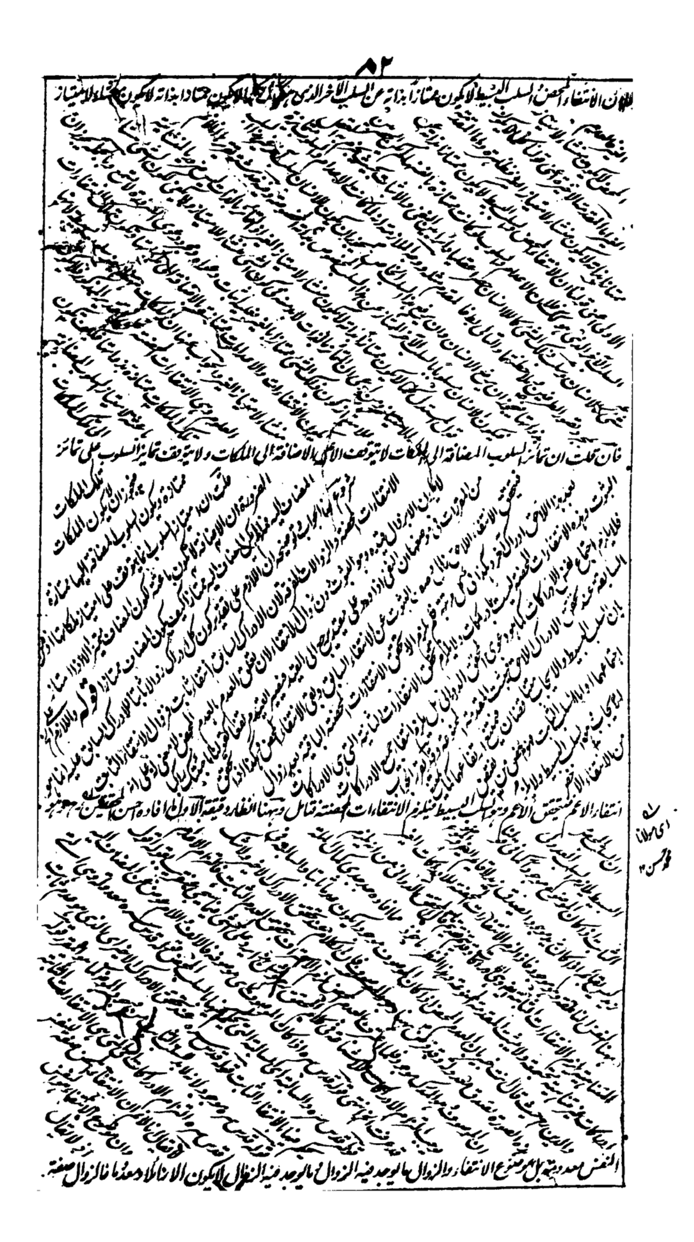


النفس ان لا تكون الا جميع الادراكات الغير المتناهية بل يقال انه لو كان الادراك عبارة من زوال الحد لم يلزم ان يكون جميع الادراكات

والا لكان للنفس ادراكات غير متناهية من حيث الاستغراق اذ يكون على هذا التقدير كل ادراك متعارا لادراك آخر حاصل قبله فيكون جميع

عند تحقق الادراك اللاحق الاخير لان الادراكات على هذا التقدير اي على تقدير كونها زوالات للادراكات لا تكون عبارة للا

لا شئ من الاعتقاد المحض بمشاهد للاستيفاء فلا شئ من العلم والادراك بالاعتقاد المحض اما الصغرى فظاهرة لا حاجة الى بيانها واما الكبرى



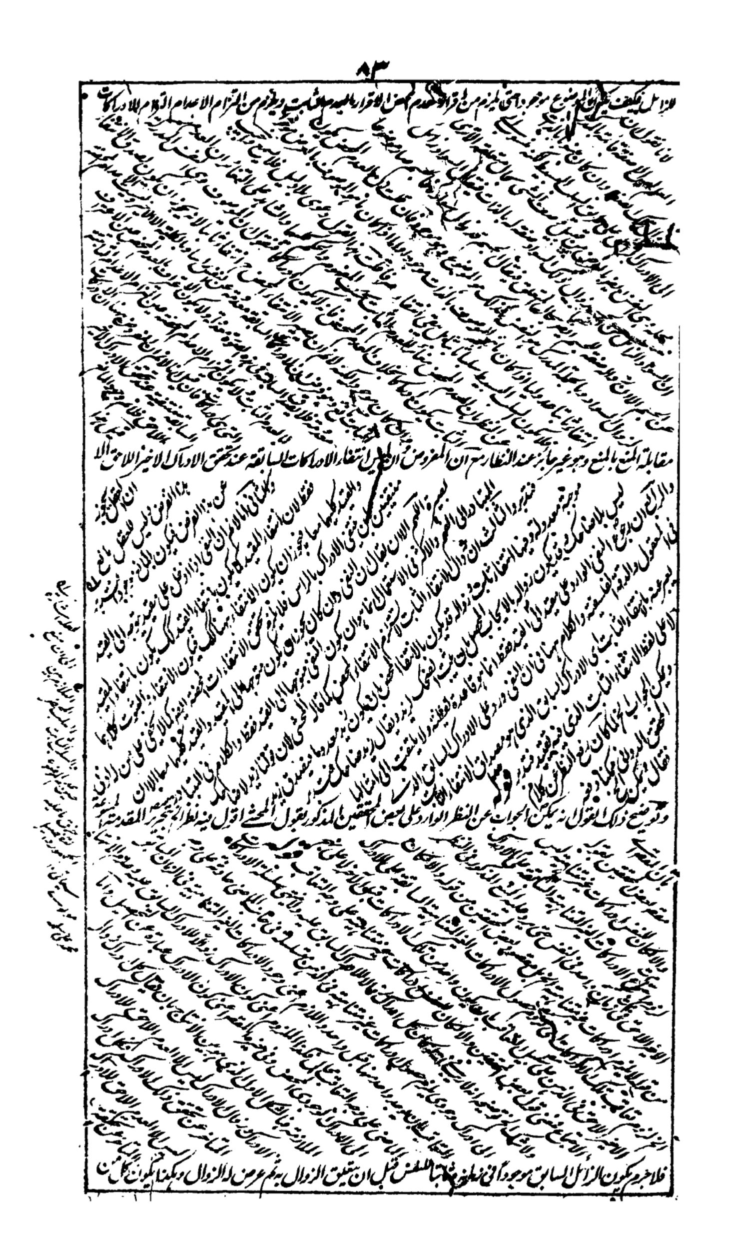
بلان الانتفاء المحض السلب البسيط لا يكون ممتازا بذاته عن السلب الآخر الذي هو كذلك لا يكون ممتازا بذاته لا يكون ممتازا لامتياز

فان قلت ان تمايز السلوب المضافة الى الملكات لا يتوقف الا على الاضافة الى الملكات ولا يتوقف تمايز السلوب على تمايز

انتفاء الاعم يتحقق الاعم وهو السلب البسيط فيلزم الانتفاءات المحضة فتامل وههنا انظار دقيقة اوردها افاده حسن

ای مولانا محمد حسن

النفس معدومة بل هو ممتنع الانتفاء والزوال على ما يوجد فيه الزوال فالزوال لا يكون الا زائلا معدوما فالزوال صفة

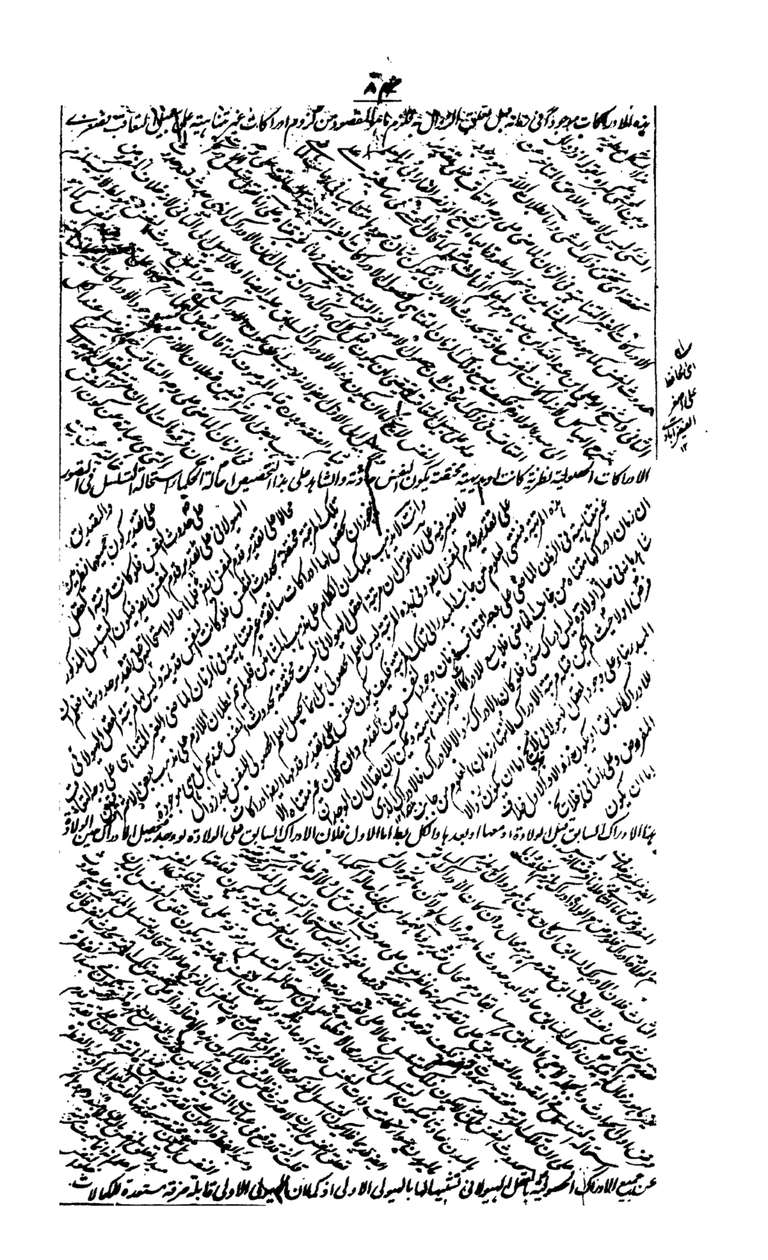


لا يزال فكيف يكون الممنوع موجودا حتى يلزم من اقرار العدم نقض الاقرار بالبديهيات ويلزم من التزام الاعدام التزام الادراكات

مقابلة المنع بالمنع وهو غير جائز عند النظار ثم ان المعروض ان المدعى انتفاء الادراكات السابقة عند تحقق الادراك الاخير اللاحق الا

وتوضيح ذلك ان يقال انه يمكن الجواب عن النظر الوارد على بعض المحققين المذكور بقول المحشي اقول وفيه نظر اذ تحرير المقدمة الممنوعة

فلا يجزم بكون الزائل السابق موجودا في زمان وجوده بالنفس قبل ان يتحقق الزوال به ثم عرض له الزوال ويمكننا ان يكون كامنا



بهذه الادراكات موجودة في حالة قبل تعلق النفس بالبدن فلزم ما هو المقصود من لزوم ادراكات غير متناهية على سبيل التعاقب بعضها

الادراكات الحصولية النظرية كانت او بديهية مختصة بكون النفس حادثة والشاهد على هذا التخصيص احالة الحكماء استحالة التسلسل في التصور

فههنا الادراك السابق قبل الولادة او معها او بعدها والكل باطل اما الاول فلان الادراك السابق على الولادة لو وجد فتحصيل الادراك حين الولادة

عن جميع الادراكات الحصولية بالعقل الهيولاني تشبيها لها بالهيولى الاولى اذ كما ان الهيولى الاولى قابلة صرفة مستعدة للكمالات

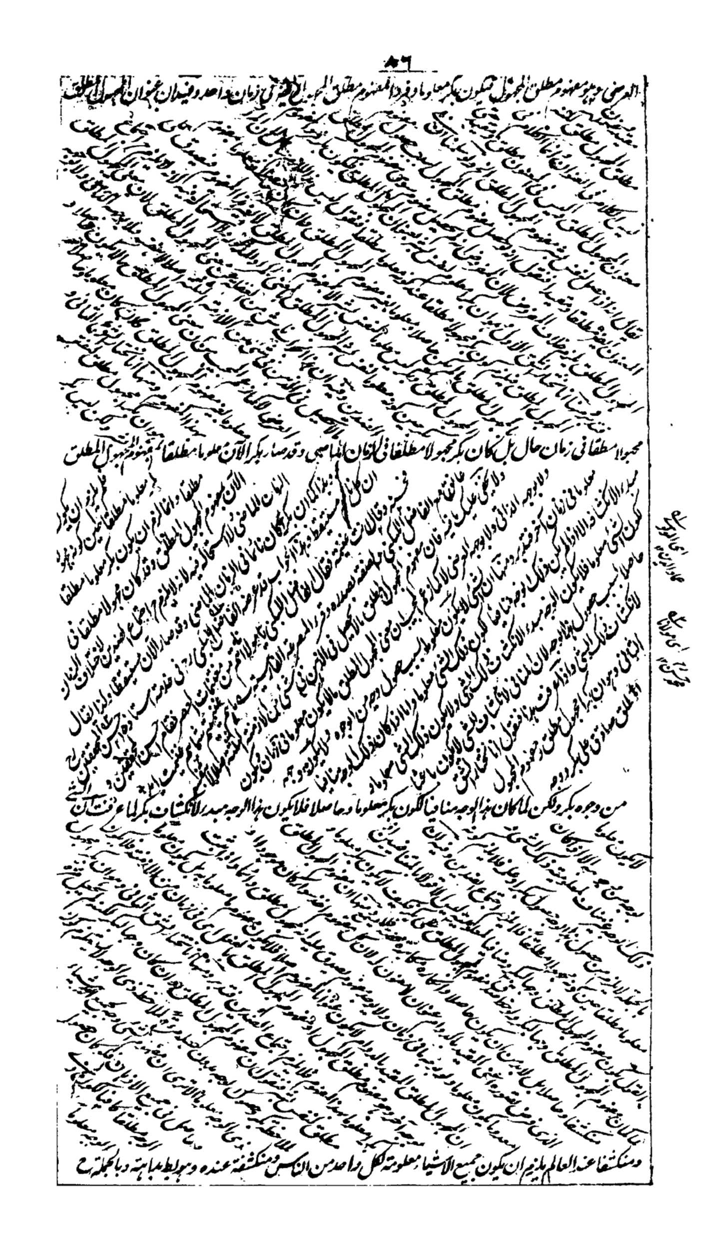


وليس لها في حد نفسها الكمال بالفعل فكذلك النفس في تلك المرتبة عارية وخالية عن العلوم الكلية والجزئية وصالحة لأن تحصيل لها العلوم الجزئية بالإحساس

قبل حصول المعاني الأخر مفهوم المجهول المطلق الذي مر ذكره لأن الوجدان السليم شاهد على انه لا مانع لحصول هذا المفهوم للنفس بشرط

ثم تعقلت نفسه عن مرتبة العقل الهيولاني لا يدرك إلا صورة الأب والأم وشكل تلك الصور من الجزئيات المحسوسة وكذا يدرك

كونه معلوما ولا استحالة فيه لأنه يجوز أن يكون شيء مجهولا بالوجه الذاتي ويصدق عليه مفهوم مطلق المجهول أي يكون معلوما بالوجه

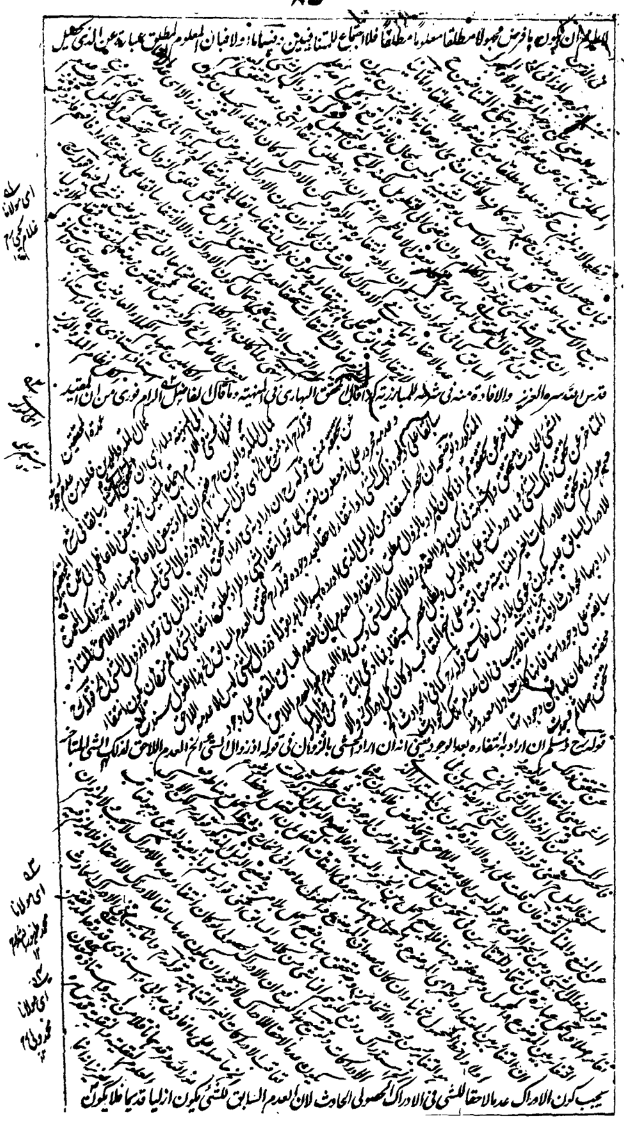


العرضي وهو مفهوم مطلق المجهول فيكون بكر معلوما وهذا المفهوم مطلق المجهول الذي في زمان بعد اخر وفيه ان عنوان المجهول المطلق

مجهولا مطلقا في زمان حال بل كان بكر مجهولا مطلقا في الزمان الماضي وقد صار بكر الآن معلوما مطلقا بمفهوم المجهول المطلق

من وجوه بكر ولكن لما كان هذا الوجه منافيا لكون بكر معلوما وحاصلا فلا يكون هذا الوجه مبدء الانكشاف بكر لما عرفت ان الشيء

ومنكشفا عند العالم يلزم ان يكون جميع الاشياء معلومة لكل واحد من الناس ومنكشفة عنده وهو باطل بداهة وبالجملة



العلم لان يكون ما فرض مجهولا مطلقا معلوما مطلقا فلا اجتماع للمتنافيين بوجه اصلا فان المعلوم المطلق عبارة عن الذي حصل

قدس الله سره العزيز والافادة منه في شرحه للمبارزية كما قال المحقق البهاري في المنهية وما قال الفاضل الرام فوري من ان المقيد

قوله رح وسلم ان اراد به انتفاءه بعد الوجود يعني انه ان اراد المحشي بالزوال في قوله اذ زوال الشيء الخ العدم اللاحق لذلك الشيء المتاخر

بسبب كون الادراك عدما لاحقا للشيء في الادراك الحصولي الحادث لان العدم السابق للشيء يكون ازليا قديما فلا يكون

فى الحصولى الحادث بل يكون فى الحصولى القديم لانه يلزم على تقدير كون الادراك الحصولى الحادث عدما سابقا للشئ قد مر ان هذا

[illegible]

سند ودليل لقوله لا يجب ان يكون عدما الاحقا فالقار الداخلة عليه التعليل ولما كان هذا السند مشوشا فاحرر العبارة و

[illegible]

المذكور يكون عدما وانتفاء سابقا لما هو انتفاء له ثم يلزم ان يكون للعدم السابق عدم سابق لان المنفى عدم سابق والمنفى

[illegible]

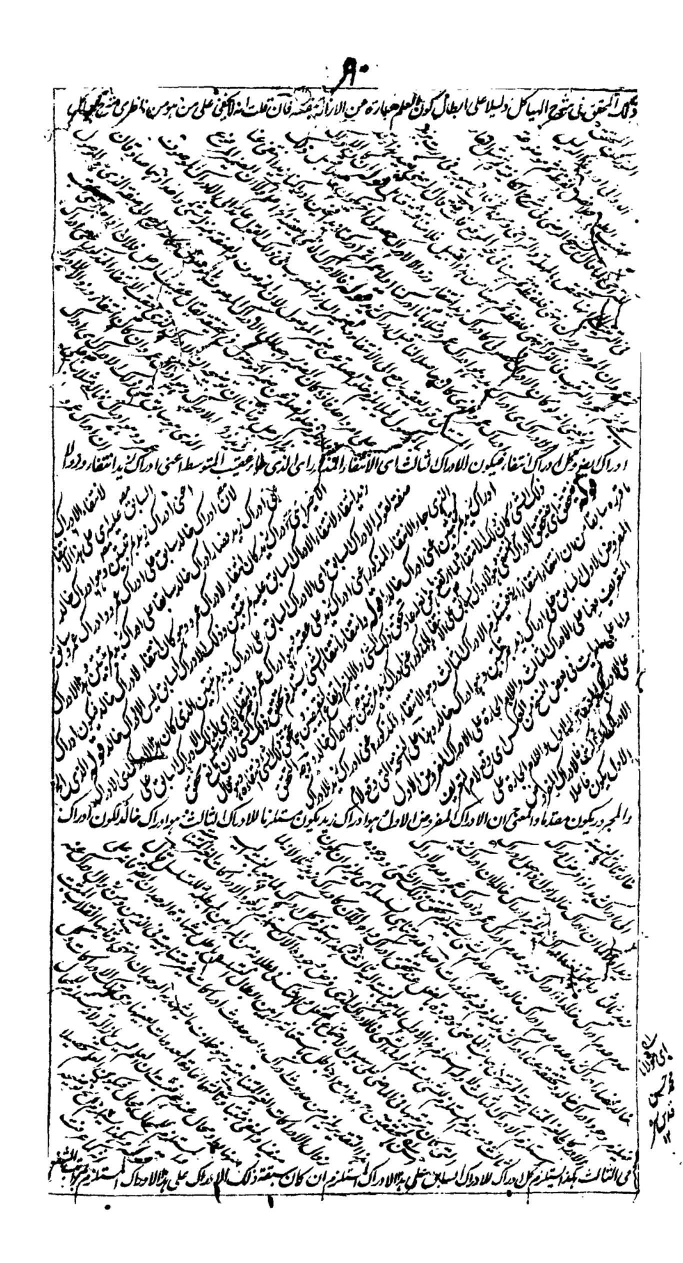
وليس كناية من غير العدد لان دخول هاء التنبيه على غير اسم الاشارة لم يثبت على ما فى الرضى انتهى وفيه ان هاء التنبيه قد دخل

ههنا على غير العلم الاشارة ومن شأنه التشبيه قد ذكر ... عدم قديم قال الفاضل اللاهوري رح العدم الاول مضاف

عن الانتفاء زوالا وعدما الانتفاء سابقا ... ماهو انتفاء لئلا يبطل كون الادراك زوالا مطلقا فلم يثبت للمدعى وهو كون

قيل صاحب المطارحات وقول الحد فلا يدل قطعا على ان المراد بالعلم المتجدد والعلم الحصولي الحادث لانه يحتمل ان يكون المراد

قوله ثم قال ههنا تحقيق ان المحقق الدواني رح قد طعن اولا على صاحب المطارحات بانه ترك ما هو الاولى ثم اورد

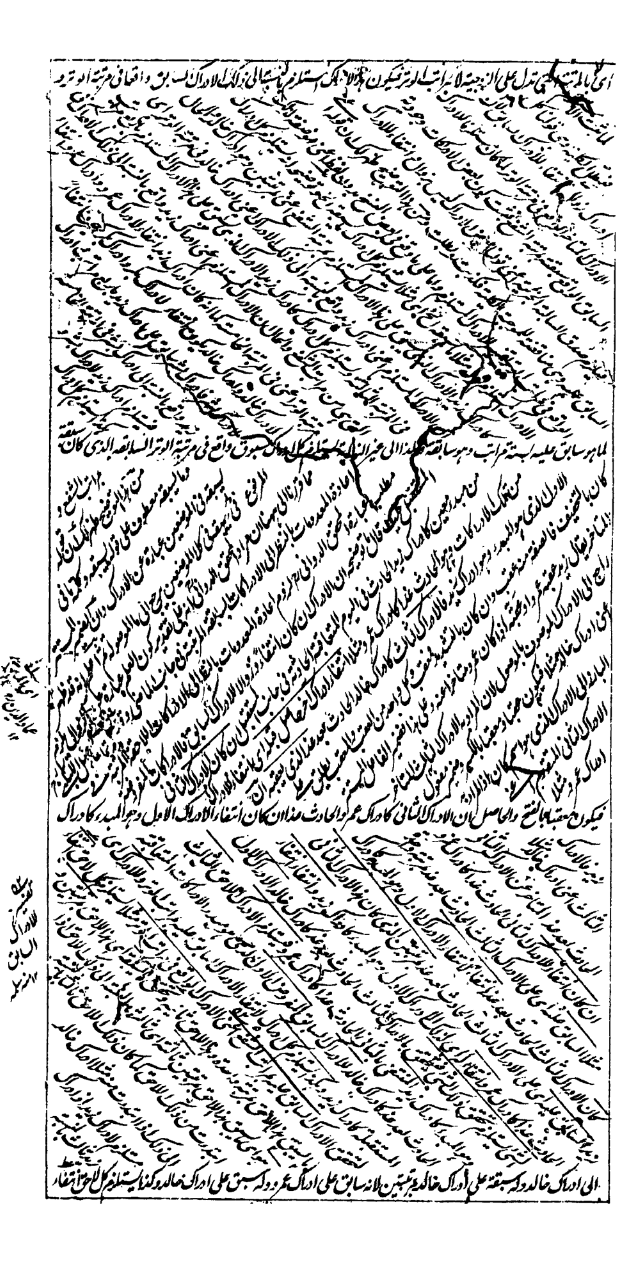


ذلك المحقق في شرح الهياكل دليلا على ابطال كون العلم عبارة عن الارتسام بنفسه فان قلت انه لا يخفى على من هو من ناظري شرح الهياكل

ادراك زيد مثلا ادراك انتفاء فيكون الادراك الثالث اي الانتفاء الثاني اي الذي يظهر عقيب المتوسط اعني ادراك زيد انتفاء ودوام

والمجرد يكون متعددا والمعنى ان الادراك المفروض الاول هو ادراك زيد يكون مستلزما للادراك الثالث هو ادراك خالد لكون ادراك

عن الثالث بهذا الاستلزام كل ادراك للادراك السابق على هذا الادراك استلزم ان كان ذلك الادراك على هذا الادراك المستلزم



اى بالمثبتة التى تدل على الزيجية لا بمراتب الوتر فيكون هذا الادراك مستلزما بالنسبة الى ذلك الادراك السابق واقعا فى مرتبة الوتر

لما هو سابق عليه بستة مراتب وهو سابقة لهذا الى غير النهاية فكل ادراك مسبوق واقع فى مرتبة الوتر السابقة الذى كان سبقة

فيكون معقبا بالفتح والحاصل ان الادراك الثانى كادراك عمرو الحادث هذا ان كان انتفاء الادراك الاول وهو المبدء كادراك

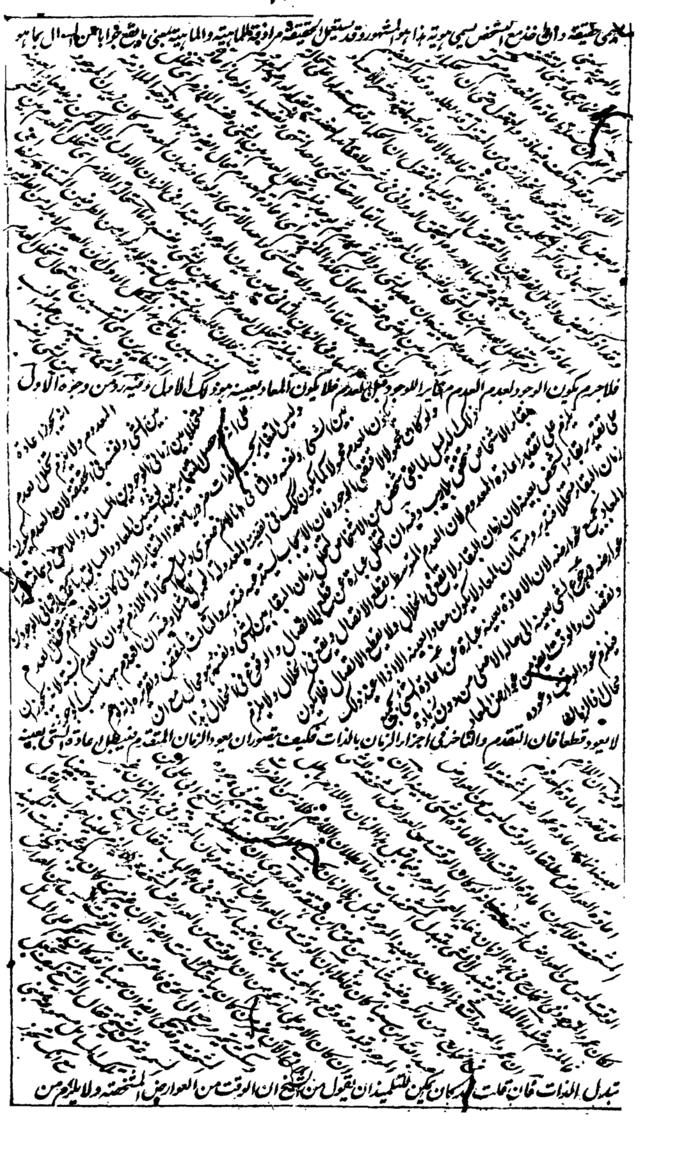
الى ادراك خالد وكذا سبقة على ادراك خالد بمرتبتين لانه سابق على ادراك عمرو وكذا سبق على ادراك خالد وكذا يستلزم كل لاحق انتفاء


ما سبق وذلک اللاحق بثلث مراتب وتحقق ما سبقه الی ما سبق ہذا اللاحق باربع مراتب وہو ای ہذا السابق خامسة

فی المنتہیة اذ السابق الخ وکذا قولہ ثم اذ الحق الخ نصان قطعیان علی ان مراد المحقق الدوانی رح لزوم اعادة المعدومات

بالمقایسة تنقض المحشی رح وبین ما یتحج منہا بقولہ ویفہم منہ الخ لو کانت اعادة المعدومات بالنظر الی الادراکات المستقبلة مفہوما

قولہ فیہا سہو لیتہا الی تشخصاتہا اعلم ان الماہیة ان اخذت من حیث ہو ہو یسمی ماہیة وان اخذ بشرط وجودہ الخارجی

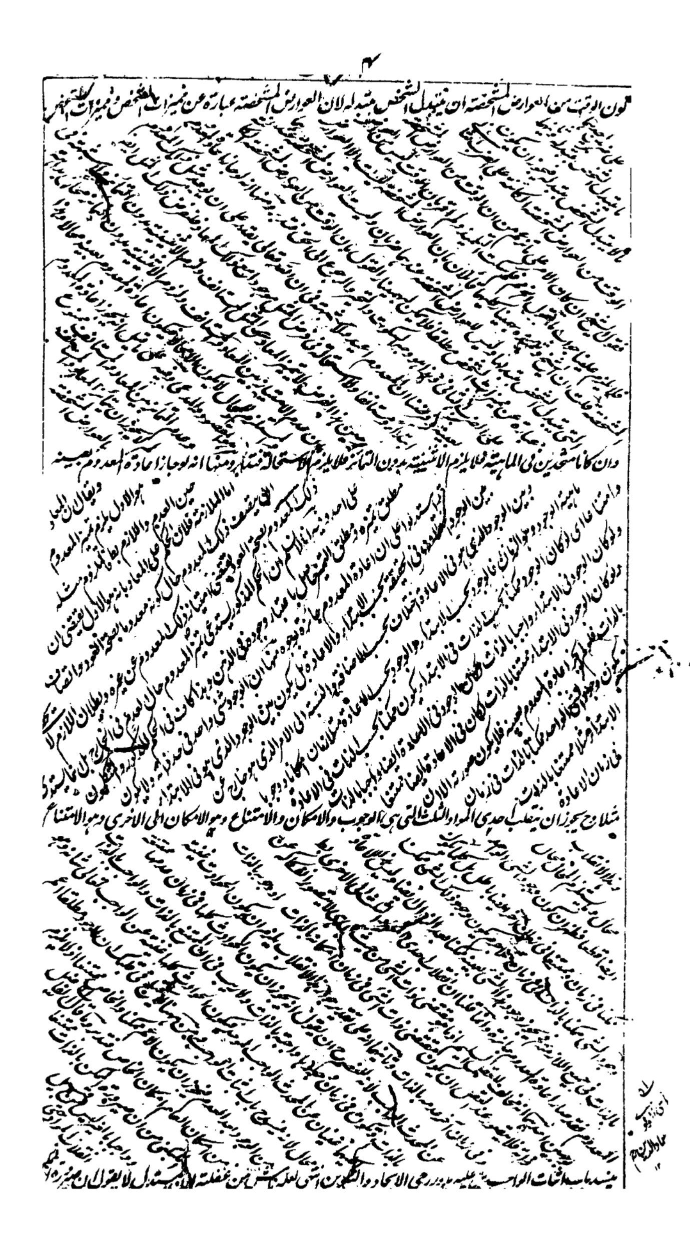


يسمى حقيقة واذا اخذ مع التشخص يسمى هوية هذا هو المشهور وقد يستعمل الحقيقة مرادفة للماهية والماهية بمعنى ما يقع جوابا عن السؤال بما هو

فلا جرم يكون الوجود لعدم العدم مغايرا للوجود قبل العدم فلا يكون المعاد بعينه هو ذلك الاول وفيه رد من وجوه الاول

لا يعود قطعا فان التقدم والتاخر في اجزاء الزمان بالذات فكيف يتصور ان يعود الزمان المتقدم فيبطل اعادة الشيء بعينه

تبدل الذات فان تمامت الرسالة يمكن للتلميذ ان يقول من الشيخ ان الوقت من العوارض المشخصة ولا يلزم من

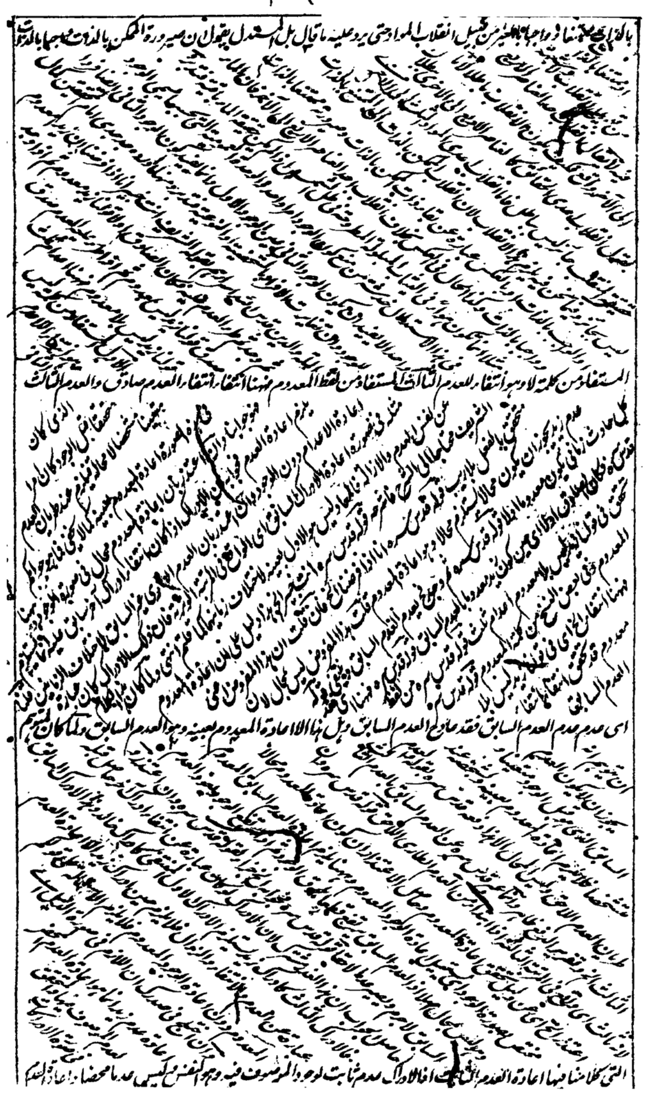


لون الوقت من العوارض المشخصة ان يتبدل التشخص بتبدله لان العوارض المشخصة عبارة عن مميزات التشخص ومميزات الجوهر

وان كانا متحدين في الماهية فلا يلزم الاثنينية بدون التمايز فلا يلزم الاستحالة فتدبر ومنها انه لو جاز اعادة المعدوم بعينه

فلا وجه يجوز ان ينقلب احدى المواد الثلث التي هي الوجوب والامكان والامتناع وهو الامكان الى الاخرى وهو الامتناع

فيستدل به على اثبات الواجب عليه ... الاتحاد والتكوين انتهى لعله ناش من غفلته لان المستدل لا يقول ان ...

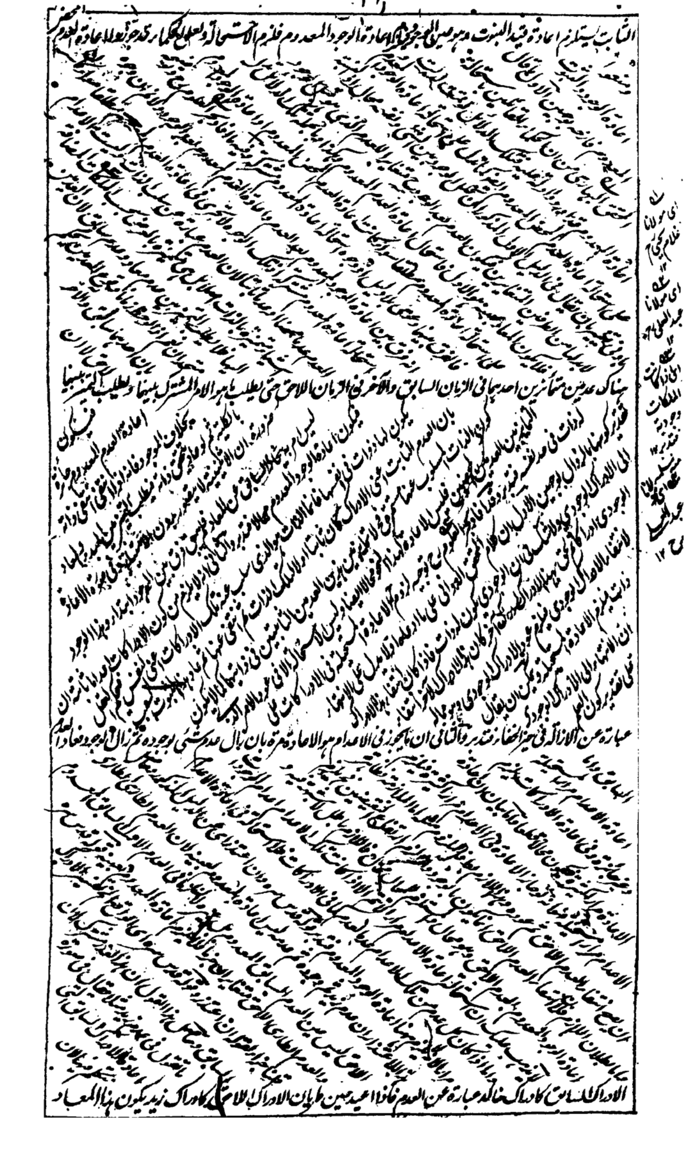


بالذات ممتنعا او واجبا بالغير من قبيل انقلاب المواد حتى يرد عليه ما قال بل المستدل يقول ان صيرورة الممكن بالذات واجبا بالذات

المستفاد من كلمة لا وهو انتفاء للعدم الثالث المستفاد من لفظ المعدوم فههنا انتفاء انتفاء العدم صادق والعدم الثالث

اي عدم عدم العدم السابق فقد عاد العدم السابق وهل هذا الا اعادة المعدوم بعينه وهو العدم السابق ولما كان المتوهم

التي كلامنا فيها اعادة العدم الثالث اذ لا ادراك بعدم ثابت لوجود الموصوف فيه وهو كشف وليس عدما محضا اعادة العدم



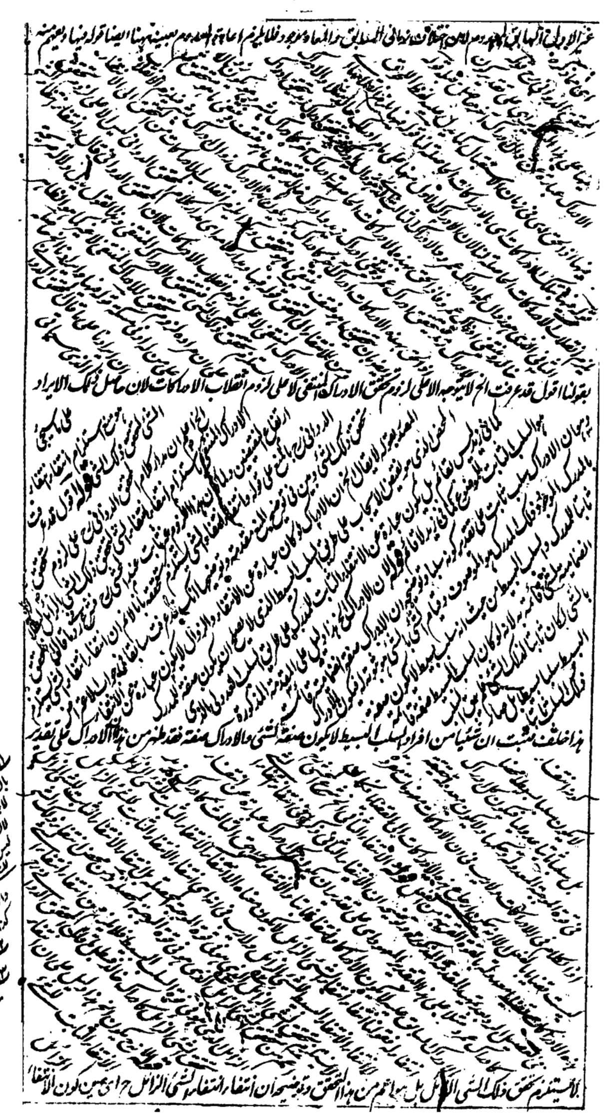
الثابت يستلزم اعادته قيد الثبوت وهو عين الموجود فيلزم اعادة الوجود المعدوم فيلزم الاستحالة والعلامة الحكماء لم يجوزوا اعادة المعدوم

هناك عدمين متمايزين احدهما في الزمان السابق والآخر في الزمان اللاحق حتى يطلب ما هو الامر المشترك بينهما ويطلب التميز بينهما

عبارة عن الازالة في حيز الخفاء فتدبر والثاني ان ما يجوز في الاعدام هو الاعادة مرة بان يزال عدم شيء بوجوده ثم زال الوجود فعاد العدم

الادراك للسابق كادراك خالد عبارة عن العدم فاذا اعيد حين طريان الادراك اللاحق كادراك زيد يكون هذا المعاد

غير الاولى انها ... ومن ادون اختلافات زمانى المسابق هو المعاد موجود فلا يلزم اعادة المعدوم بعينه ههنا ايضا قوله فيها ويفهم منه



بقولنا اقول قد عرفت انه لا يتوجه الا على لزوم تحقق الادراك للمنتفى لا على لزوم انقلاب الادراكات لان حاصل تلك الايراد

هذا خلف فثبت ان شيئا من افراد السلب البسيط لا يكون صفة للشى حال الادراك صفة فقد ظهر من هذا ان الادراك على تقدير

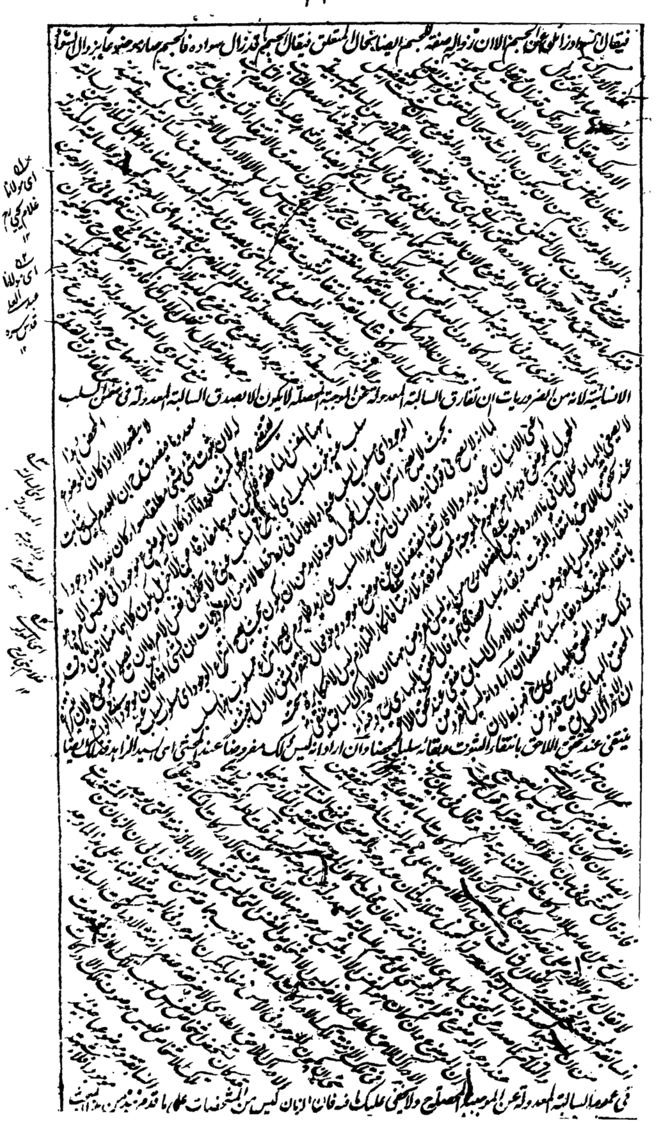
لا يستلزم تحقق ذلك الشى الازلى بل هو اعم من هذا التحقق وتوضيحه ان انتفاء انتفاء الشى الزائل ح اى حين كون الانتفاء

الثانی فی انتفاء انتفاء الشیٔ انتفاء ثابتا یکون فی قوة السالبة المعدولة المحمول و فی حکمها فی ان النفی ههنا وارد علی النفی ثابت

و هو معدوم کما فرضنا فلا یثبت له شیٔ من القعود و عدم القعود فح یقال زید لیس بقاعد و هذه هی السالبة البسیطة التی فیها

محض بل فی کل مرتبة انتفاء ثابت فلا یصدق سالبة معدولة هیهنا بل یصدق فی المرتبة الثالثة النفس لا مدرکة باوراک خالد و هذه

و هی النفس الناطقة من قبیل صفة الشیٔ بحال متعلقه الا تری ان السواد اذا زال عن الجسم فزوال ذلک السواد و صفة للذات



فيقال اسود وزال عن الجسم الآن زواله صفة للجسم ايضا بحال المتعلق فيقال الجسم قد زال سواده فالجسم صار موصوفا بزوال السواد

الانسانية لانه من الضروريات ان تفارق السالبة المعدولة عن الموجبة المحصلة لا يكون الا بصدق السالبة المعدولة في صورة السلب

ينتفي عند تحقق اللاحق بانتفاء الثبوت وبقائه سلبا محضا وان اراد انه ليس كذلك مفروضا عند المحشي اي السيد الزاهد فذلك ايضا

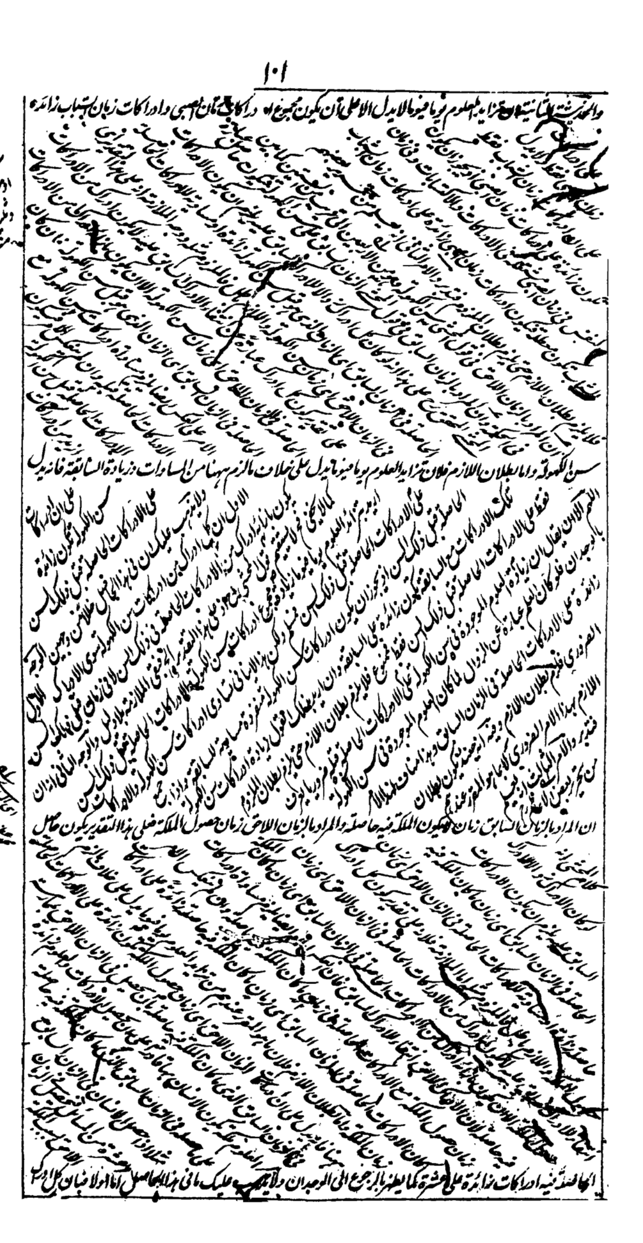
في عموم السالبة المعدولة عن الموجبة المحصلة ولا يخفى عليك ما فيه فان الزمان ليس من المشخصات عندهم ما قدمنا [illegible]

قوله ثم اقول الى آخره يعني بعد رد ما قال المحشي الدواني رح في التعليق كون العلم عبارة عن زوال الادراك السابق اقول مؤيداً له

ادراك لا يكون استقرار السابقة لانه يبطل كون كل ادراك استقرار السابقة فلا بد من ان يكون بازاء كل من تلك الادراكات الحاصلة

الحاصلة للنفس في الزمان السابق اي الزمان الماضي واذا بطل اللازم بطل الملزوم وهو كون العلم عبارة عن الزوال فثبت ان العلم انه

زمان الصبي كما لا يخفى تنبيه لا يستقيم قول المحشي رحمه الله على هذا التقدير الخ وبقي الملازمة التي ادعاها المحشي المحقق رح من غير دليل



والمحدث ثانيا لتزايد العلوم يوما فيوما لا يدل الا على ان يكون مجموع ادراكات زمان الصبى وادراكات زمان الشباب زائدة

سن الكهولة واما بطلان اللازم فلان تزايد العلوم يوما فيوما يدل على خلاف ما لزم ههنا من المساوات وزيادة السابقة فانه يدل

ان المراد بالزمان السابق زمان لا يكون الملكة فيه حاصلة والمراد بالزمان اللاحق زمان حصول الملكة فعلى هذا التقدير يكون حاصل

الحاصلة فيه ادراكات متزايدة على عشرة كما يظهر بالرجوع الى الوجدان ولا يذهب عليك ما في هذا الحاصل اما اولا فبان كل ادراك

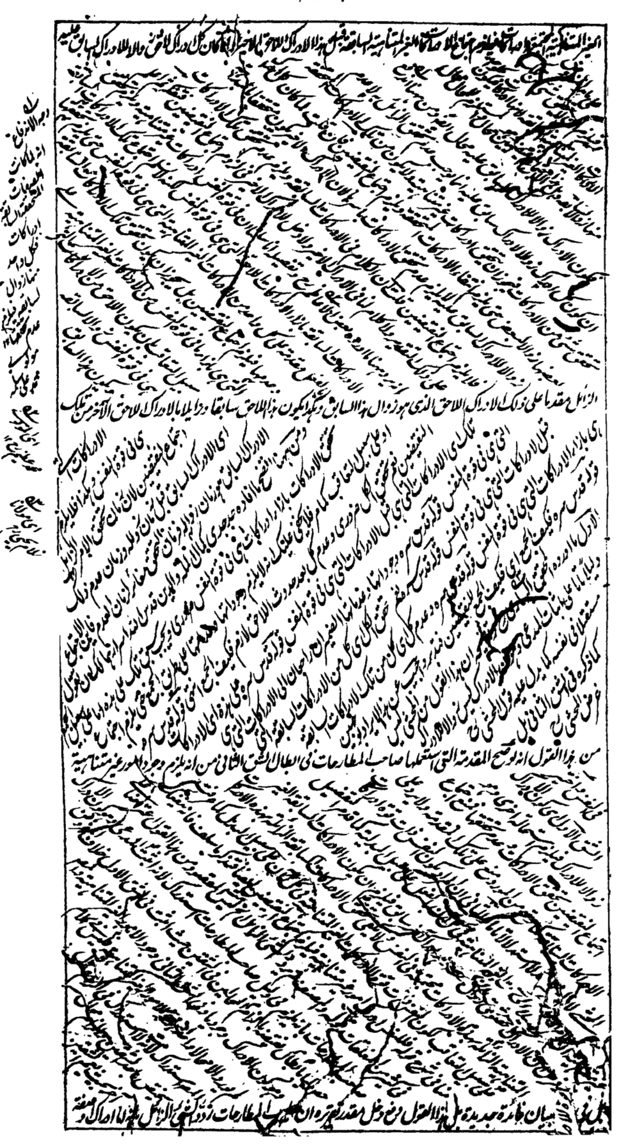


معنی ادراكات زمان الملكة تستوی الادراك الا بان یكون بازائه ادراك من ادراكات ذلك الزمان لا من ادراكات الزمان الذی

اعنی الادراكات الموجودة فی الزمان اللاحق كالیوم تكون علی سبیل الاجتماع فیكون الادراكات اللاحقة زائدة علی الادراكات السابقة

اللاحقة فان قیل ان الادراك زوال او استقرار مطلق لنفس الادراك لا مخصوص بزمان ومحل قلت حملی هذا یبطل الحصر فی الشقوق

النفس علی ما قدم من الملكات الادراك زوال الا الصفة مخصوصة ادراك آخر حاصل قبله كما هو المفروض فی الشق الاول فیكون تلك الصفة

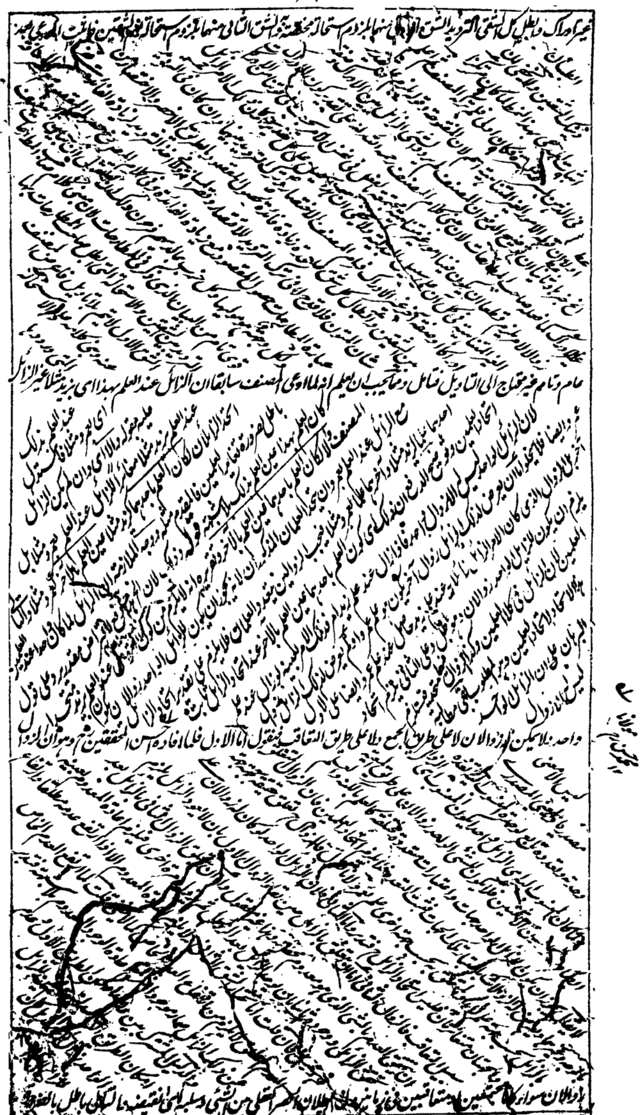


الغير المتناهية المجتمعة ودفعها بانه غير مجتمعة بالاولى فانما الغير المتناهية المتعاقبة فيقال هذا الادراك اللاحق بالاخير انما كان كل ادراك لاحق وكذا الادراك السابق عليه

الزائل مقدما على ذلك الادراك اللاحق الذي هو زوال هذا السابق وهكذا يكون هذا اللاحق سابقا وزائلا بالادراك اللاحق الآخر من تلك

من هذا القول انه لو صح المقدمة التي استعملها صاحب المطارحات في ابطال الشق الثاني من انه يلزم وجود امور غير متناهية

بيان فائدة جديدة بل هذا القول دفع دخل مقدر تقريره ان صاحب المطارحات تردد كلامه في الشق الرابع بانه اما ادراك وصفة



غير ادراك وابطل كل الشقي الترديد الشق الاول منهما بلزوم استحالة مخصصة والشق الثاني منهما بلزوم استحالة [illegible] ثبت المدعى بعد

عام وتام غير محتاج الى التاويل فتامل ومما يجب ان يعلم انه لما ادعى المصنف سابقا ان الزائل عند العلم بهذا اي بزيد مثلا غير الزائل

واحد بل لا يمكن له زوالان لا على طريق الجمع ولا على طريق التعاقب فنقول اما الاول فلما افاده احسن المحققين [illegible] وهو ان الزوا[ل]

بل زوالان سواء كانا مجتمعين او متعاقبين في زمانين [illegible] بين الشئ وسلبه اي نقيضه [illegible] باطل بالضرورة



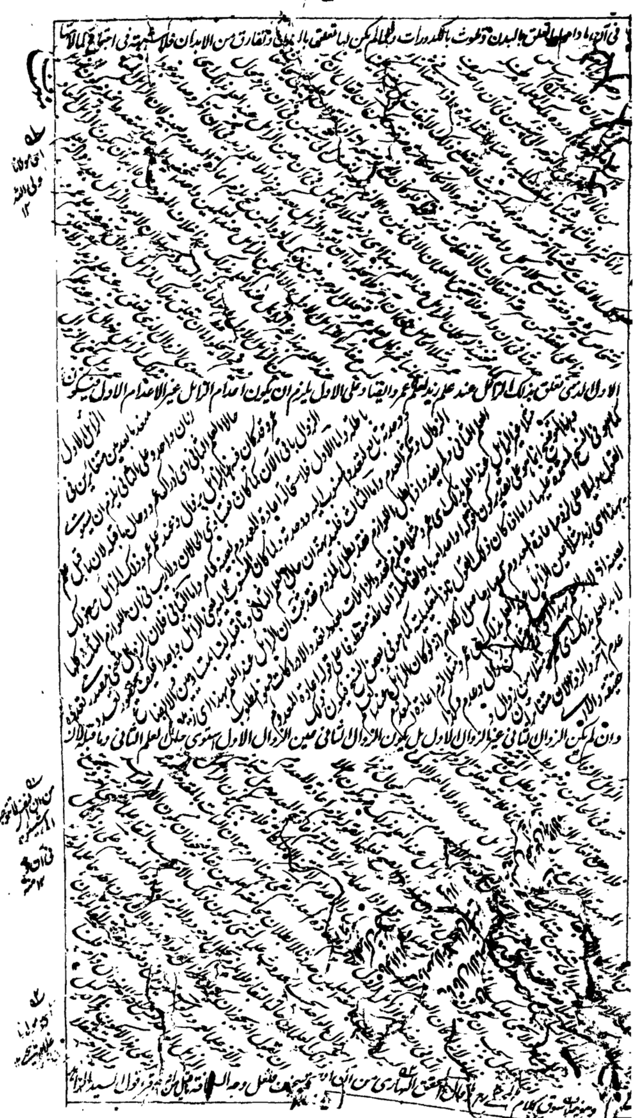


أن المتناقضين لما استند كون النفس في آن واحد متوجهة إلى شيئين بدلائل منها أنا إذا حكمنا على زيد بالقيام مثلا يحصل الحكم من حصول الطرفين

بقوله إن المبادي في حالة الحدس إن كانت مشتملة على النسبة الحاكية فالنفس تنتقل من التصديق بالمبادي إلى التصديق بالمطالب

وما ينكر هو التوجه التفصيلي إلى الشيئين في آن واحد ويمكن أن يقال إن المقدمتين لو كانتا ملحوظتين إجمالا بلحاظ وحداني

[illegible] فالكل [illegible] في كل آن [illegible] الأمر الكلي من الشيء وسلبه إلى نقيضه ما [illegible] باطل بالضرورة



فی آن ما دام لها تعلق بالبدن و تلوث بالکدورات و بعد الموت یمکن لها تعلق بالمبادی و تفارق من الابدان خلا شبهة فی اجتماع کمالاتها

الاول الذی تعلق بذلک الزائل عند علم زید بعلم عمرو البقاء و علی الاول یلزم ان یکون انعدام الزائل غیر الانعدام الاول فیکون

و ان لم یکن الزوال الثانی غیر الزوال الاول بل یکون الزوال الثانی عین الزوال الاول استوی حلول العلم الثانی و ما قبله الان

... تعلق الظاهری من انی ... وجه ... قوال السید الزاهد

ما عبارته غير الاعدام الاول بما والحاصل انه كان معطوفا على قوله اعادة المعدوم مع عدم ذكر كلمة اما في المعطوف عليه ومن المعلوم

ولا يرد عليه المنعين الآتيين **قوله** حاصله الخ محصله ان الادراك لما كان عبارة عن زوال امر عما كان فذلك الامر او غيره ادراكا

الاخروي اي بعد قطع تعلق النفس عن البدن وهو عند الموت فقد وقف الادراك عند حد واجل مسمى وهو الموت فلا يتجاوز الادراك

الاعمال الحسنة والافعال الصالحة فيتنافرون بالالتذاذات ... عين ولا سمعها اذن ولا خطر ... على قلب احد ... كات

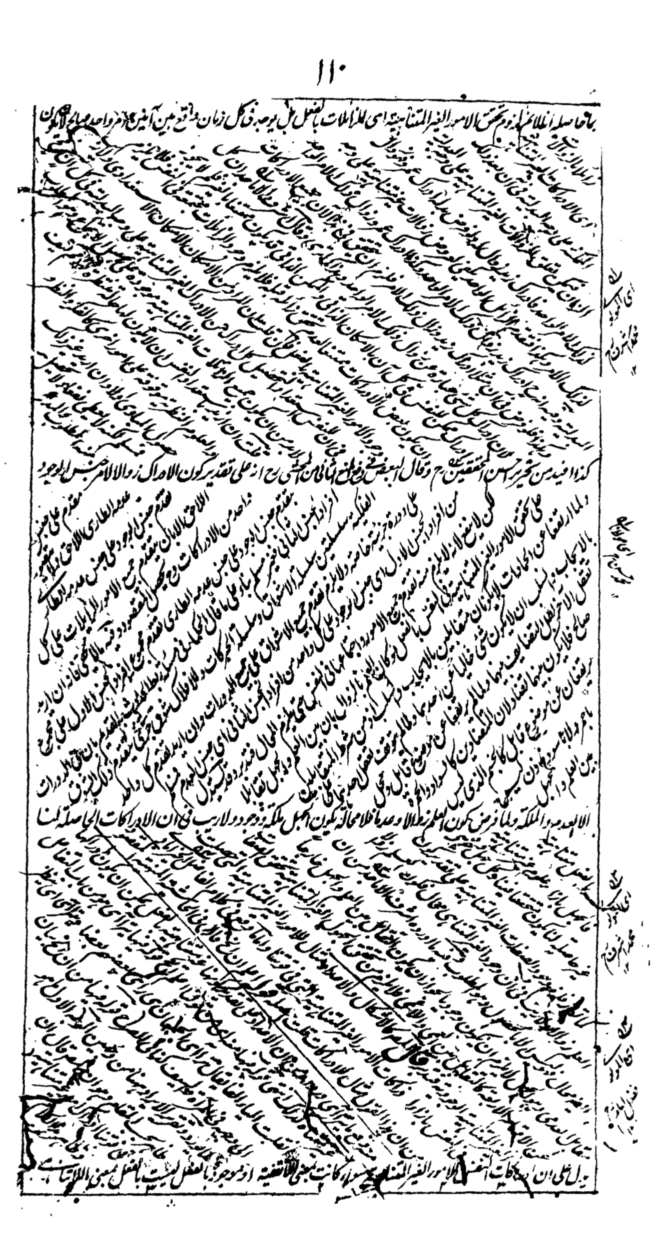


سوى ما ذكر من اللذات الحسية كما هو بظاهر النصوص من الولدان والحال الفاخرة والانهار الجارية والحور المقصورة غيرها من اللذات العقلية

علي ابن ابي طالب كرم الله وجهه لو انكشف الغطاء لما ازددت يقينا حاصله انه لو انكشف الغطاء وانقطع تعلق النفس عن البدن

ان يخلق فوتنا ادراك الامور الغير المتناهية على وجه البدلية في كل آن فهي كل آن امكن للنفس ان يتحقق فيه كل ادراك من الادراكات.

في ان ... واحد يجب ان يتحقق بحسبها امور غير متناهية فينا بالفعل ... الى تقرير سقوطه ظاهر وقد اعترض الى المحقق البهاري



بالحاصل ان اللازم لزوم تحقق الامور الغير المتناهية اى الملاحظات بالفعل بل بوجه فى كل زمان فلا يمنع من آن يمنع امر واحد صالح لان يكون

كذا افيد من تحرير بعض المحققين ره وقال البعض فى دفع المنع الثانى من المحشى ره انه على تقدير كون الادراك زوال الامر جنس الوجود

الا العدم والملكة ولما فرض كون العلم زائلا او عدما فلا محالة يكون الجهل ملكة ووجودا ولا ريب فى ان الادراكات الحاصلة لنا

يدل على ان ادراكات النفس للامور الغير المتناهية سواء كانت بمعنى الانتفية او موجودة بالفعل ليست بالفعل بمعنى الانتاب



الكلي كما يصح عنه لطف قوتنا فيرد عليه ان العلم تابع للمعلوم كما تقرر في مقره فلو كانت المعلومات امورا غير متناهية بالفعل يكون

على صفة اللاتناهي واذا تمهد هاتان المقدمتان فنقول حاصل الجواب ان الاعداد سواء كانت من الامور الغير المتناهية اللاتقفية

كون العلم بتحصيل امر لان العلم سواء كان عبارة عن زوال امر او عن تحصيل امر لا فرق عن لزوم وجود الامور الغير المتناهية فيها بالفعل

الغير المتناهية بمعنى لا تقف عند حد فظاهر ان العلم بمعنى لا تقف عند حد ايضا لان العلم يكون على حسب المعلوم فاذا كانت المعلومات

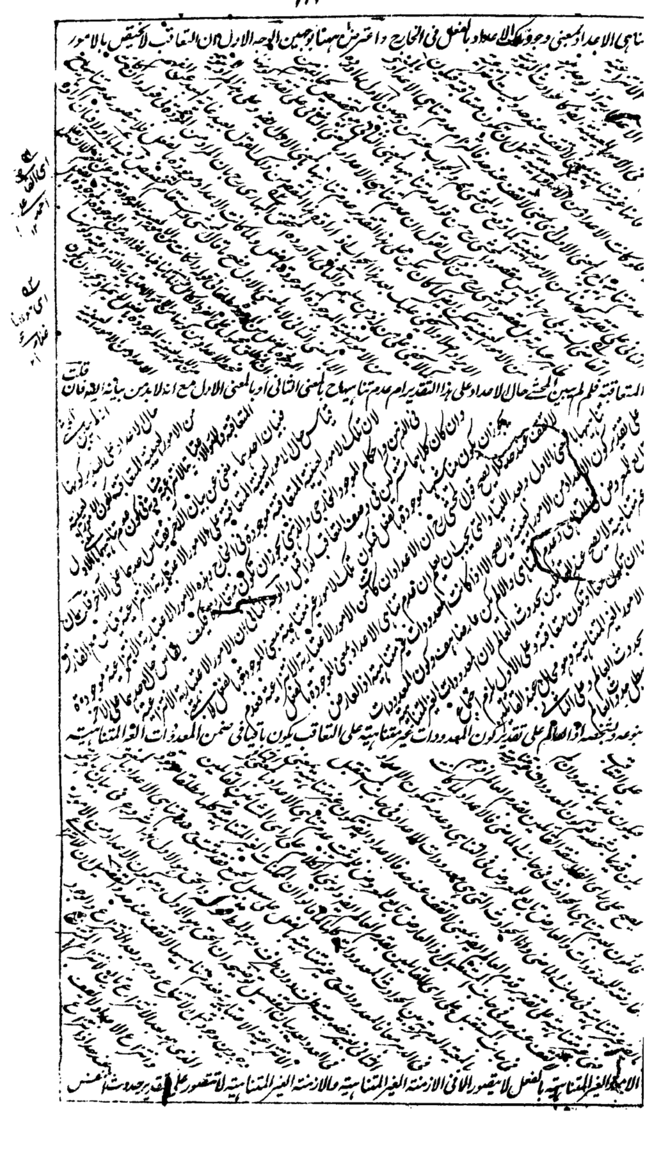


بمعنى لا تقف عند حد كانت العلوم الغير المتناهية كذلك فهو زيادة واما على الثاني يعني اما على تقدير الثاني وهو كون الاعداد امورا غير متناهية

الا بمعنى لا تقف عند حد معين لا تتجاوزه في جانب الاستقبال والادراكات اللا تقفية لا تنافي المبدئية في جانب الماضي

بالفعل بل يكون العلم غير متناه بمعنى لا تقف عند حد وفيه انه افاده ملك العلماء دام ظله بانه صحيح ان الاعداد اذا كانت غير متناهية

اي بمعنى انها موجودة بالفعل بان الاعداد لما كانت موجودة في الخارج وهي غير متناهية في الخارج فلا جرم يكون العلم غير متناهي

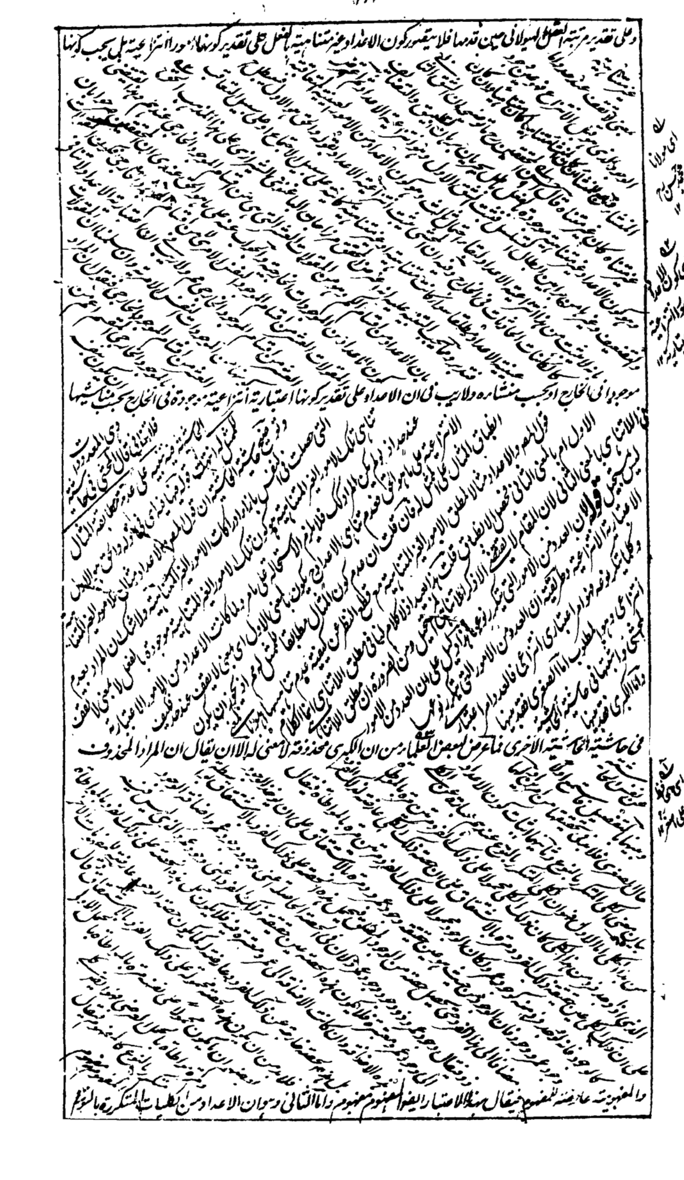


تناهي الاعداد بمعنى وجود تلك الاعداد بالفعل في الخارج واعترض ههنا بوجهين الوجه الاول ان التعاقب لا يختص بالامور

المتعاقبة فلم لم يبين المحشي حال الاعداد على هذا التقدير ام عدم تناهيها بالمعنى الثاني او بالمعنى الاول مع انه لابد من بيانه ايضا فان قلت

بنوعه وبشخصه اذ العالم على تقدير كون المعدودات غير متناهية على التعاقب يكون باقيا في ضمن المعدودات الغير المتناهية

الامور الغير المتناهية بالفعل لا يتصور الا في الازمنة الغير المتناهية والازمنة الغير المتناهية لا تتصور على تقدير حدوث الجنس



وعلى تقدير مرتبة الشمول الهيولاني حين قدمها فلا يتصور كون الاعداد غير متناهية بالفعل على تقدير كونها امورا انتزاعية بل يجب كونها

موجودا في الخارج او بحسب منشاءه ولا ريب في ان الاعداد على تقدير كونها اعتبارية انتزاعية موجودة في الخارج بحسب منشاءها

في حاشية الحاشية الاخرى مما عرض لبعض الفضلاء من ان الكبرى محذوفة لا معنى له الا ان يقال ان المراد المحذوف

والمفهومية عارضة للمفهوم فيقال بهذا الاعتبار ايضا المفهوم مفهوم واما الثاني وهو ان الاعداد من الكليات المتكررة بالنوع



فقد اثبته المحشي رح في حاشية الكاشية حيث قال لان العشرة مثلا تصدق على نفسه فيقال عشرة عشرة وكذا عشرة عشرات

الى عشرات رجال في هذا القول باعتبار العشرات دون الآحاد فمعنى هذا القول عشرات رجال ذو العشرة التي هي من عشرات

وهي عبارة عن القضية الكلية التي اشتملت على احكام جميع جزئيات موضوعها كقولنا كل انسان حيوان ذكرها صاحب التلويحات

كيف يكون الكلي ذاتيا لفرده محمولا عليه بالمواطاة وعرضيا لذلك الفرد محمولا عليه بالاشتقاق فانه يلزم ح كون الشيء الواحد

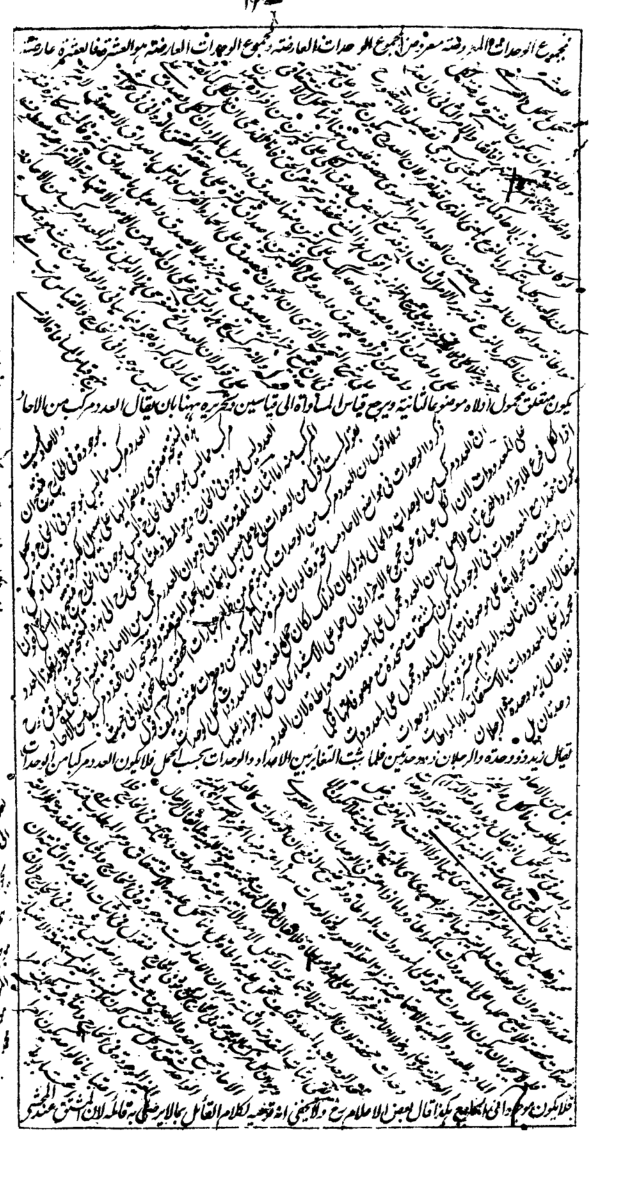


ذاتيا وعرضيا باعتبارين وهو ما لا يعاب فيه قلت لا غائلة ههنا انما الغائلة في ان يكون الشيء الواحد ذاتيا وعرضيا باعتبار واحد وههنا

بالنوع موجودا في الخارج يلزم التسلسل في الامور المترتبة الموجودة الخارجية وتفصيله ان الامكان لو لم يكن امرا اعتباريا

الى ما لا نهاية له ولا شبهة في ثبوت الترتيب بين تلك الافراد اذ المعروض مقدم على العارض ولو كان التقدم

لان الوحدات كما سيجيء في كل واحد من وحدات العشرة معروضة لوحدة حتى يحمل على كل واحدة منها واحدة بالحمل العرضي

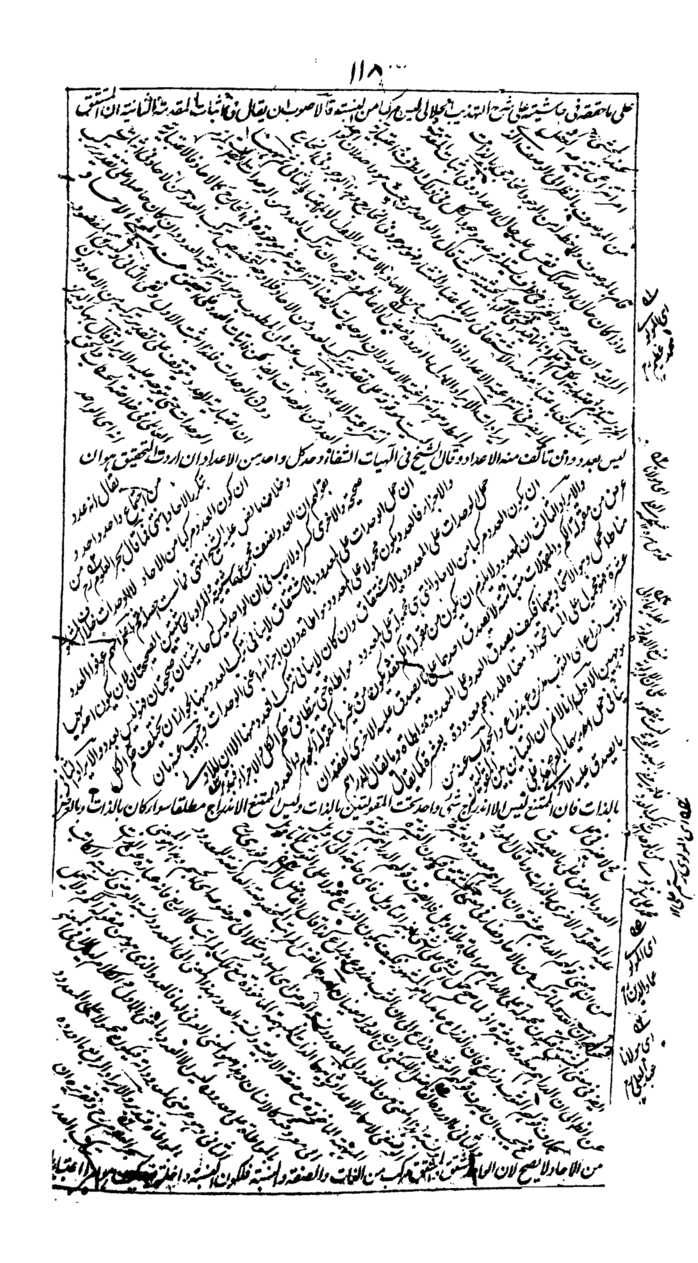


مجموع الوحدات المعروضة معروض لمجموع الوحدات العارضة ومجموع الوحدات العارضة هو العشرة فالعشرة عارضة

يكون متعلق محمول اولاه موضوعا الثانية ويرجع قياس المساواة الى قياسين وتحريره ههنا بان يقال العدد مركب من الاحاد

فيقال زيد ذو وحدة والرجلان ذوو وحدتين فلما ثبت التغاير بين الاعداد والوحدات بحسب الحمل فلا يكون العدد مركبا من الوحدات

فلا يكون موجودا في الخارج كذا قال بعض الاعلام رح ولا يخفى انه توجيه لكلام القائل بما لا يرضى به قائله لان المشتق عند المحشي



على ما حققه في حاشيته على شرح التهذيب الجلالي الميرزا من انه الاصوب ان يقال في اثبات المقدمة الثانية ان المشتق

ليس بعدد وان تألف منه الاعداد وقال الشيخ في الٓهيات الشفاء وحد كل واحد من الاعداد ان اردت التحقيق هو ان

بالذات فان الممتنع ليس الا اندراج شيء واحد تحت المقولتين بالذات وليس الممتنع الاندراج مطلقا سواء كان بالذات وبالعرض

من الاحاد لا يصح لان الحاصل من المشتق المركب من الذات والصفة والنسبة فلكون النسبة داخلة فيه ... اعتبار

ولا يكون حقيقة محصلة فكيف يحصل من اجتماع الاحاد الحقيقة المحصلة الواقعية للعدد وجوابه ان المحشي رح ليس القائل بكون الت

ليس كلام الشيخ على ظاهره المتبادر منه وهو كون الاعداد موجودة في الخارج بل المراد بالوجود في قول الشيخ له وجود في الاشياء الوجود

بين القولين كما وقع من المحشي لعله خطاء واجيب عنه بوجهين الاول انا لا نم ان الفارق بين القولين هو المحشي بل هذا القول

في الاعيان منشاء انتزاعه والحكم بوجود العدد في الخارج بالنظر الى وجود منشاءه فيه قال الشيخ في الشفاء فانا قد بينا ان الواحد

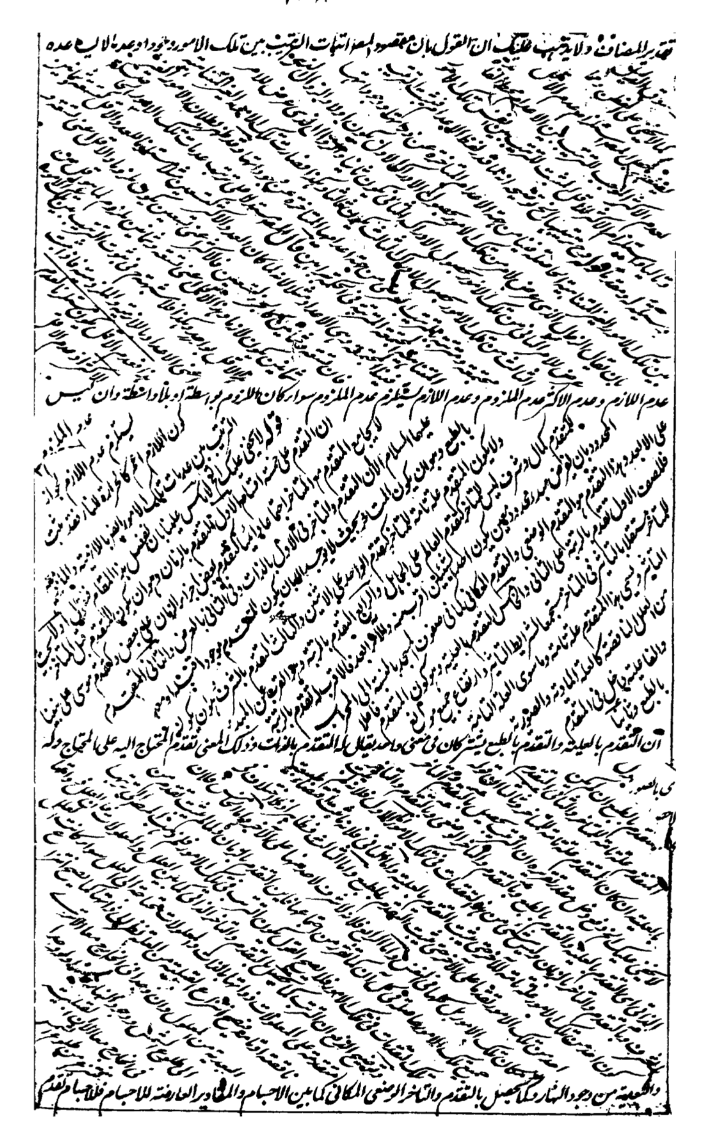


لا تتحرر عن الاعيان قائما بنفسه الا في الذهن وكذلك ما يترتب وجوده على وجود الواحد المنتهى بعالى المعتد فتلك الامور الحاصلة فيها امور مترتبة

الحاصلة فيها من جانب اعدام تلك الامور المتاخرة عن وجودات تلك الامور ثم ابطال تلك الاعدام المتاخرة اللاحقة

الحاصلة فيها من جهة نفسها فلزم بطلان تلك الامور مع عدم العلوم لا منها فيلزم تقييد كون العلم زوال بطلان الامور الاخر لعدم

اللاتناهي في النفس العلوم وفي غيرها معا كما هو محقق حين هذا التوجيه اشنع من الزام اللاتناهي في النفس العلوم



تقدير المضاف ولا يذهب عليك ان القول بان مقصود المصنف اثبات الترتيب بين تلك الامور وجودا وعدما لا يساعده

عدم اللازم وعدم الاكثر عدم الملزوم وعدم اللازم يستلزم عدم الملزوم سواء كان اللزوم بواسطة او بلا واسطة وان لم يس

ان التقدم بالعلية والتقدم بالطبع يشتركان في معنى واحد يقال له التقدم بالذات وذلك المعنى تقدم المحتاج اليه على المحتاج ولكن

والصعيدية من وجود النهار وكما يحصل بالتقدم والتاخر الوضعي المكاني كما بين الاجسام والمقادير العارضة للاجسام فللاجسام تقدم

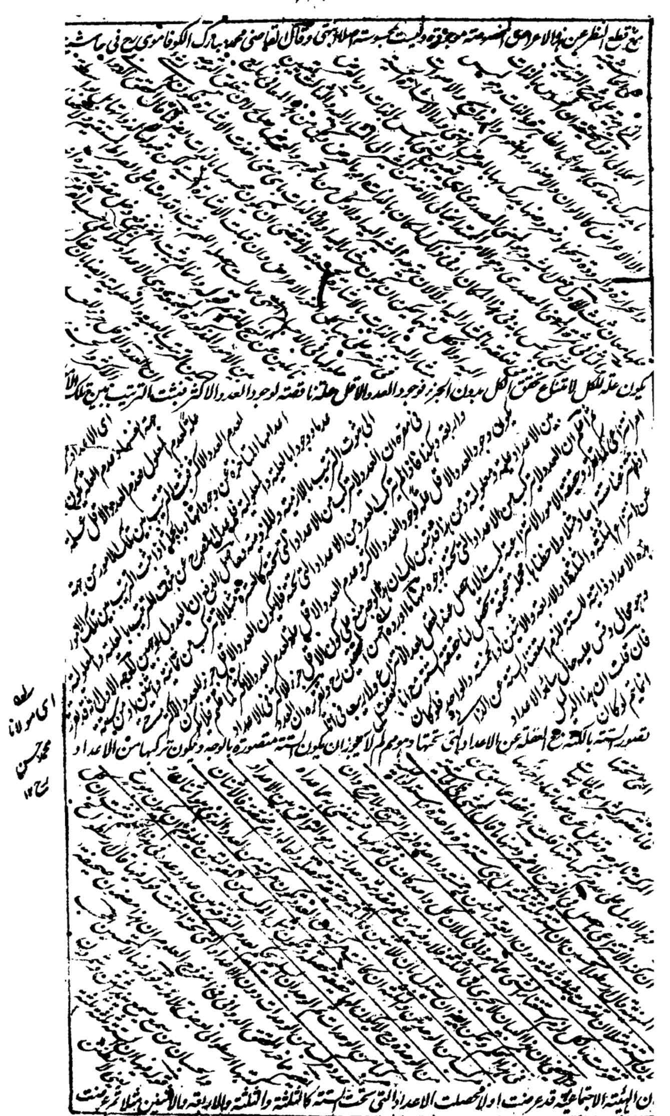


وتأخر ومعنى ومكانى بالذات والمقادير بالعرض وبواسطة الاجسام لكونها موجودة فى الاجسام وكما يحصل بالمقدمات فذاتها خرات

متقدمة على الملزوم من حيث هو ملزوم اى مع وصف الملزومية لان ذات اللازم متقدمة على وصف اللازمية وهو وصف الملزومية

جوهران يحل احدهما فى الآخر يسمى المحل الهيولى الاولى والحال الصورة الجسمية وعند الاشراقيين هو عبارة عن الجوهر البسيط المتصل

من الاين والكون والوضع ونحوها فرق هذه المرتبة يتعلق بها الحس والتغير محسوسة بالذات او بالعرض فظهر ان الماهية



مع قطع النظر عن هذا الامر الذي المسموعة موجودة وليست بمحسوسة هذا ... وقال القاضي محمد مبارك الكوفاموي رح في حاشية

يكون علة للكل لامتناع تحقق الكل بدون الجزء فوجود العدد الاقل حينئذ ناقصة لوجود العدد الاكثر فثبت الترتيب بين تلك الا

تصور الستة بالكنه مع الغفلة عن الاعداد التي تحتها وهو مم لم لا يجوز ان يكون الستة متصورة بالوجه ويكون تركيبها من الاعداد

ان الهيئة الاجتماعية قد عرضت اولا لمحصلات الاعداد التي تحت الستة كالثلثة والثلثة والاربعة والاثنين مثلا ثم عرضت

سلمه اي مولانا محمد حسن رح ١٢



بل تحت الثلثة ليس الا الاثنان والواحد فيجوز ان يكون الثلثة مركبة منهما ولا ضير فيه لو قيل انما تجري هذا الدليل في الثلثة لعدم

آثار سوى آثار اجزائها لكون تلك الحقيقة من مقولة الكم وغيره ولهما اي لكل واحد من الاثنين والثلثة لوازم مختصة لا توجد

عدد لصدق تعريف العدد وحمله على الاثنين وكلام المستدل مبني على الحق عندهم فلا منع على المستدل وقال الشيخ في الشفا

ان ارادوا ان لها حقيقة محصلة والنية خارجية فهو وهم اذ العدد امر انتزاعي ينتزع من المعدودات الموجودة في الخارج كما

علم العدد تقرر فيما بين الوجود الخارجي بنفسه للعدد وان ما اراد وان لها حقيقة محصلة واقعية والتي كانت اشارة جهته ... صريح

بعروض الهيئة الاجتماعية واحد لا يكون قابلا لان يعرض له الاثنينية اذ بين الاثنينية والوحدة منافاة وعليك ازاحة

تركب الثلثة من العدد ثابتا بدليل آخر ايضا بلا ملاحظة المقدمة الوحدانية اثنية ولا ضير فيه فتدبر قوله قال بعض المحققين اراد به

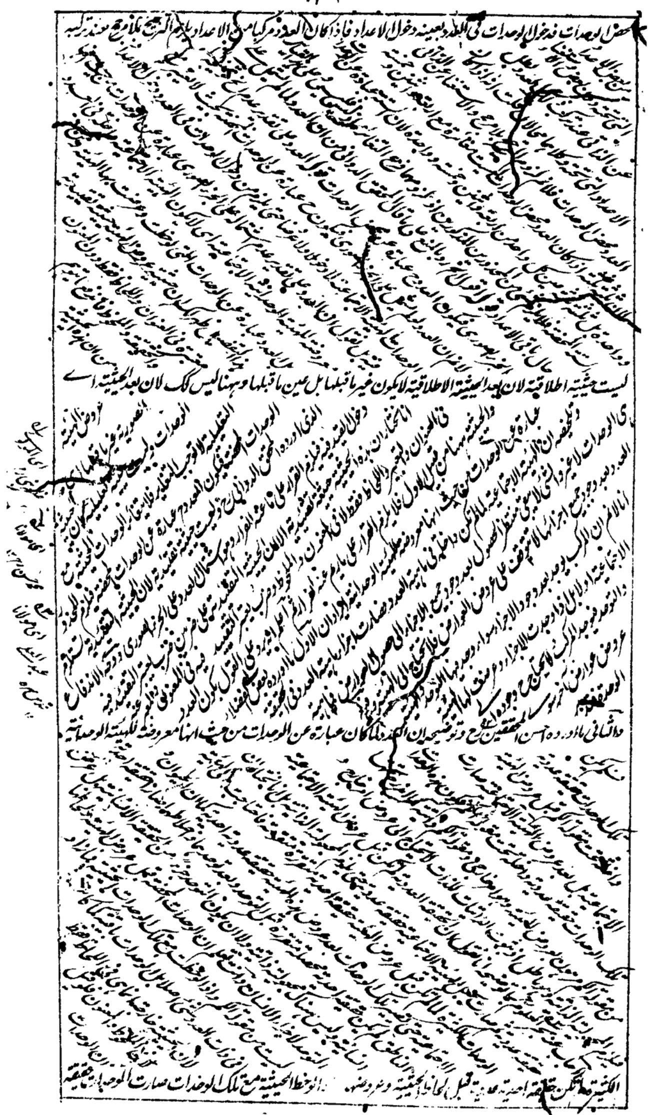
مقولة الكيف على شيء واحد والتصادق بين المقولتين بالذات ممتنع فلا جرم انه لا يصدق العدد على الوحدات الصرفة بل

يكون المصدق العدد عليهما اذ الصحيح شيء آخر فظهر انه اشتمل العدد على امر زائد سوى الوحدات وهو الهيئة الاجتماعية وهو المطلوب

التي هي مندرجة تحت مقولة الكم عاليس مندرجا تحت مقولة الكم بل تحت مقولة اخرى عرضا وهو باطل وعلى تقدير كون الوحدة من الامور

تلك المحال المتعددة فيكون ذلك الجزء الصوري امرا مركبا من الاعداد المتكثرة فيكون مفتقرا الى هيئة اخرى غير نفسه وهذا الى

اذ كان لكل عدد صورة نوعية مغائرة لوحداته اما اذا كان محض الآحاد فلا تتصور ذلك انتهى فان قلت ان العدد اذا كان



بعض الوحدات فدخول الوحدات في العدد بعينه دخول الاعداد فاذا كان العدد مركبا من الاعداد يلزم الترجيح بلا مرجح في تركبه

ليست حيثية اطلاقية لان بعد الحيثية الاطلاقية لا يكون غير ما قبلها بل عين ما قبلها وههنا ليس كذلك لان بعد الحيثية اي

والثاني ما اورده ... المحققين ... ان العدد لما كان عبارة عن الوحدات من حيث انها معروضة للهيئة الوحدانية

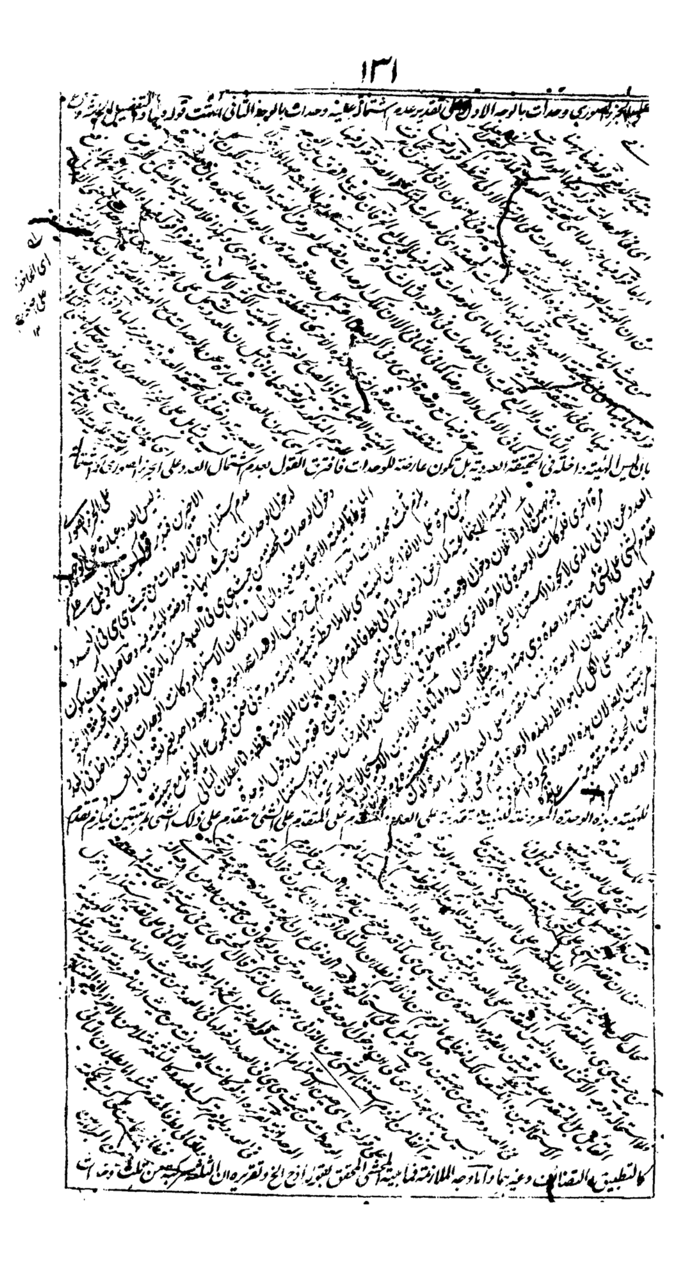


عدد بسبب هذا اللحاظ فهو المعروض فيكون اللحاظ تحليل المتلك الوحدات عددا من حيث انه الكم وهل هذا الا المحمولية الذاتية وقياسه

وغيره ولا شيء من الوحدات المحضة كذلك فلا شيء من العدد بوحدات محضة مأخوذة بدون حيثية العروض اما الصغرى فظاهرة

من قوله اذا العدد [illegible] محض الوحدات المحضة بالحيثية المذكورة فلا يتوجه على هذا القول المنع المذكور [illegible] حاصل الدفع انه سلمنا

الوحدات المحضة بان لا يكون تلك الهيئة داخلة فيها ولا ما صدق لها [illegible] لا يلزم كل وحدة وحدة والعدد على التقدير [illegible]



عليها الجزء الصوري وحدات بالوجه الاول فعلى التقدير عدم اشتماله عليه وحدات بالوجه الثاني انتفت قوله وبما ذكرنا التفصيل

بان الهيئة اخلة في الحقيقة العددية بل تكون عارضة للوحدات فافترق القول بعدم اشتمال العدد على الجزء الصوري كذا اشتماله

ثلاثية وهذه الوحدة المعروضة للهيئة متقدمة على العدد والمتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء بمرتبتين فيلزم تقدم

كالتطبيق والتضايف وغيرهما واما وجه الملازمة فما بينه المحشي المحقق بقوله اذ ح الخ وتقريره ان الثلاثة مركبة من تلك وحدات



...ومن ... ولما كان في دخول الوحدات من حيث هي هي في العدد مع قطع النظر عن عروض الهيئة الاجتماعية ...

تحصلت مجموعات ثلث اخرى من هذه المجموعات وتندرج في الثلثة وهكذا الى غير النهاية تحصل مجموعات تكون المجموعات

حقيقة والمجموعات الرباعية الحاصلة بعد حصول تلك المجموعات الحقيقية اعتبارية محضة لان هذه المجموعات تحصل من ضم المجموعات

واما اذا ... اعتبار بالملاحظة لزم وجود الكل وعدم اعتبارية ... فيكون المجموعات الرباعية اعتبارية بلا ريب ومن



ومن هذا التفصيل قد اندفع الشك المشهور ... انه يلزم من وجود الاثنين وجود الثلاث ... الوحدتين الذي يعرض له ...

في العدد دخول الاحاد فيه بل العدد على تقدير عدم الاشتمال على الجزء الصوري هو الوحدات المعروضة للهيئة الوحدانية الاجتماعية

كثيرة لان الدخول بمعنى مصدري وتعدده وتوحده تابع لتعدد المضاف اليه وتوحده فكيف يكون الدخول واحدا مع تعدد ...

بان يكون دخول الوحدات دخولات متعددة ودخول العدد دخولا واحدا والنزاع في الدخولين بالمعنى المصدري حتى يقال



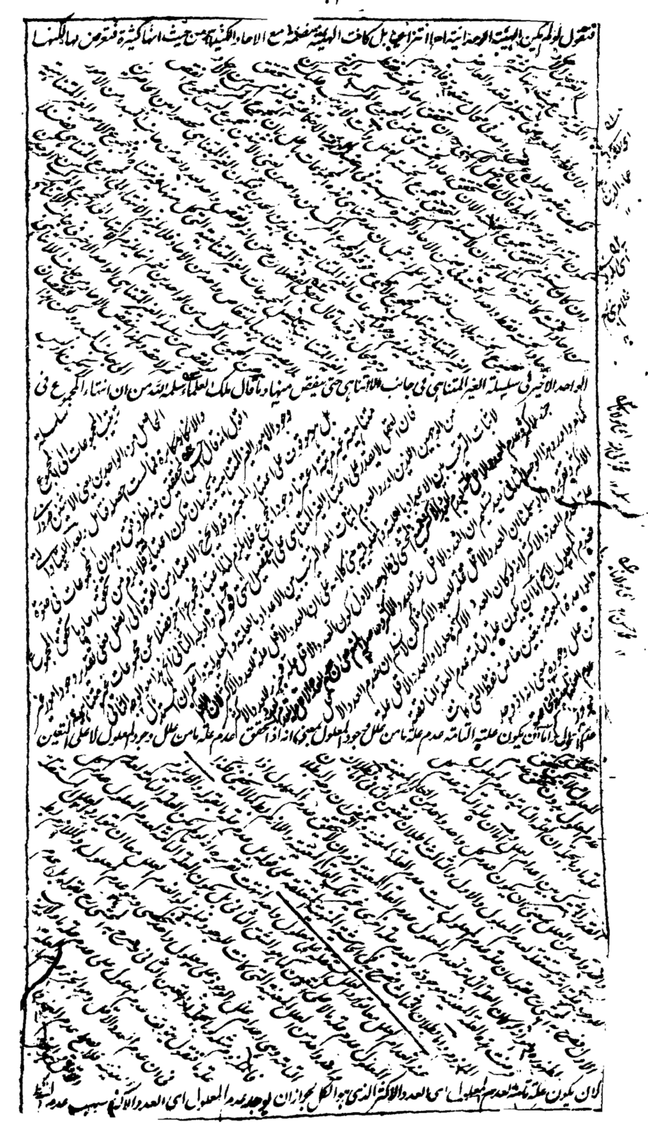


ميں لا باعتبار ان العدد والمعارض المجموع الثاني جزء للعدد والمعارض المجموع الاول فحينئذ هذا التقرير اندفع ما قال ابن محمد خان الخ

والمشهور بينهم ان الكلية والجزئية من اثبات للعدد دون المعدود وقد ذكره فيها لان الخ تقريره ان في العدد اختلافا فان كلام بعضهم قائلون

بذا المحقق الاثبات الترتيب بين الامور الغير المتناهية مطلقا بحذف لفظ التوقف بان المجموع الاول مستلزم للمجموع الثاني

مجموع الخمسة بلا ريب فتم الملازمة واندفع المنع لبقي الاستدلال على ان الملزمة امر اعتباري العرب من التفصيل من الاصلاد الكثيرة

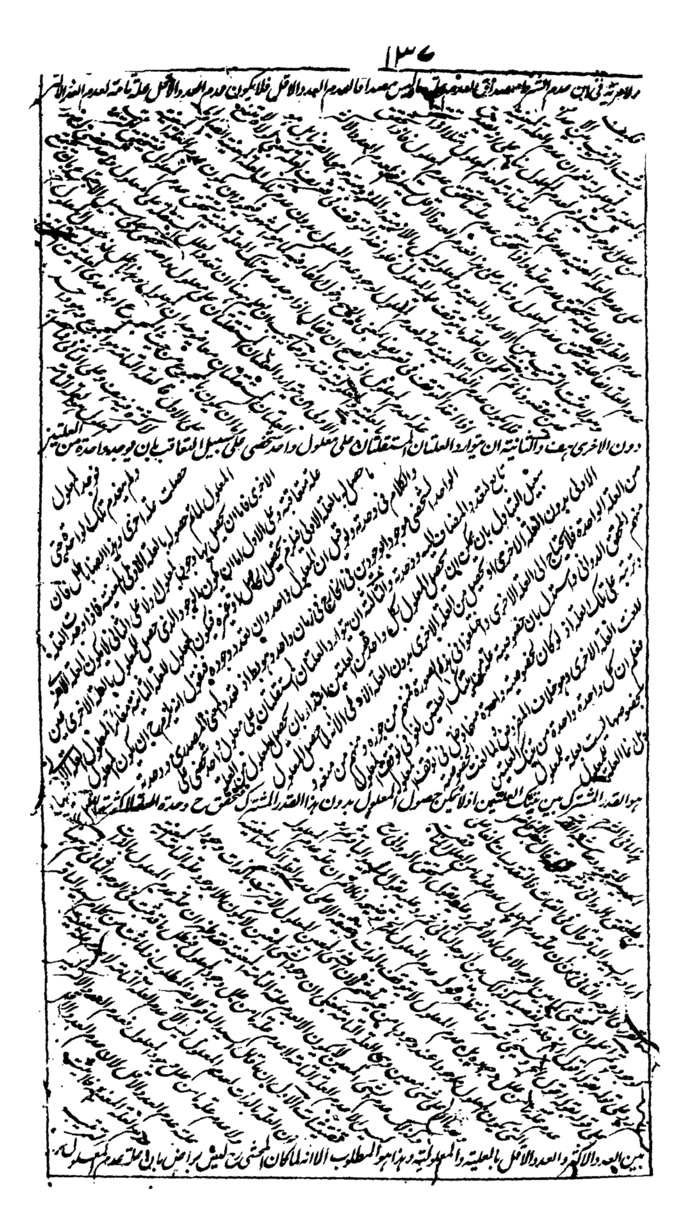


فنقول لو لم يكن الهيئة الوحدانية اعتبارا انتزاعيا بل كانت الهيئة متحققة مع الاحاد الكثيرة من حيث انها كثيرة فنعرض بها الكلهما

الواحد الاخير في سلسلة الغير المتناهي في جانب اللاتناهي حتى ينقض منها وما قال ملك العلماء سلمه الله من ان انتهاء المجموع في

عدمها اما ان يكون علية التامة عدم علة ما من علل وجود المعلول بمعنى انه اذا تحقق انعدام علة ما من علل وجود المعلول لا على التعيين

لان يكون علة تامة لعدم المعلول اي العدد الاكثر الذي هو الكل يجوز ان يوجد عدم المعلول اي العدد الاكثر بسبب عدم



عدم العلة التامة فاستغل ببيان فساد قول السيد الباقر كما سيجي فانتظر ومقتضيها الثاني اي قوله فالذات احتراز عن الترتب

[illegible]

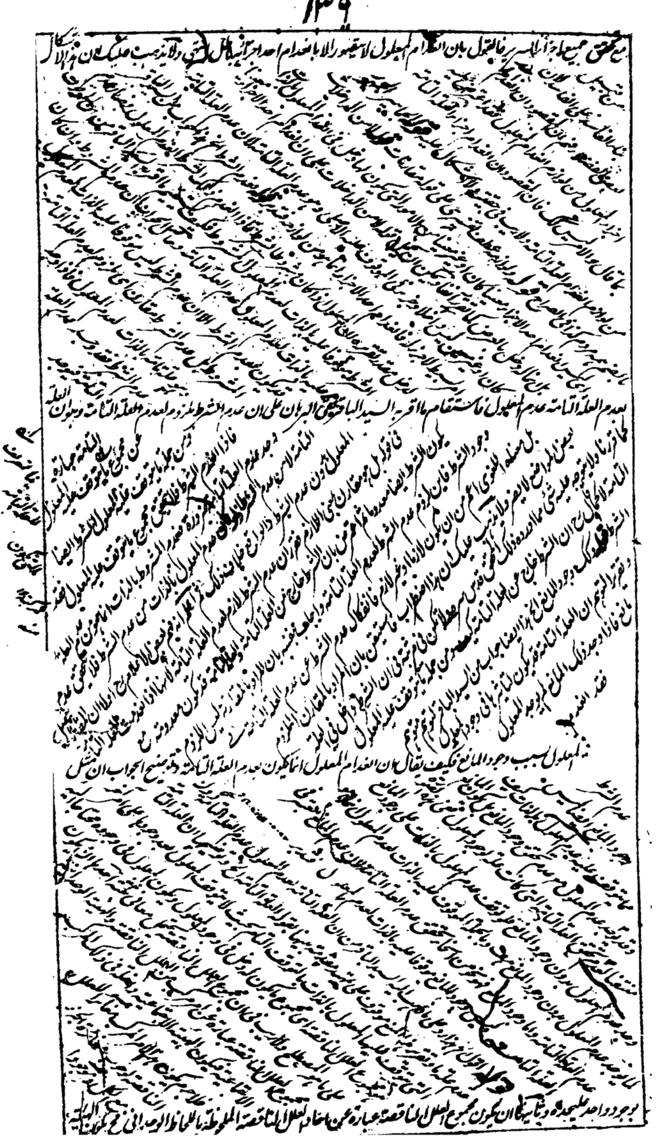
ان شيئا بعينه لا يترتب وجودا وعدما الا على شيء بعينه فاستمع حاله وهو ان ترتب الشيء المعين على الشيء المعين في الوجود مسلم

[illegible]

تعليلا بقوله على مقدر وتقرير الدخل انا لا نم ان عدم المعلول انما يكون بعدم العلة التامة فانه اذا انعدم جزء معين

[illegible]

المشا مركب من الاجتماعات والمسامير والهيئة الوحدانية عارضة للسرير وخارجة عنه فلا شك ان السرير ينعدم بانعدام جزء

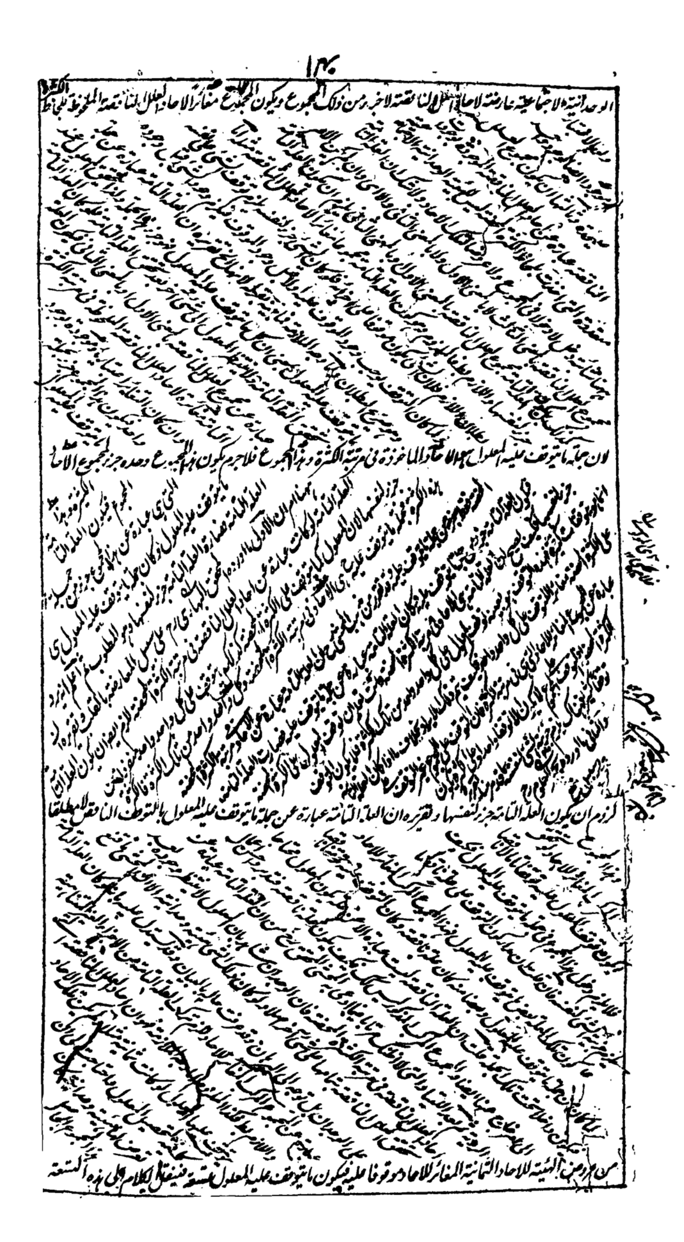


مع تحقق جميع اجزائه اليسير فالقول بان انعدام المعلول لا يتصور الا بانعدام احد اجزاء

بعدم العلة التامة عدم المعلول فاستقام ما قرره السيد الباقر في البرهان على ان عدم الشرط يلزمه العدم لعدم العلة التامة وبدون العلة

المعلول بسبب وجود المانع فكيف يقال ان انعدام المعلول انما يكون بعدم العلة التامة ... الجواب ان

بوجود واحد على حدة وثانيها ان يكون مجموع العلل الناقصة عبارة عن ... العلل الناقصة الملحوظة باللحاظ الوحداني

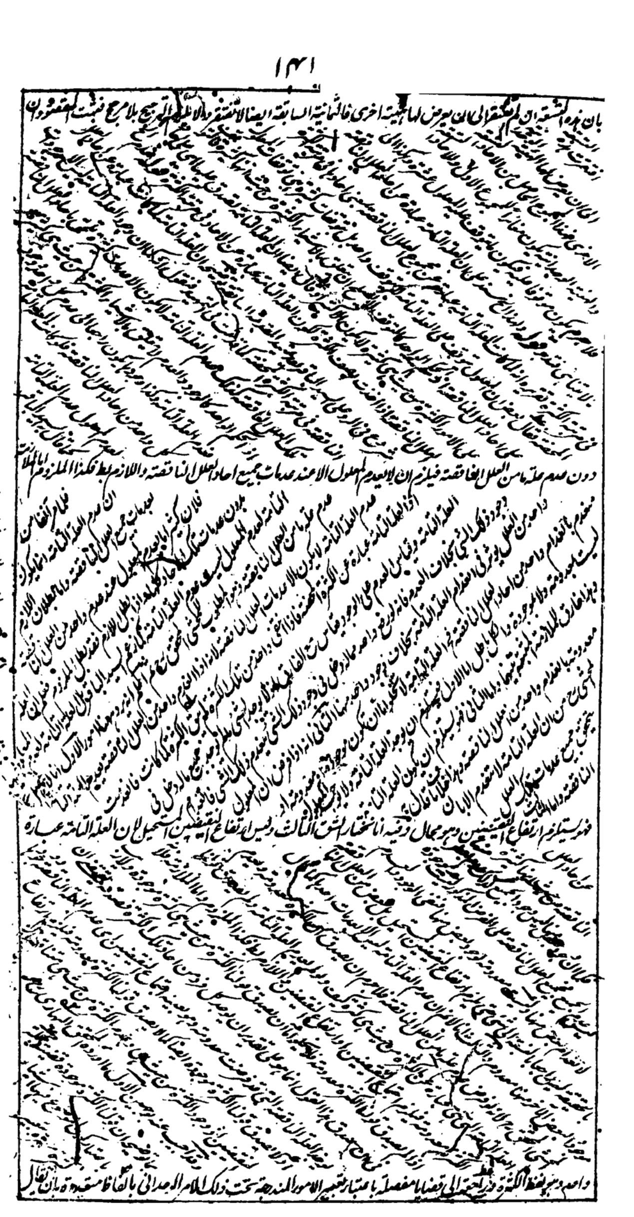


الوحدانية الاجتماعية العارضة للاحاد اعني العلل الناقصة لاخر من ذلك المجموع ويكون المجموع مغايرا للاحاد بل العلل الناقصة الملحوظة على الكثرة

لان جملة ما يتوقف عليه المعلول هي الاحاد الماخوذة في مرتبة الكثرة وهذا المجموع فلا جرم يكون هذا المجموع وحده جزء المجموع الاحاد

لزوم ان يكون العلة التامة جزء لنفسها وتقريره ان العلة التامة عبارة عن جملة ما يتوقف عليه المعلول بالتوقف الناقص لا مطلقا

من عروض الهيئة للاحاد الثمانية المغاير للاحاد وهو توقفا عليه فيكون ما يتوقف عليه المعلول تسعة فينتقل الكلام الى هذه التسعة



بان هذه التسعة ان لم يكن تقرالى ان يعرض لها ماهية اخرى فالثمانية السابقة ايضا لا تفتقر والا يلزم الترجيح بلا مرجح فثبت المقصود وان

دون عدم جملة ما من العلل الناقصة فيلزم ان لا يعدم المعلول الا عند عدمات جميع احاد العلل الناقصة واللازم بط فكذا الملزوم اما الملازمة

فهو يستلزم ارتفاع النقيضين وهو محال وفيه انا نختار الشق الثالث وليس ارتفاع النقيضين المستحيل لان العلة التامة عبارة

واعلم ان هو لفظ الكثرة وذلك الى قضايا منفصلة باعتبار تعبير الامور المندرجة تحت ذلك الامر الوحداني بالفاظ متعددة بان يقال

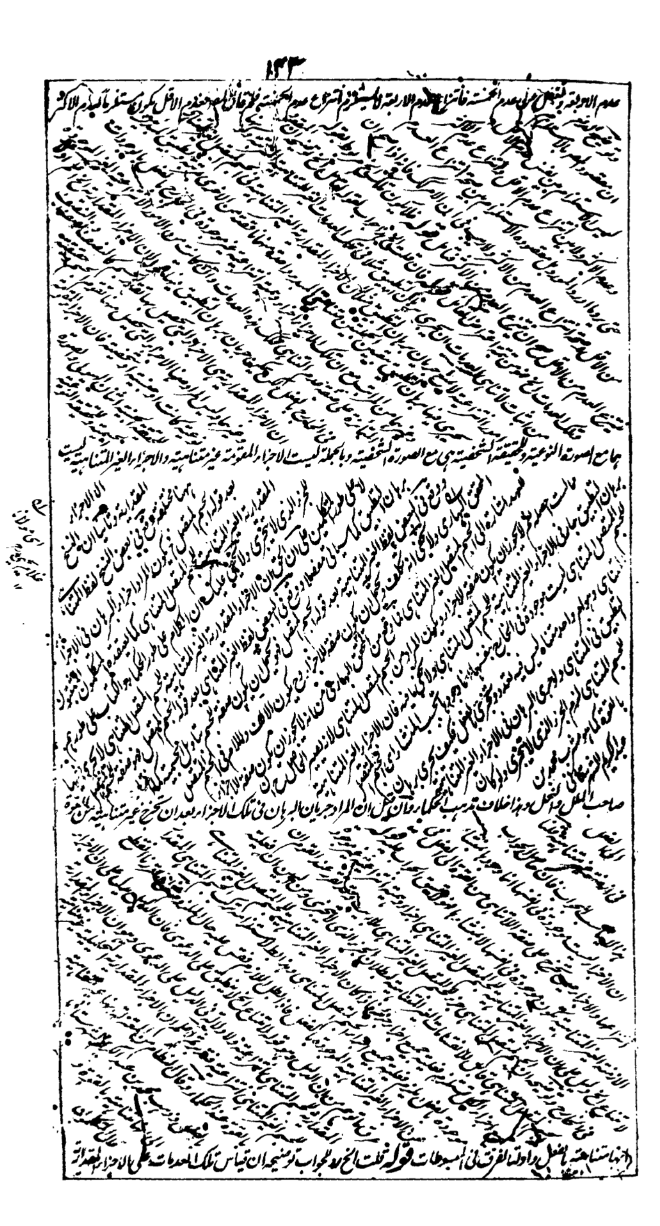


جملة موجود وهذا موجود وكذا او لهذا فيها الى ... ح اى وجود العلة الثانية وجودات كثيرة ... قولنا الكثرة معدومة تفصيلية مجملة اجمالية

على ما قيل اما اولا فلانه ح يلغو المقدمة الممهدة التى مهدها الشارح اولا واما ثانيا فلانه لا نم انه فى الشق الثانى يثبت مطلوبنا ويبطل

اصلية متناهية لا تكون الا متناهية فلا تكون تلك العدمات موجودة غير متناهية بالفعل حتى يجرى فى تلك العدمات براهين ابطال التسلسل

فلا يكون بين عدم الاقل وعدم الاكثر ح استلزام الا اذا كان بين منتزعى هذين العدمين استلزام وليس كذلك فانما ينتزع



عدم الاربعة ويتفصل عن عدم الخمسة فامتناع عدم الاربعة لا يستلزم امتناع عدم الخمسة ثم قال ان عدم الاقل يكون يستلزم ما يستلزم الاكثر

هما مع الصورة النوعية والحقيقة الشخصية هي مع الصورة الشخصية وبالجملة ليست الاجزاء المقومة غير متناهية والاجزاء الغير المتناهية ليست

صاحب الملل والنحل وهذا خلاف مذهب الحكماء وان قيل ان المراد جريان البرهان في تلك الاجزاء بعد ان تخرج غير متناهية من القوة

الى انها متناهية بالفعل واولها الفرق في المبسوطات قوله قلت الخ رد للجواب توضيحه ان قياس تلك المعدومات على الاجزاء المقدارية



الغير المتناهية لحجم الغير المتناهي قياس مع الفارق لان تلك الاجزاء المقدارية ان كانت موجودة في الخارج بانفسها الا انها موجودة

حتى يلزم الخلف لانها لم تكن متساوية فيجوز ان يكون التفاوت بينها في الاوساط فلا يجري فيها البرهان القائم ان يقال ان الاعداد الغير

متاخر عنه لما حققت ان الكل والجزء في الخارج امر واحد مع ان تاخره وصف الجزئية متحقق فيها كل جزء فاحسن اعمال الروية وكن

او بالاباحة اي تركب الجسم منها اطلق لفظ الاجزاء عليها فتدبر قوله فيها اما معدودة صرفة اي لا تكون موجودة في الخارج

لا بانفسها ولا يتغاير اجزاءها قوله منها او من اجزاء متعددة اى تكون موجودة بوجودات متغايرة فى الواقع فى ضمن الكل ويكون والتعدد

[illegible]

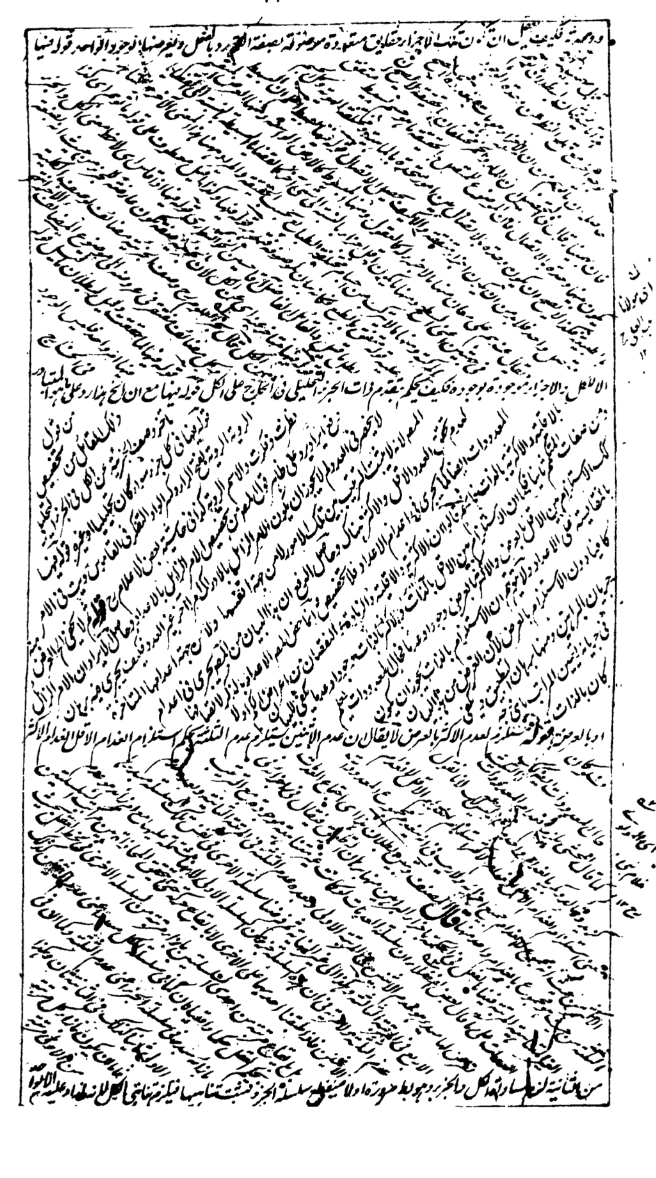
ثبوت شىء لشىء ملزوما وثبوت المثبت له لازما والملزوم مقدم على اللازم فيلزم ان يكون ثبوت المثبت له متاخرا عن ثبوت المحمول له

[illegible]

بين الكل والاجزاء فى الوجود حتى يصح الحمل واعترض على هذا الجواب القاضى السنديلى بان المشتق عند المحشى معنى بسيط منتزع

[illegible]

وليس له فرد الا الافراد الحصصية والافراد الحصصية تحصل بالاضافة وانها ضعيف فتعدد الوجود المصدرى ووحدته تابع لتعدد المنسوب اليه

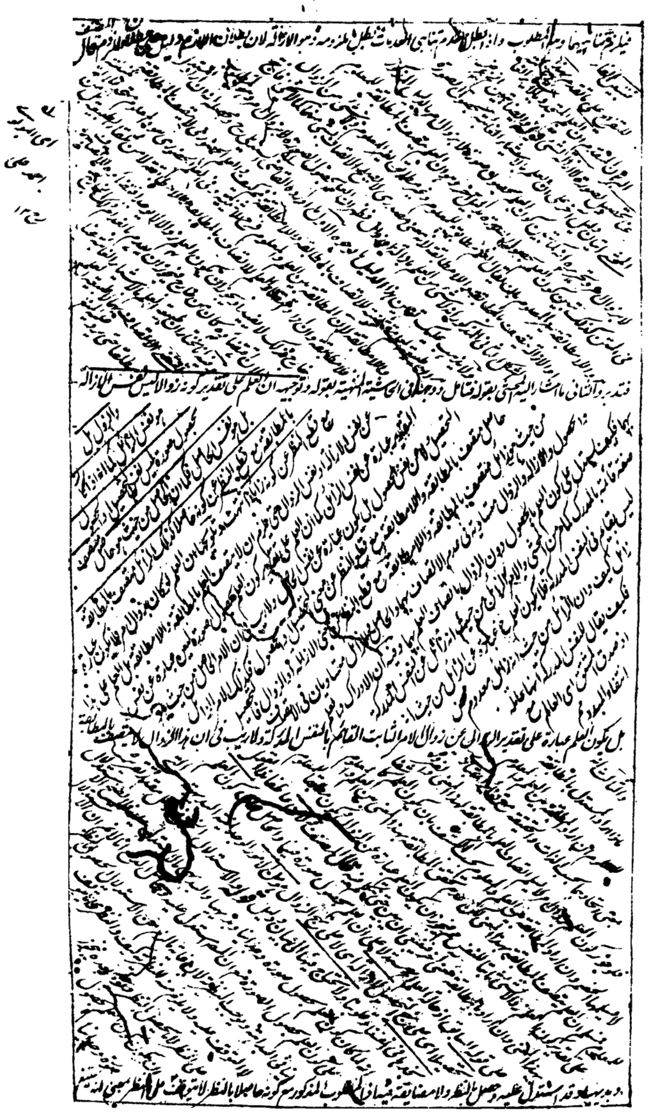


ووجه ثالث قد يقال ان المركب من تلك الاجزاء متقاربة مستعدة موصوفة بصفة التجرد بالفعل ولا غرضيها لوجود الواحد فوق منها

الا الاقل فالاجزاء موجودة بوجوده فكيف يحكم بتقدم ذات الجزء التحليلي في الخارج على الكل قوله فيهما مع ان المتبادر هذا وعلى ما هو المتبادر

او بالعرض قوله يستلزم لعدم الاكثر بالعرض لا يقال ان عدم الاثنين يستلزم عدم الثلثة بحكم استلزام انعدام الاقل انعدام الاكثر

من الثانية لزم تساوي الكل والجزء وهو باطل ضرورة ولا يتوقف على سلسلة الجزء فثبت تناهيهما فيلزم تناهي الكل لانه زاد عليه بالتناهي

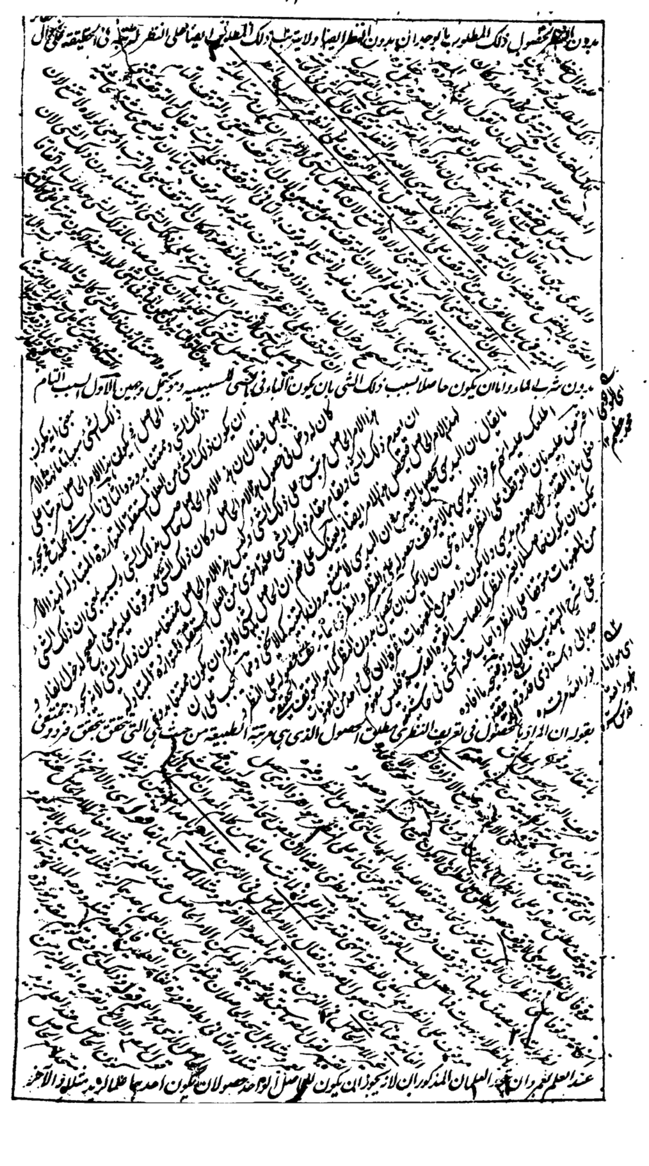


فيلزم تناهيهما وهو المطلوب واذا بطل الاول تعين الثاني لان بطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم

فتدبر والثاني ما اشار اليه المحشي بقوله فتأمل وجه في الحاشية المنهية بقوله وتوجيهه ان العلم على التقدير كونه زوال الامر عن الازالة

بل يكون العلم عبارة على تقدير الى عن زوال الامر الثابت القائم بالنفس المدركة ولا ريب في ان هذا الزوال لا يتصف بالمطابقة

وبه يعلم قد استدل عليه وحصل بالنظر والامعان فيه فاذا المطلوب المذكور مع كونه حاصلا بالنظر لا يتوقف على النظر

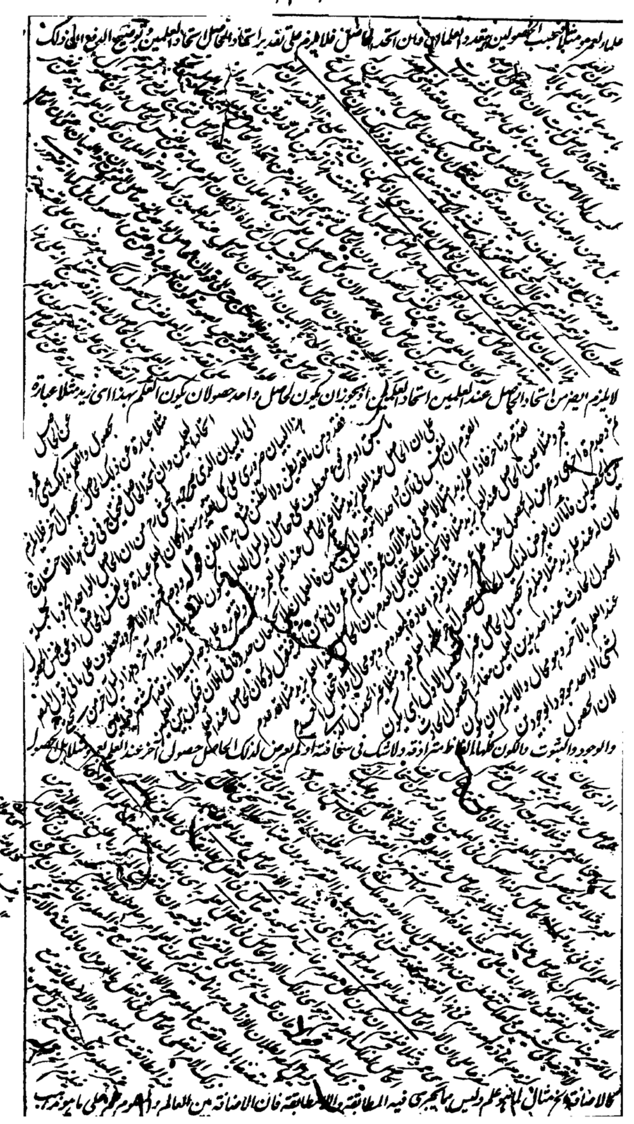


مدون النظر لحصول ذلك المطلوب بالوجدان بدون النظر ايضا ولا يترتب ذلك المطلوب ايضا على النظر لترتبه في الحقيقة على الحال

مدون شرب الماء واما ان يكون حاصلا بسبب ذلك الشيء بان يكون الباء في بالشيء للسببية وهو يحتمل وجهين الاول السبب التام

بقوله ان المراد بالحصول في تعريف النظري مطلق الحصول الذي هي مرتبة الطبيعة من حيث هي التي تتحقق بتحقق فرد من

عند العلم بقدر ان العلمان المذكوران لانه يجوز ان يكون للحاصل اي لواحد حصولان يكون احدهما حاصلا بالنظر مثلا والآخر



علىٰ العلم مو مثلاً بحسب الحصولين بتعدد العلماء وان اتحد الحاصل فلا يلزم على تقدير اتحاد المعنى الحاصل اتحاد العلمين وتوضيح الدفع الى ذلك

لا يلزم ايضاً من اتحاد الحاصل عند العلمين اتحاد العلمين اذ يجوز ان يكون الحاصل واحد وحصولان يكون العلم بهذا اي زيد مثلا عبارة

والوجود والثبوت والكون كلها الفاظ مترادفة ولا شك في سخافته اذ لم يعرض لذلك الحاصل حصول آخر عند العلم مثلا الى الحصول

كما لاضافة مثال لما هو علم وليس مما يجري فيه المطابقة واللامطابقة فان الاضافة بين العالم و المعلوم على ما هو مذهب

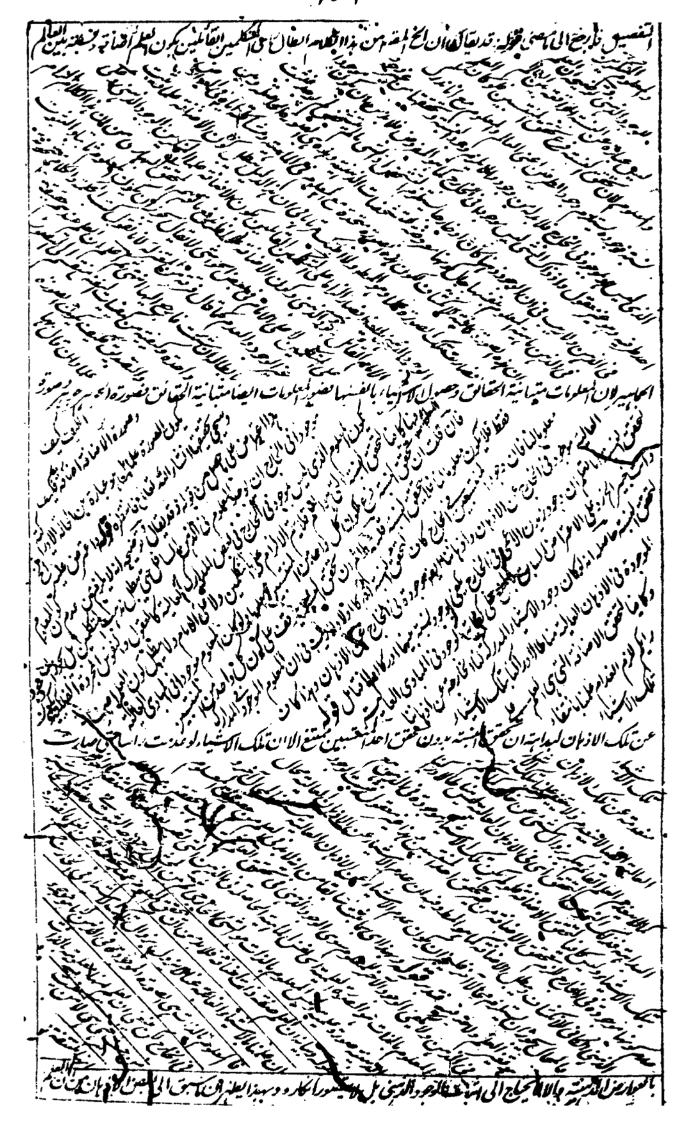


لمفهوم المتكلمين وليست الاضافة باقية من الامور التي تجري فيها المطابقة بل المعدوم والمطابقة غير المعلوم قال بعض [illegible] ان لا

ان يكون الكل معلوم غائب ام مطابق للمعلوم وفي العوارض والمشخصات مشاكلة تكون موجبة لانتقال الذهن

وكره المتقدمين المقدمات في نفي الازلية يكفي لاثبات المقصد لان المقال [illegible] الا ما يشكل ان ثاني كل علم متصف بالمطابقة

[illegible] الزوال فكما منهم المحشي بل يكون عين الزوال وهو مما يتصف بالمطابقة وبلا مطابقة هنا لا اجمال فيه [illegible]



التفصيل فارجع الى ما مضى قوله. قد يقال ان الخ المقصود من هذا الكلام الفعال على المتكلمين القائلين بكون العلم اضافة مخصوصة بين العالم

[illegible]

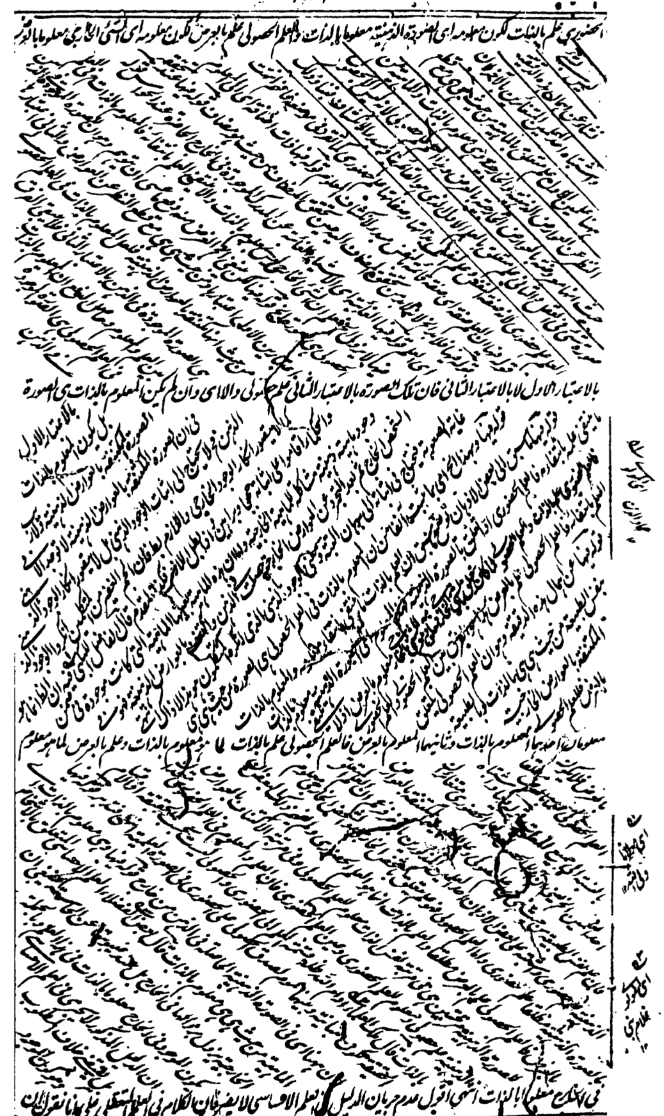
الحاصل لان المعلومات متباينة الحقائق وحصول الاشياء بانفسها فصور المعلومات ايضا متباينة الحقائق فصورة الحجر حجر وصورة

[illegible]

عن تلك الاذهان لبداهة ان تحقق النسبة بدون تحقق احد المنتسبين ممتنع الا ان تلك الاشياء لو عدمت [illegible] صارت

[illegible]

بالصور [illegible] والاحتياج الى اثبات الوجود الذهني بل [illegible] انكاره وبهذا [illegible] ان ما سبق الى [illegible] الا ان



الحضوري علم بالذات لكون معلومه اي الصورة الذهنية معلوما بالذات والعلم الحصولي علم بالعرض لكون معلومه اي الشيء الخارجي معلوما بالعرض

بالاعتبار الاول لا بالاعتبار الثاني فان تلك الصورة بالاعتبار الثاني علم حصولي والا اي وان لم يكن المعلوم بالذات هي الصورة

معلومان احدهما المعلوم بالذات وثانيهما المعلوم بالعرض فالعلم الحصولي علم بالذات لما هو معلوم بالذات وعلم بالعرض لما هو معلوم

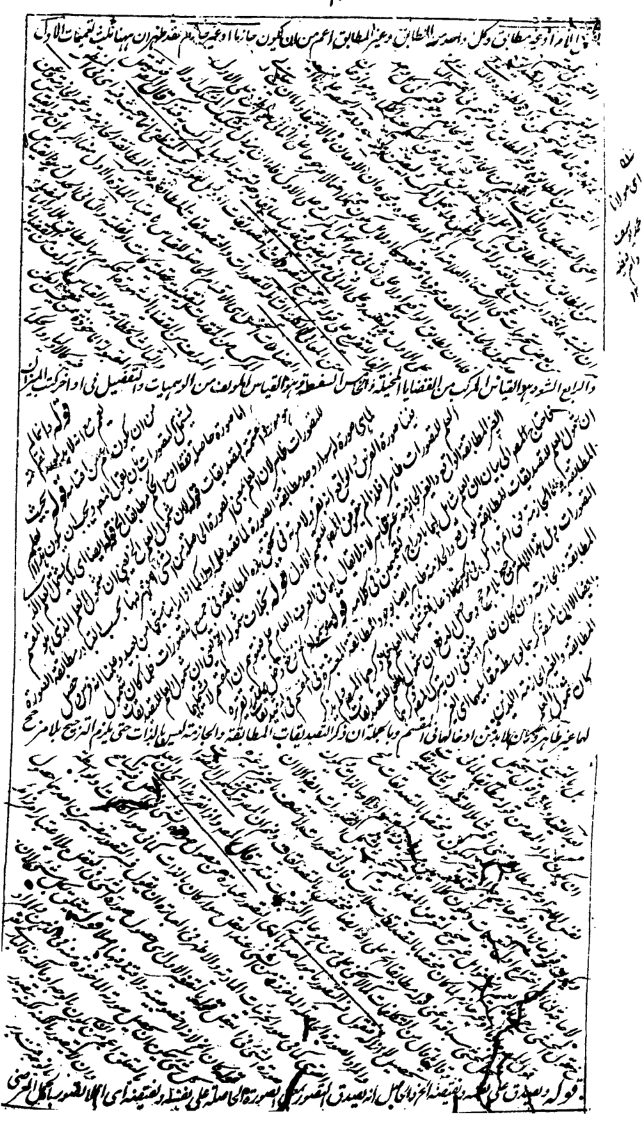
في الخارج معلوما بالذات انتهى اقول عدم جريان الدليل في العلم الاحساسي لا يضر فان الكلام في العلم المستقل [illegible] هذا ما نقول ان

ان العلم المتعلق بالاستخاص الخارجية ممكنا الا يزول بزوال الاشخاص عن الخارج فضلا ان يزول بزوالها عن مدة الآلة كما ان العلم

كما بين ثم اعلم ان كون المدارك العالية مع ما فيها من الصور علة لتحقق جميع الاشياء مبنى على رايهم قال الفاضل الخير ابادى ان المدارك العالية

ليس على معناه الظاهر المصدرى بل المراد منه الصورة الحاصلة من الشئ عند العقل بلا واسطة كما فى علم الكليات والجزئيات المجردة اه

فتذكر ما تقدم سلف قال المص ويجب ان لا يكون هذا العلم اى الذى هو مورد القسمة اعم من ان يكون تصورا او تصديقا مطلقا لما

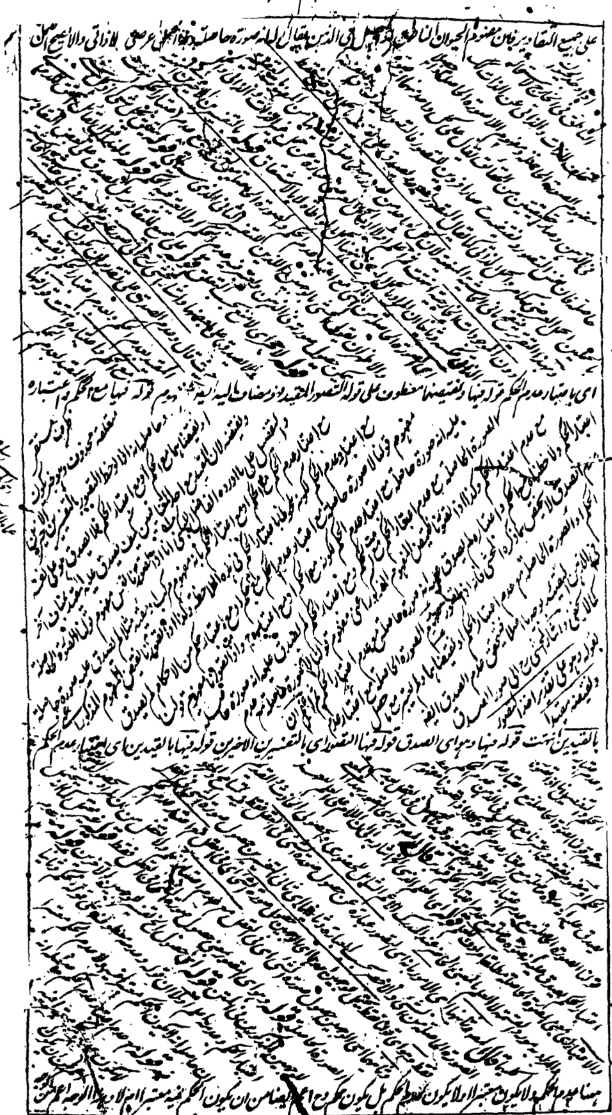


فی الامر او غیر مطابق وکل واحد من المطابق وغیر المطابق اعم من ان یکون جازما او غیر جازم فقد ظهر ان ههنا ثلث تقسیمات الاول

والرابع الشعر وهو القیاس المرکب من القضایا المخیلة والخامس السفسطة وهو القیاس المؤلف من الوهمیات والتفصیل فی اواخر کتب المیزان

لها غیر ظاهر وکذا ان لا بد من ادخالها فی المقسم وبالجملة ان ذکر التصدیقات المطابقة والجازمة لیس بالذات حتی یلزم الترجیح بلا مرجح

قوله ویصدق علی نفسه ونقیضه الخ ای حاصل انه یصدق التصور ای الصورة الحاصلة علی نفسه ونقیضه ای الا التصور بالکنه العرضی



على جميع التقادير فان مفهوم الحيوان ان الناطق ... الذهن يقال له انه صورة حاصلة ... على عرضي لا ذاتي والا لصح حمل

اي باعتبار عدم الحكم قوله فيها ونقيضيهما معطوف على قوله التصور المقيد وهو مضاف اليه ... قوله فيها مع الحكم او اعتباره

بالقيدين انتهت قوله فيها وهو اي الصدق قوله فيها التصور اي بالتفسيرين الاخيرين قوله فيها بالقيدين اي باعتبار عدم الحكم

ههنا عدم الحكم ولا يكون معتبرا ولا يكون ... الحكم بل يكون حكم ... ايضا من ان يكون الحكم فيه معتبرا ام لا ... الوجه اعلم



الاول لما لا يخفى قوله لعدم استقلال مستتبع العائد يرجع الى الوجهين الاخرين ... لقوله غير محتمل قال في حاشية الحاشية فيه

اخص منه اي من التصور المعتبر بالتقسيم كما هو الاول وهو الذي في محوضة الاطلاق وصرافة العموم الذي هو مرادف للعلم لان التقسيم او

... العموم قوله فيما كيف يصح قوله ايضا لان هذا القول يقتضي التشارك قوله فيهما علم بالالتفات الى الخارج اي العلم المتعلقات الخارجية

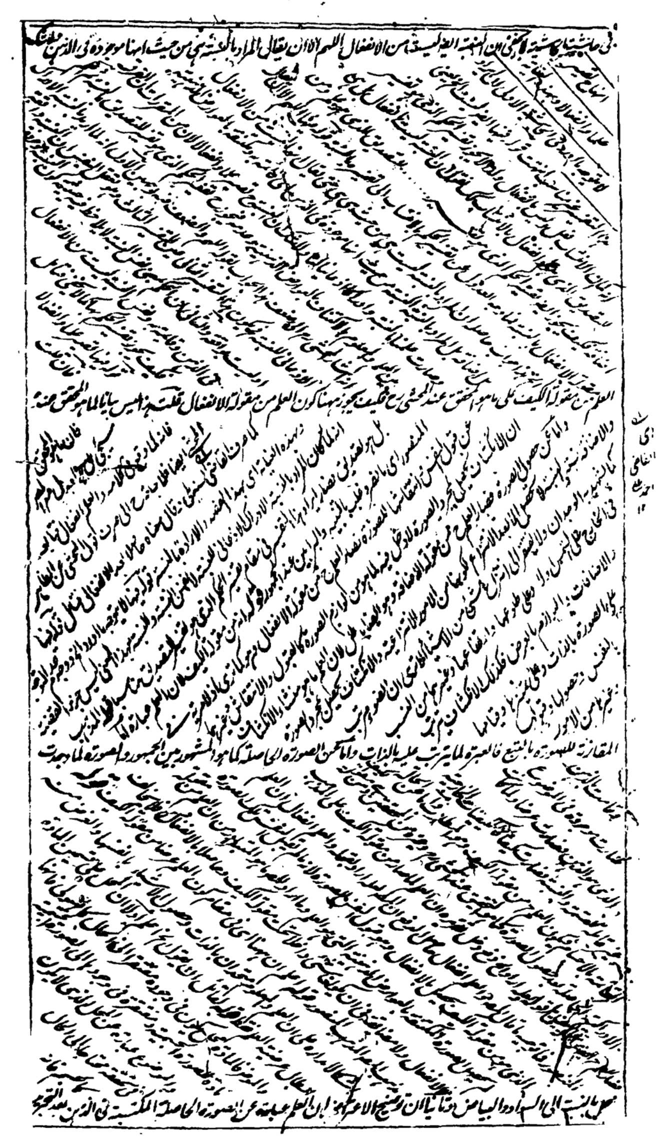
لا ايجابية لها ... سلبية التي هي ربط احد الطرفين اي المحمول الى الاخر اي الموضوع او سلبه عنه والرابع ادراك ان وقوع النسبة او لا وقوعها

اسمى بالابتكار الاذعانى بان النسبة الثابتة الخبرية واقعة او ليست بواقعة وهذا الادراك الاذعانى هو التصديق على مذهب المحققين

من انتساب امر الى امر آخر اى مغاير للامر الاول مغايرة بالذات كما في الانسان ضاحك او بالاعتبار كما في الانسان انسان

المستفاد بحسب نظام المصدر وفسر الحكم بتلك التعبيرات ما مثله ان الاذعان وقبول النفس للنسبة ايضا من تفسيرات الحكم

ان يكون ما سماه الانفعال فعلا فكيف يجوز تفسيره بالانتساب قوله لا يخفى ما فيه فافهم فيه ايماء الى ما في قول المص وهو قال المحشى



في حاشيتها كحاشية الجلبي ان النسبة التي ليست من الانفعال اللهم الا ان يقال المراد بالنسبة هي من حيث انها موجودة في الذهن

العلم من مقولة الكيف على ما هو المحقق عند المحشي رح فكيف يجوز ههنا كون العلم من مقولة الانفعال قلت هذا ليس بيانا لما هو المحقق عنده

المقارنة للصورة بالتبع فالعبرة لما يترتب عليه بالذات واما تحقيق الصورة الحاصلة كما هو المشهور بين الجمهور والصورة لما وجدت

[illegible] بالنسبة الى السواد والبياض [illegible] ثانيا ان توضيح الاعتراض هو ان العلم عبارة عن الصورة الحاصلة المكتسبة في الذهن بعد التجريد

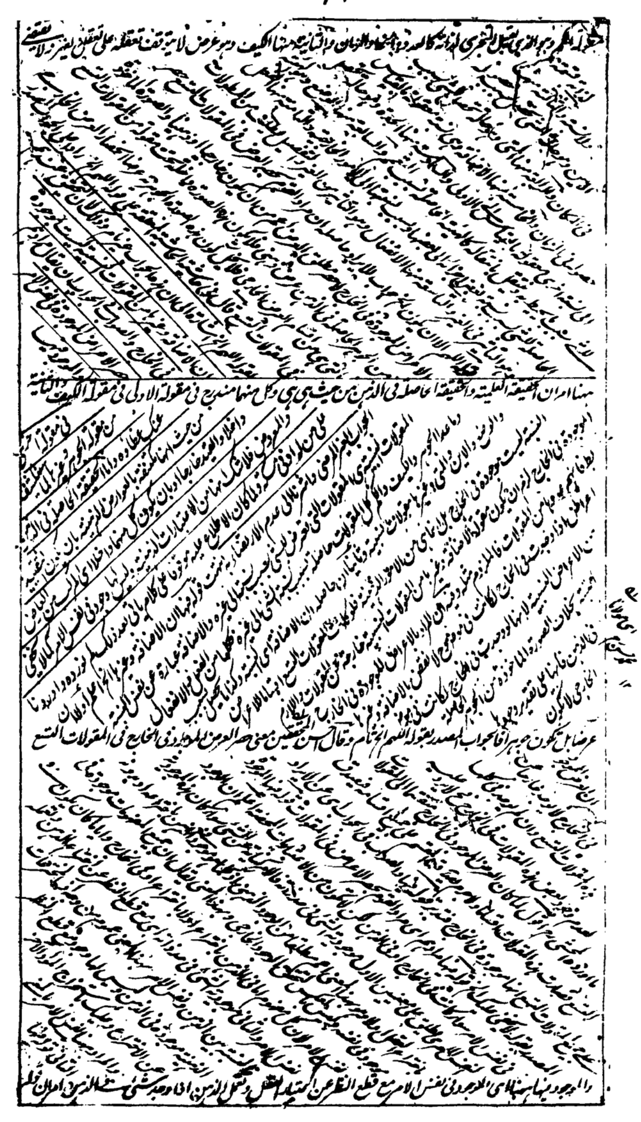


عن الموجود المشخصات التي امتنع حصولها في الذهن ولما كان ايضا قدرة علم الجواهر والاعراض فتلك الصفة تكون صورها سرد اعراض

بالعرض سواء كان وجوده في الاذهان او في الاعيان ولا تنافي بين هذين المعنيين في الذهن : فالماهية المعقولة من الجوهر عرض

ان يجذب الحديد اذا صادفه الحديد فاذا كان المقناطيس في كيف انسان ولم يصادفه الحديد لا يزول عنه المقناطيسية

لجميع الانواع والاشخاص المندرجة تحته فاندرج تحت مفهوم العرض تسع مقولات وهو الحصر فيها بحسب الاستقراء الاولى فيهما

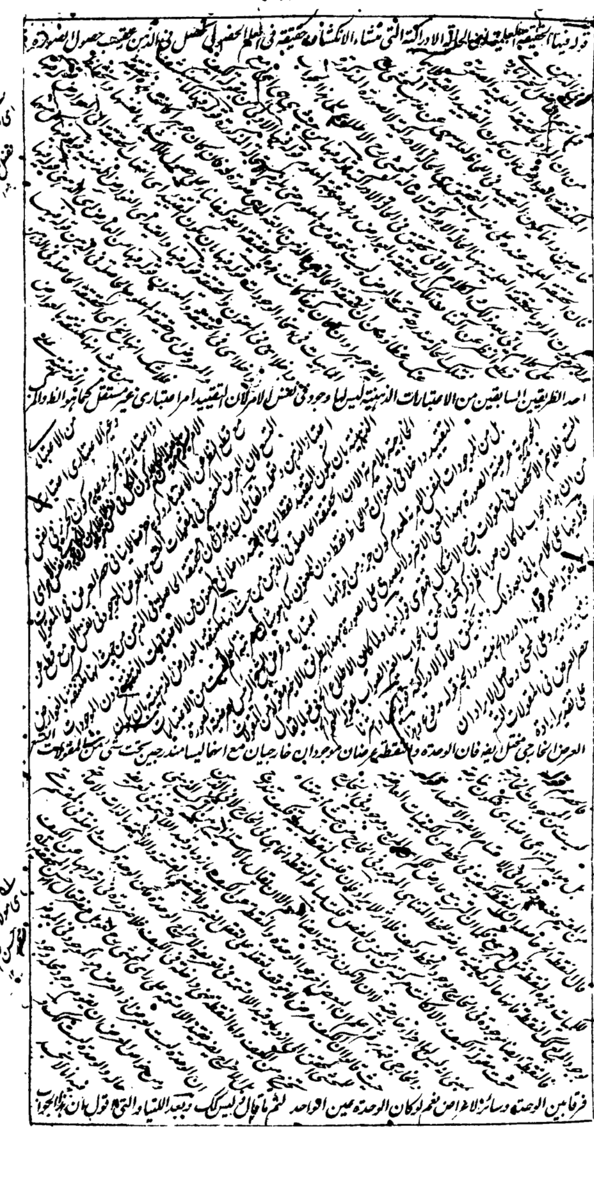


اما الكم وهو الذي يقبل التجزي لذاته كالعدد والمقادير والزمان واما الثانية منها الكيف وهو عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضي

منها اما ان الحقيقة العلمية والحقيقة الحاصلة في الذهن من حيث هي هي وكل منهما مندرج في مقولة الاولى في مقولة الكيف الثانية

عرضا بل تكون جوهرا فالجواب المصدر بقوله اللهم الخ تام وقال السيد المحققين معنى حصر العرض الموجود في الخارج في المقولات التسع

والوجود فيهما بمعنى الوجود في نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار العقل وفرض الذهن اذا وجد شيء في الذهن امران فلم



قوله فيما الحقيقة العلية بمعنى الحالة الادراكية التي منشاء الانكشاف حقيقة في العلم الحضوري اي نفس الذهن عقيب حصول الصورة

احد الطريقين السابقين من الاعتبارات الذهنية ليس لها وجود في نفس الامر لان التقييد امر اعتباري غير مستقل كما هو الظاهر

العرض الخارجي مختل ايضا فان الوحدة والنقطة عرضان موجودان خارجيان مع انهما ليسا مندرجين تحت شيء من المقولات التسع

فرقا بين الوحدة وسائر الاعراض نعم لو كان الوحدة عين الواحد لتم ما قال ليس كذلك وبعد اللتيا والتي اقول بان هذا الجواب



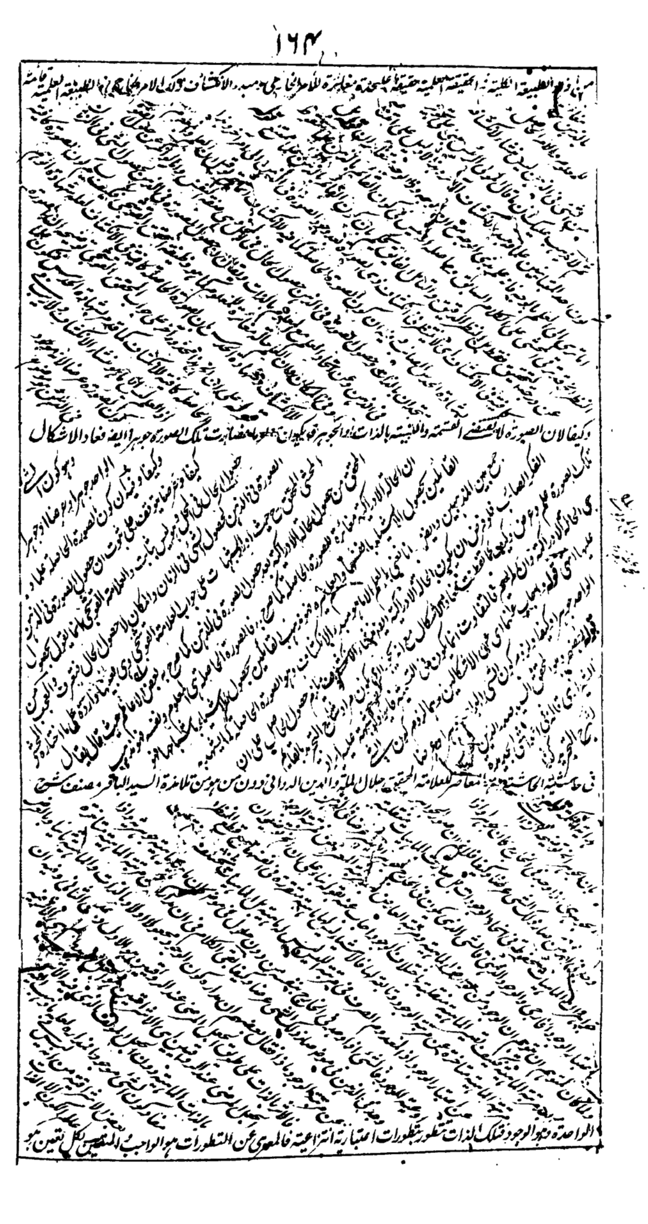
بادنا الى النقطة في الكيف او بتسليم وجودها في الخارج ولا يبعد ان يقال ان النقطة ايضا غير موجودة في الخارج بل انما هي نهاية او طرف للخط

واما صدق احدهما بالذات وصدق الاخرى بالعرض وصدقهما بالعرض على شيء واحد فليس بمحال ولم لا يجوز ان يكون الصورة

ينكشف به المعلوم وهو مغاير للعين الخارجي في الماهية وموجود في الخارج لا في الذهن والصفات الانضمامية لا بد ان تكون

والمعلوم متحدان بالذات وهذه مسامحة قوله حاصله الخ الغرض منه رد جواب العلامة القوشجي بانه يستلزم



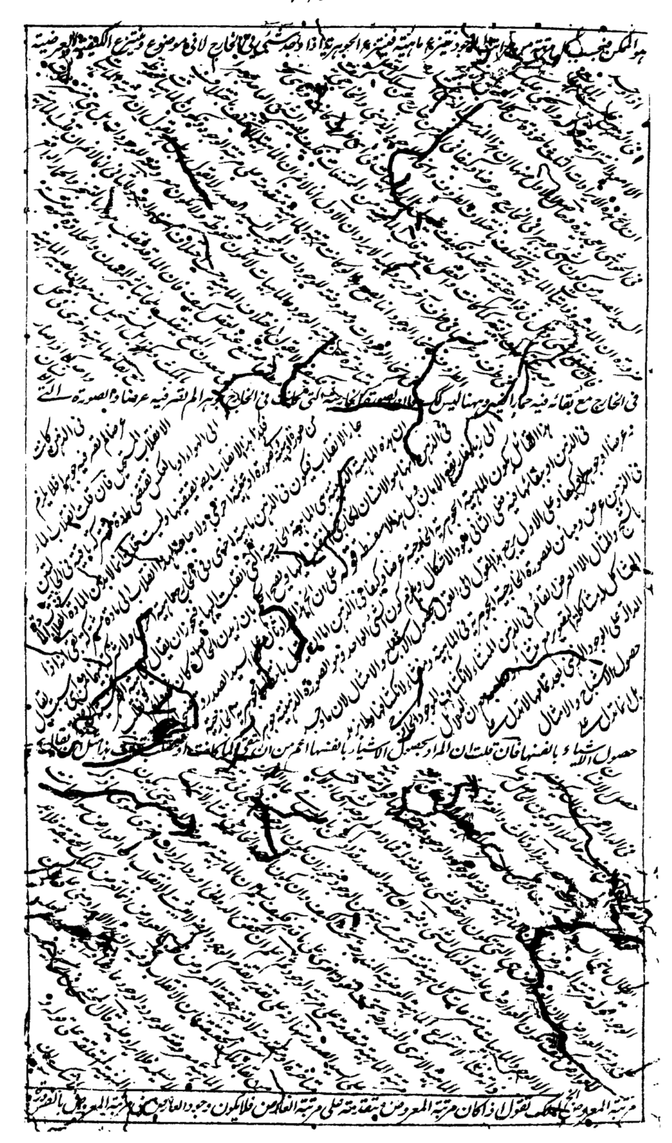


من ان فی الطبیعة الکلیة ... الحقیقة العلمیة حقیقة علمیة متحدة مغایرة للامر الخارجی هو مبدء الانکشاف ... الامر الخارجی ... الطبیعة العلمیة قائمة

وکیف لا ان الصورة لا تقتضی القسمة والمادیة بالذات ... الجوهر ... تلک الصورة جوهر ایضا فعاد الاشکال

فی حاشیة الحاشیة ... معاصر للعلامة المحقق جلال الملة والدین الدوانی دون من هو من تلامذة السید الباقر و صنف شرح

الواحدة وهو الوجود فتلک الذات متطورة بتطورات اعتباریة انتزاعیة فالمعری عن التطورات هو الواجب والمتعین بکل تعین هو



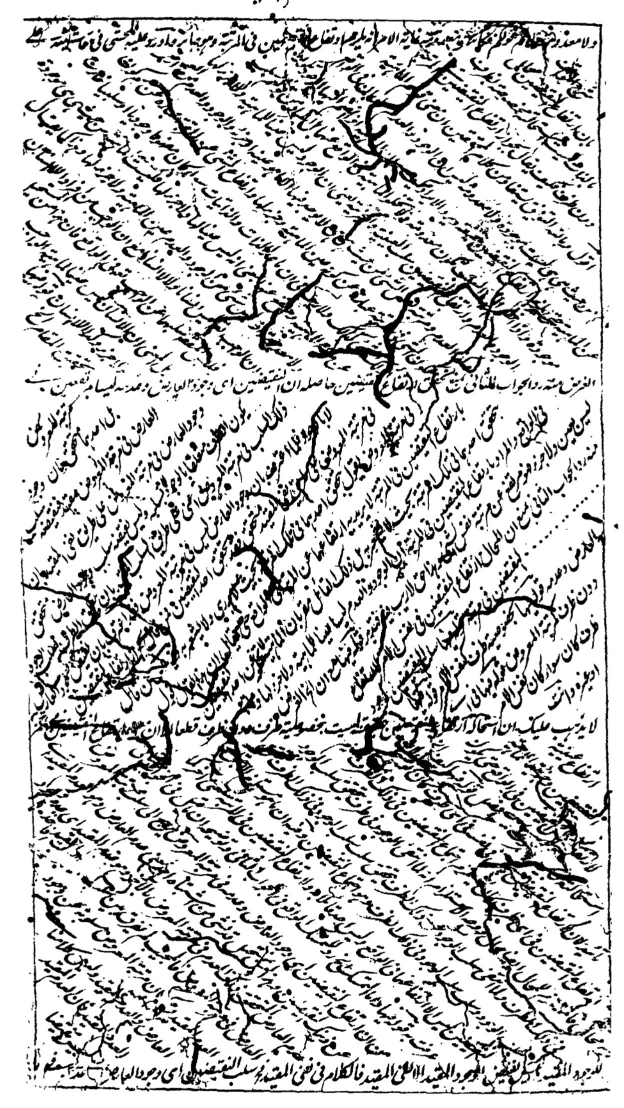
هو الممكن فيجب كل ماهيته ... الوجود ... ماهية ... الجوهرية اذا وجدت ... في الخارج لا في موضوع ... الكيفية العرضية

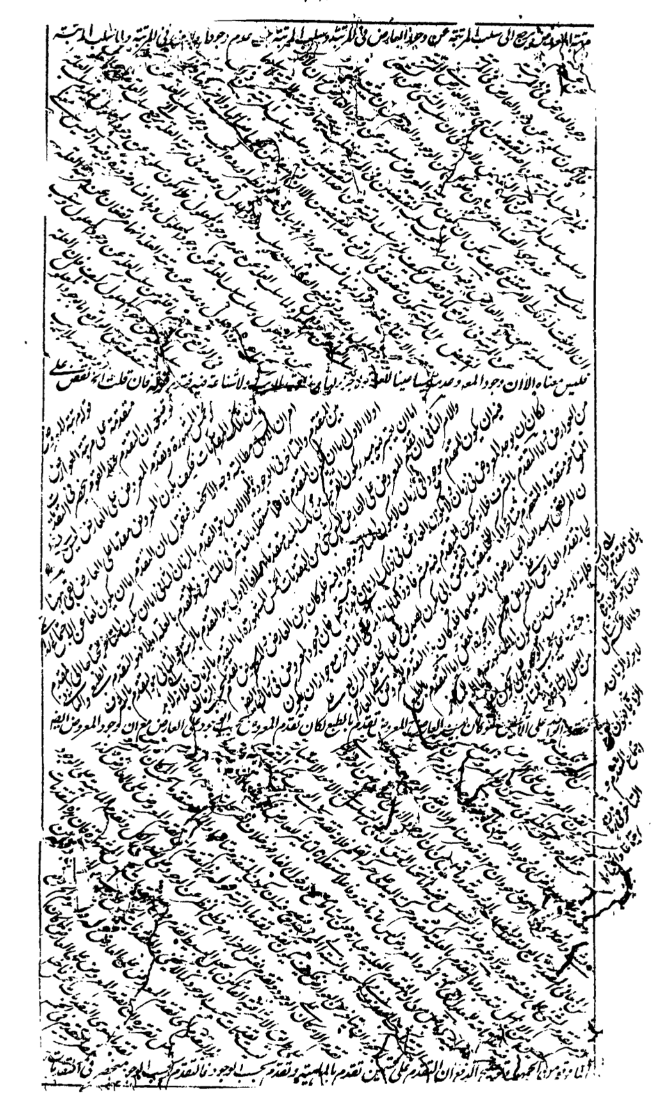
في الخارج مع بقائه فيه حمار ... الصورة ... في الخارج ... فيه عرضا والصورة التي

حصول الاشياء بانفسها فان قلت ان المراد بحصول الاشياء بانفسها اعم من ان ...

مرتبة المعروض ... الحكم بقول اذا كان مرتبة المعروض متقدمة على مرتبة العارض فلا يكون وجود العارض ... مرتبة المعروض بالضرورة





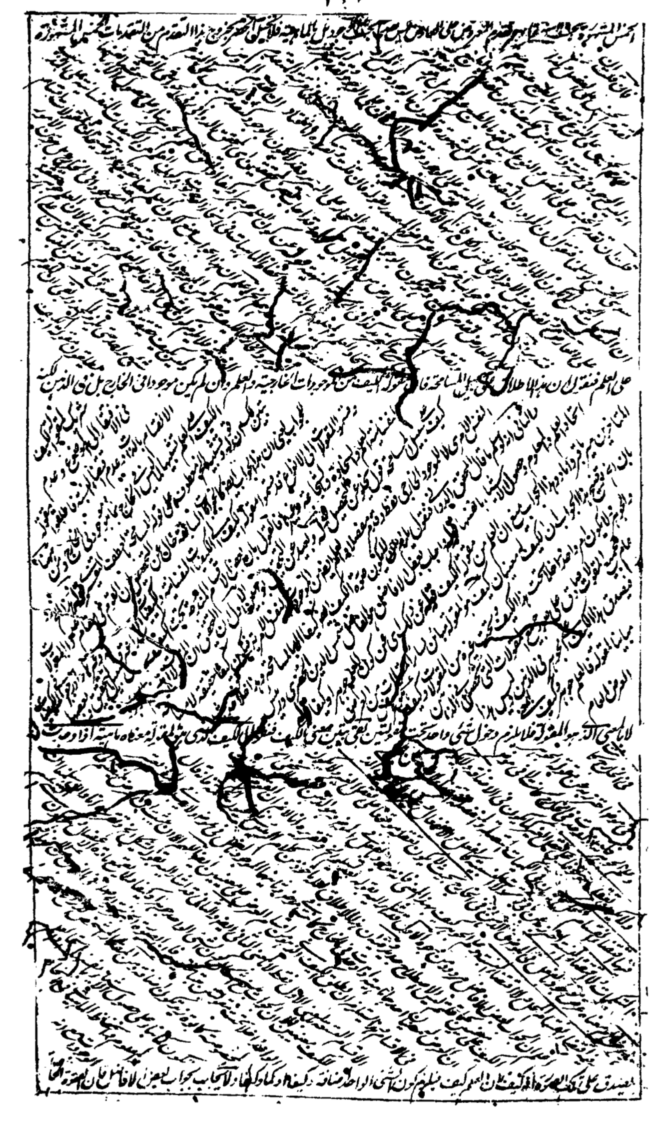


متقدمة بالعرض فيرجع الى سلب المرتبة عن وجود العارض في تلك المرتبة وسلب المرتبة عن عدم وجودها ... في المرتبة وبالسلب المرتبة

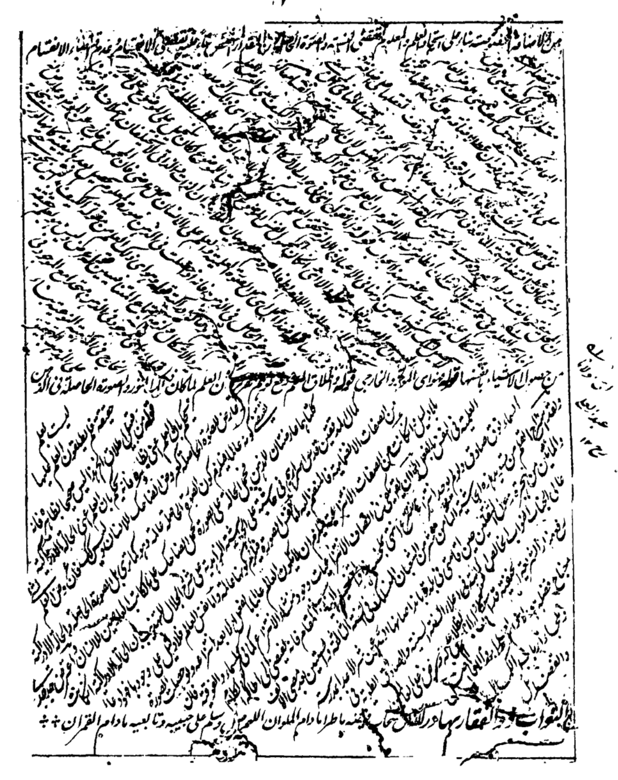
فليس معناه الا ان وجود المعروض ... لا شناعة فيه ... قوله فان قلت انه نقض على

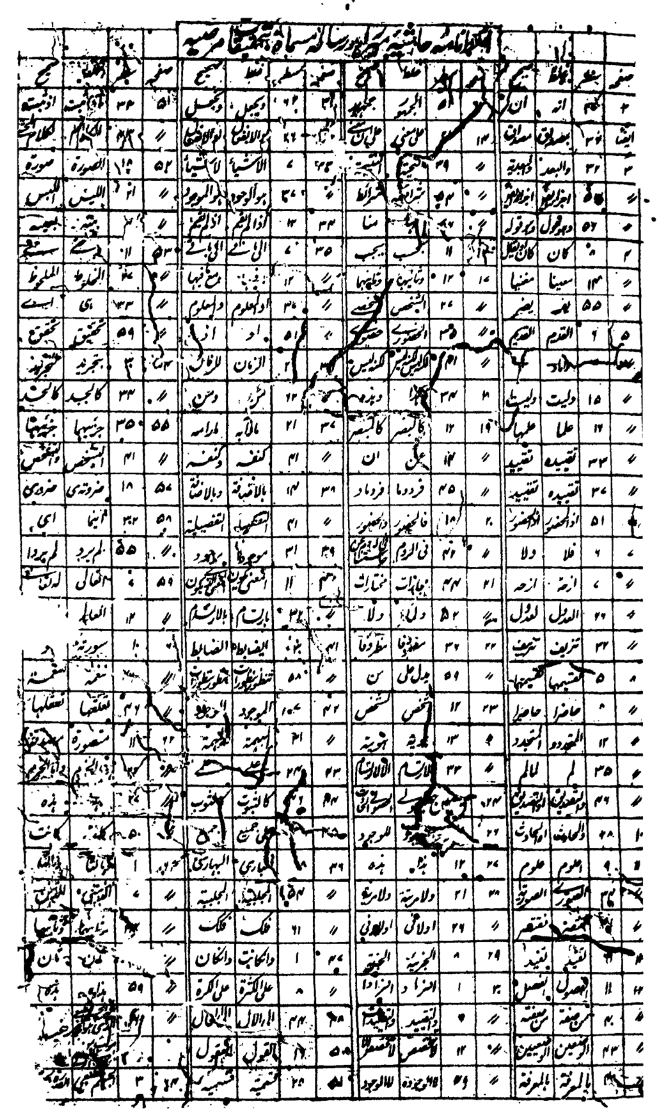
... متقدم على الآخر ... فلو كان ... العارض المعروض تقدم بالطبع لكان تقدم المعروض ... على العارض مع ان وجود المعروض

... الذي ان التقدم على قسمين تقدم بالماهية وتقدم بحسب الوجود فالتقدم بحسب الوجود منحصر في اقسام



على العلم فيقال ان هذا الاطلاق على سبيل المسامحة فان مقولة الكيف من الموجودات الخارجية والعلم وان لم يكن موجودا في الخارج بل في الذهن لكنه





غلطنامه حاشیه میر زاهد بر رساله مسماة بتحقیقات مرضیه

صفحه	سطر	غلط	صحيح	صفحه	سطر	غلط	صحيح	صفحه	سطر	غلط	صحيح	صفحه	سطر	غلط	صحيح
٢	[illegible]	انه	ان	[illegible]	١٥	الجمهور	بجمهور	٣١	٦٢	ويجعل	ويجعل	٥١	٣٤	ثبتة	اذ ثبتة
ايضا	٣٤	بصدق	مصداق	//	١٤	على معنى	على ان معنى	[illegible]	٤٦	نم الانفعال	لو الانفعال	//	٣٣	الكلام	الكلام
٣	٣٢	والبعد	والجهدية	//	٣٩	[illegible]	[illegible]	٢٣	٧	الاشياء	الاشياء	٥٢	١٢	الصورة	صورة
//	٥	اجزاء العلو	اجزاء العلو	//	٣٤	شرائط	شرائط	//	٣٧	هو الوجود	هو الموجود	//	٤١	اللبس	اللبس
٢	٥٦	وهو قول	وهو قوله	[illegible]	٤٦	[illegible]	منا	٣٤	١٣	اذا لم نقم	اذا لم نقم	//	[illegible]	بيته	بعينه
٢	٨	كان	كان لو نقل	[illegible]	١١	يحب	يجب	٣٥	٧	الى انه	الى بانه	٥٣	١١	[illegible]	[illegible]
//	١٤	سعينا	مغنيا	١٧	١٢	وتاثيرها	وتاثيرها	//	١٢	[illegible]	مع فيها	//	٤٧	الملحوظ	الملحوظ
//	٥٥	يعد	يصير	//	٢٧	الشخص	الشخصي	//	٣٦	او العلوم	والعلوم	//	٣٣	هي	[illegible]
٥	٩	القدوم	القديم	//	٥٣	الحضوري	حضوري	//	٥١	او	اذ	//	٥٩	تحقيق	تحقق
[illegible]	[illegible]	اماد	[illegible]	//	٤١	الكنه ليس	لكنه ليس	[illegible]	٢	الزمان	للزمان	٥٤	٣	بتجريد	تجريد
//	١٥	وليت	وليست	٨	٣٤	[illegible]	[illegible]	[illegible]	١٣	شر	وشر	//	٣٤	كالجبد	كالجسد
//	١٢	علا	عليها	١٩	١٢	كالبصر	كالبصر	٣٧	٢١	مالآبه	مادامه	٥٥	٣٥	جزئيها	جزئيتها
//	٣٣	تقيده	تقييد	//	١٤	عن	ان	//	٤١	كنفه	وكنفه	//	٤١	الشخص	والشخص
//	٣٧	تقييده	تقييد	//	٤٥	فردما	فردما د	٣٩	١٤	بالاضافة	وبالاضافة	٥٧	١٨	ضرورته	ضرورتهي
[illegible]	٥١	اذ الحضور	اذ الحضور	٢٠	١٨	فالحضور	والحضور	//	٤١	[illegible]	التفصيلية	٥٨	٣٢	انما	اي
٧	٦	فلا	ولا	//	٤٤	في الزوم	[illegible]	٣٩	٣١	موجودا	موجود	//	٥٥	لم يرد	لم يردا
//	٧	ازحه	ازحه	٢١	٤٤	جاءات	مختارات	[illegible]	١١	المعنى كونه	[illegible]	٥٩	٤	تعالى	[illegible]
//	٢٢	العدول	لعدول	[illegible]	٥٢	ولي	ولا	//	٣٢	بارتسام	بالارتسام	//	١٢	العالم	
//	٣٢	تزيف	تزييف	٢٢	٣٢	[illegible]	[illegible]	٤١	[illegible]	الضابط	الضابط	[illegible]	١٠	سورته	
٨	٥	تقسيمها	تقسيمها	//	٥٩	يدل على	من	//	٥٨	[illegible]	[illegible]	//	[illegible]	نغمة	نغمة
//	٨	حاضرا	حاضرا	٢٣	١٢	الشخص	المشخص	٤٢	١٠٧	الموجود	الوجود	//	٤٦	تعلقها	تعلقها
//	١٢	المعدود	المتعدد	٩	١٣	بهوية	بهوية	//	٤١	السبهة	[illegible]	٢٢	١١	متصورة	[illegible]
//	٣٥	لم	لما لم	//	٣٣	الارتسام	الا الارتسام	٤٣	٢٤	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
//	٤٦	التصديق	والتصديق	٢٤	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٤٤	[illegible]	كالثبوت	[illegible]	[illegible]	٢٧	[illegible]	هذه
١٠	٤٨	والحادث	او الحادث	٢٢	[illegible]	[illegible]	للوجود	٤٥	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٥٠	[illegible]	كانت
١١	٩	علوم	علوم	٢٧	١٢	بذا	هذه	٤٦	٨	[illegible]	البهاري	[illegible]	١	[illegible]	[illegible]
[illegible]	٤٤	الصورى	الصورية	٢٨	٢١	ولازمته	ولازمته	//	[illegible]	الجلية	الجلية	//	٧	[illegible]	[illegible]
//	[illegible]	[illegible]	تقتصر	//	٢٦	اولاني	اولاني	//	٦١	فلك	فلك	//	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	تقيد	تقيد	٢٩	٨	الجزئية	الجزئية	٤٧	١	والكائن	والكان	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	١١	الفصول	الفصل	٣٠	١	افراد	افرادا	//	٨	على الكثرة	على الكثرة	[illegible]	٥٩	[illegible]	هذه
//	٤٠	من صفة	من صفته	//	[illegible]	والتقييد	والتقييد	٤٨	٤٤	الا	الا الحال	//	[illegible]	[illegible]	[illegible]
//	٤٣	الوصفين	الوصفين	//	١٢	لاتقتصر	لاتقتصر	٥٠	١٦	القول	المقول	[illegible]	٢	[illegible]	[illegible]
[illegible]	٤٢	بالمعرفة	بالمعرفة	//	٥٩	الوجودة	لا الوجود	٥١	٢٥	التسمية	تسمية	٣٤	٣	[illegible]	[illegible]

صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح
٦٥	١	[illegible]	وجدتا	٨٦	٤٢	الادراک	الادراک	٩٠	٢١	المقید	[illegible]	[illegible]	٥٦	بازائه	بازائه
٦٦	٥٠	الاکثر	الاکثر	//	٤٢	استحالته	استحالته	[illegible]	٢٦	انتقاله	استقاله	١٠١	٣٤	ضرورایا	ضروری
٦٧	١	[illegible]	[illegible]	//	٢٥	استحالته	استحالته	[illegible]	٤٠	وتجب	یجب	١٠٢	٣٤	الا	لا
//	٢٢	الجزئیة	الجزئیة	٧٩	٢	نقیضا الاول	نقیضا الاول	٨٩	٢٢	[illegible]	[illegible]	١٠٣	٥٥	بالزام	بالزوم
//	٣٤	فلاذهن	فی الذهن	//	١٨	لارتفاع	الارتفاع	//	١٥	التحقیق	دلیل الحق	//	٦١	زتود	تزود
٦٩	٤٨	[illegible]	[illegible]	//	٤١	الثبوت	لثبوت	//	٥١	لفیا	یا	١٠٤	١	[illegible]	[illegible]
٧٥	١١	[illegible]	[illegible]	٨٠	١١	لانفی	[illegible]	٩٠	١٤	صنقة	صفقة	//	١	نعم	نعم
//	٣٤	[illegible]	[illegible]	//	٤٢	عالم	لم	//	٤٥	تعیب	ثب	//	٣١	فیجب	فیجب
//	٣٤	قوله	قول	٨١	٧	الادراک	لادراک	٩١	٢١	وهو سابقة	وهو سابعة	١٠٥	٣٣	بحب	بحث
//	٢٥	التعددة	المتعددة	//	٤٦	السابقه	لسابقه	//	٣٣	السابقة	لسابقة	[illegible]	٤٣	التالی	التوالی
//	٥٢	الضمیر	الضمیر	//	٣٢	عرض	عرضی	//	//	سبقة	سبقته	//	٥٤	عائد	عائد
[illegible]	٥٥	صفه	صنعة	//	٣٤	سبقن	سبقه	//	٤٥	سبقه	سابقه	//	٥٠	فی الترتیب	فی ترتیب
//	٤٢	صفة	صنعة	٨٢	١٠	یجوز	او یجوز	//	٣٧	مفعول	المفعول	١٠٦	٤٤	بهما	بها
٥٠	١	ظفعة	نصنعة	//	٢٩	الفرقة	الصرفة	//	٥٤	انتقارهم	انتقار	١٠٧	٢٥	حالا	حال
//	٣	صفة	صنعة	//	٣٢	نیتحقق	فیتحقق	٩٢	٢١	المحق	المحقق	//	٢٧	باقی	باق
//	٥	تلک منه	من تلک	//	٣٣	الکاتبة	الثابتة	٩٣	١٦	اللازم	الالزام	//	٥١	بملکاته	بملکاتها
[illegible]	٣	لبنوا	لبنده	//	٤٥	الاحقاب	انقلب	//	٤٣	بعدم	بعد	١٠٨	١	واعدامه	او اعدامه
[illegible]	٥	یطهر	ظهر	//	٤٧	وقدیم	[illegible]	//	٤٩	فیتبدل	فلیتبدل	//	٢٥	زائل	زائلا
[illegible]	[illegible]	یعلم	بعلم	//	٥٠	فان	فانه	//	٥٠	الوجودات	الوجود	١٠٩	١	والحال	والحل
//	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٣٧	ان یکمین	ان لایکون	٩٤	٢٥	یقتضی ان	یقتضی	//	٢١	لوانکشف	لوانکشف
//	٣٠	رمیع	مرجع	[illegible]	٤٢	الادراک	الادراکات	//	٤٧	اللازمنة	الازمنة	//	٤٦	تتصفی	تصفی
[illegible]	٤٤	الاحدافة	الاضافة	٨٥	١١	العلوم	المعلوم	//	//	الاعادة	الاعادة	//	٣٤	تحققها	تحققها
[illegible]	٥٥	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	معلوم	معلوما	٩٦	٣٣	لزوم	لزوم	//	٥٢	لولم وجد	لو وجد
٦٢	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٣٥	[illegible]	تحصیل	//	٥٣	الطاری	الطاری	//	٥٥	علی هذا	وعلی هذا
//	٥٤	[illegible]	[illegible]	//	٤٠	الادراکات	[illegible]	٩٩	١٢	[illegible]	[illegible]	١١٠	١٤	من دراک	من الادراکات
[illegible]	[illegible]	[illegible]	ثبت	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	//	٣٧	[illegible]	[illegible]	١١٠	٤١	ووجود	ووجودا
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٩٦	١٥	اللازمة	الازمنة	//	٤٦	نعید	زیدا	//	٥٢	فلت	فلست
[illegible]	[illegible]	هذا الحصر	[illegible]	//	٢١	حال	الحال	//	٤٧	الا	لا	١١١	١	امور	امورا
[illegible]	٤٣	[illegible]	[illegible]	//	٣	والصفة	والصفة	٩٩	[illegible]	بهنا	هنا	١١٢	٤٥	یکونی	یکون
٦٦	٣٧	الان	[illegible]	//	٤٧	لماکان	لماکان	//	٥١	اجزة	اجتزء	//	٥٩	الاعداد	کالاعداد
//	٤٥	اعرو	عمرو	[illegible]	٥٣	بکرا	بکر	//	//	اختره	اجتزء	١١٣	٣١	فقیاس	فیقاس
[illegible]	١٥	[illegible]	[illegible]	//	٨٧	[illegible]	[illegible]	//	٥٥	ان یکون	ان یکون	//	٤١	المعدودات	المعدودات
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	١٠٠	٤٠	مساواة	مساواة	//	٥٠	اذا	اذ
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	١٩	فشرع	فشرع	//	٤٣	تنبیک	تنبیک	١١٤	٣٣	وبینها	وبینهما

[illegible]

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
[illegible]	۴۴	عشرة	عشرو	۱۳	[illegible]	الحقيقة	الحقيقية	[illegible]	۴۷	طا	سطے	۱۵۳	[illegible]		
//	۲۶	عشرته	عشرو	[illegible]	۴۴	حواشيه	حواشيه	۱۴۱	۹۰	لايتوقف	لايتوقف	//	۱۴۲		
//	۴۷	اذن	ان	//	[illegible]	الفرقه	المعرفة	[illegible]	[illegible]	مطلوبا	المطلوبا	//	۱۸		
۱۱۵	۵۸	ضابطة	ضابطة	//	۵۴	اد	اذ	۱۴۳	۲۵	اجزار	اجزار	۱۵۴	۴۴		
//	[illegible]	فى النفس	فى النفس	۱۲۸	۱۵	لا ريب	بلاريب	۱۴۴	۱۳	الطبيق	التطبيق	//	۴۶		
۱۱۶	۱۴	فثانيهما	وثانيهما	//	[illegible]	اذ	او	۱۴۵	۱۸	المشى	الشئ	۱۵۵			
۱۱۷	۱۱	يصدق	بصدق	[illegible]	۳۵	حقيقة	وحقيقة	//	۴۱	القاضى	القاضى	۱۵۶	۲۵		
//	۱۳	لايصدق	لابصدق	//	۴۹	الفرقة	المعرفة	[illegible]	۵۱	الحال	المال	//	۵۴		
//	۱۴	لايصدق	لابصدق	//	۹۰	حسى	حتى	۱۴۶	۴۹	باجزار	باجزار	//	۵۷	التقييده	التقييدية
//	۳۰	لثانية	الثانيه												
[illegible]	۲۷	فيما	فيها	۱۲۹	۴	بطل	بكل	//	۴۵	اجزائه	اجزائه	۱۵۷	۱	الجزئية	[illegible]
[illegible]	[illegible]	كما يقال	كما يقال	//	۴۹	انا القول	انا القول	[illegible]	۵۲	الاخرى	اخرى	//	۵۱	بالافعال	بل افعال
۱۱۸	۵	ولاحظه	ولاحظ	۱۳۰	۴۱	الوجه	[illegible]	[illegible]	۹	[illegible]	لغير	۱۵۸	۱۲	علما	علما
//	۳۴	احدهما	احدهما	۱۳۱	۳۴	بمن	من	//	۱۲	بالوجوه	بوجوه	۱۵۹	۴۹	المغاير	[illegible]
//	۳۶	للدراهم	الدراهم	۱۳۲	۹	كان	فكل	//	۲۲	الزائل	الزائل	۱۶۰	۴	الشئ	للشئ
//	۴۴	المعقولة	المعقولة	//	۲۸	فم	ثم	//	۳۰	عالمه	عالمة	//	۱۰	التابرين	التابرين
[illegible]	۵۳	الوصفى	الوصفى	//	۴۲	حقيقة	حقيقية	۱۴۸	۴۷	الانواع	انحائه	//	۱۶	هذه	هذا
۱۱۹	۱۱	عدد	عددا	//	۵۷	الاصل	الكل	//	۴۸	لى	على	//	۲۳	لما	كما
//	۲۹	لاه	لاهرا	۱۳۳	۴۵	يتعلق	تتعلق	//	۵۷	والثانى	والتالى	۱۶۱	۱	التى	
۱۲۰	۱۱	النفس	النفس	۱۳۴	۲۵	الجزاء	الجزء	۱۴۹	۹	اذا	اذ	//	۷	لاالسلبية	
۱۲	۵۴	اجزاء	اجزاء	//	۴۹	وجوه	وجزء	[illegible]	۳۲	البسيط	البسط	//	۱۲	[illegible]	فاصلة
۱۲۱	۵۳	يكون	تكون	۱۳۶	۹	واحد	واحاد	//	۵۰	التقدير	التقرير	۱۶۱	۲۹	بين	عنه بعض
۱۲۲	۳۱	وبهود صيف	[illegible]	//	۱۲	الوصدين	الواحدين	//	۱۵۰	بسيط	بسط	//	۵۱	لا	لانه
//	۵۴	من الذين	من الذين	//	۳۴	للعدة	العدد	۱۵۰	۱۳	فيه	عليه	//	۵۱	[illegible]	[illegible]
۱۲۳	۳۵	نفعل	نفعل	//	۳۸	عليه	عليه	//	۱۷	بالمطابقة	بالمطابقة	//	۵۴	[illegible]	انشاء
//	۴۴	تذبل	تذيل	//	[illegible]	جلبه	انه ابن جلبة	[illegible]	۲۰	انتزاع	انتزاع	۱۶	۴۰	تعدا	تعدد
۱۲۴	۱۲	فى رسالته	فى رسالته	//	[illegible]	[illegible]	عن جه	[illegible]	[illegible]	الان	ان	//	۳۲		
۱۲۵	۹	لالحقيقه	لالحقيقة	۱۳۷	۱	لفيس	وليس	//	۵۴	بو	وهو	۱۶۴	۱	الاكثف	[illegible]
[illegible]	۲۳	تحصيلها	تحصيلها	//	۴۵	العقبات	العقبات	۱۵۱	۴۳	المنكرين	المنكرين للوجود	//	۱۱	[illegible]	كما فيه
//	[illegible]	رسالته	رسالته	//	۵۲	علة	بعلة	۱۵۲	۱۵	موسى	من				
[illegible]	۱۰	تجربے	تجربے	۱۳۸	۱۲	ستغنى	يستغنى	[illegible]	۳۰	النماج	الخارج	۲۵	۲۰	[illegible]	الانقلاب
[illegible]	۱۴	ضير	خير	//	۲۷	عليه	ملة	//	۳۰	والكشف	واكتشف	//	۳۶	[illegible]	ولانه
//	۱۷	الاثنين	للاثنين	۱۳۹	۴۴	فى مرتبه	فى مرتبة	[illegible]	۳	الحقيقية	الحقيقة	//	[illegible]	[illegible]	والات
//	۱۰	الاثنين	للاثنين	۱۴۰	۴۲	قصارة	قصارت	۱۵۳	۱	ان	ان	۱۶۷	۱۴۳	سبق	[illegible]
//	۴۷	بعينه	بعينه	//	۴۳	فهذه	فهذا	[illegible]	۶	الانضايه	الانضافيه	//	۴۴	لاالتقوع	[illegible]